

منتدى الفكر العربي
عمان - الاردن

سلسلة دراسات عربية

التنمية العربية:
من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل

يوسف صايغ

التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل

يوسف صايغ

الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر المؤلف
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى الفكر العربي

المحتويات

تمهيد .... ب

مقدمة: في بنية الورقة ومضمونها ومنهجها ١

القسم الأول: دلائل أوجه القصور التنموي العربي ٦

المبحث الأول: المؤشرات الكمية للقصور التنموي العربي ٧

المبحث الثاني: المؤشرات النوعية للقصور التنموي العربي ٢٨

القسم الثاني: أسباب وعوامل القصور التنموي العربي ٥٦

القسم الثالث: التنمية العربية وهاجس المستقبل ٧١

ملحق: جدولة تظهر تراتبية ست مجموعات من البلدان النامية بالنسبة لمؤشرات مختارة من عناصر التنمية البشرية ٩٦

الهوامش ١٠٠

تعقيب د. الشاذلي العياري على الورقة ١٠٩

تعقيب د. فتح الله ولعلو على الورقة ١٣٤

تعقيب د. طاهر كنعان على الورقة ١٥٥

تمهيد

دعاني الصديق الدكتور علي أومليل، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي (في عمان، الاردن)، في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٩٣ لإعداد بحث أقيم فيه تجربة الانماء العربية الماضية، وما عانت منه من تعثر وقصور لا بد أن يتأثر بهما المسار الانمائي في المستقبل المنظور، على أن يشكل البحث ورقة العمل الوحيدة في مجال الاقتصاد لمؤتمر المنتدى المنوي عقده في مطلع صيف ١٩٩٤، فوافقت مغتبطاً بالدعوة. وهكذا تدريجياً أخذ البحث الذي يتضمنه هذا الكتيب شكله تحت عنوان **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**.

عقد المؤتمر في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٩٤ في مدينة الرباط بالمملكة المغربية. ولما كانت ورقة العمل المشار إليها قد وزعت مسبقاً على المشاركين فقد قدمت أبرز النقاط فيها بإيجاز، خاصة بالنظر لما إتّسمت به الورقة من إطالة أوجبها امتداد الموضوع وتشعبه. ولأن الجلسة الصباحية في المؤتمر كانت مخصصة بأكملها لتقديم الورقة ومناقشتها، فقد سعدت في أن عدداً كبيراً من المشاركين تقدم بمداخلات قيمة، بالإضافة إلى زملاء ثلاثة كانوا قد كلفوا مسبقاً بإعداد تعقيبات خطية هم الأصدقاء الدكتور الشاذلي العياري والدكتور فتح الله ولعلو والدكتور طاهر كنعان. قد أسعدني أن حظيت ورقة العمل باهتمام واسع وبملاحظات متعددة أعطت النقاش حيويته وأثرته، وأنها استقبلت بحرارة فاقت ما كنت أطمح

بأن تستقبل به. وهكذا وتقديراً مني للجو الايجابي والتجاوب الخلاق الذي اتسمت به جلسة المناقشات الطويلة، قررت لاحقاً أن أجمع الملاحظات التي قدمها المعقبون الثلاثة والأخوة والأخوات الآخرون الذين أثروا النقاش بمداخلاتهم، وأن أعمل على تعديل الورقة إلى المدى الذي أشعر معه أن الملاحظات أضافت أفكاراً جديدة إلى مضمون الورقة، أو اقترحت مقاربات معينة صوب الموضوع، أوسعت إلى تعديلَ أحكام ما وردت في النص الأصلي.

بعد كثير من التفكير بمسألة التعديل أو إعادة الصياغة جزئياً، رأيت أن من المناسب أن أعمل على تحديث الأرقام والمعلومات المتضمنة في الورقة ـ وهي كثيرة ـ بما يترتب على ذلك من تبديل وأن جزئي في الاستنتاجات. وكنت في الأصل قد لجأت إلى مدى واسع ـ فيما لجأت إليه من مراجع ـ **إلى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وإلى **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣** الصادر عن البنك الدولي، وإلى **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢** الصادر عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وكان من حظي أن ظهرت الطبعة الجديدة لعام ١٩٩٤ لكل من التقريرين الأولين، ولعام ١٩٩٣ للتقرير الثالث، قبل أن باشرت بعملية إعادة الصياغة.

تبين لي لدى مراجعتي هذه المراجع الثلاثة أن إعادة الصياغة ستوجب تعديل القسم الأكبر من الأرقام (التي كنت قد وضعتها في جدول طويل ملحق بالنص الأصلي لورقة العمل) وكذلك تعديلات ـ وإن محدودة ـ في ما ترتب على المعلومات الكمية من استنتاجات وتعليقات. كما تبين لي ضرورة إجراءات تبدلات ذات شأن في الهوامش، خاصة لأن التوسع في التحليل والإضافات المتفرقة إليه أوجب ذلك. من هنا كان امتداد مساحة ورقة العمل بعد إعادة الصياغة وامتداد الفترة التي تطلبها ذلك حتى أواخر شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

لقد كانت عملية الصياغة مرهقة (ولكن ملذة). وكان العائد الأكبر للجهد المبذول رغبة الأخ الدكتور أومليل أن ينشر المنتدى ورقة العمل بشكل كتيب مستقل. وهكذا ستصل الورقة فيما آمل إلى عدد من القراء أكبر بكثير من عدد المشاركين في مؤتمر الرباط.

وإذ أنهي هذا التمهيد بشكر الأخ الدكتور أومليل، فلا يسعني إلا أن أسجل شكري كذلك لجميع الذين تقدموا بتعقيبات ومداخلات حرّكت النقاش وأثرت مضمون الورقة. وإذا كنت لم أخذ بكثير مما تقدم به الأخوة والأخوات من تعليق ـ أما لأن الورقة لم تغفله في الأساس أو لأنه تضمن مطالبات أو رغبات في إضافات لم تكن الورقة مصممة أصلاً بحيث تستطيع تلبيتها ـ إلا أنني مع ذلك أظل مديناً لجميع المشاركين في المؤتمر، من مستمعين ومعلقين الذين كان اهتمامهم بمضمون الورقة وتقديرهم لها مشجعين لي على قضاء عدة أسابيع في إعادة صياغتها. فعسى أن يجدوا جميعاً صدى لملاحظاتهم داخل قاعة المؤتمر وخارجها ـ أو لبعض تلك الملاحظات على الأقل ـ في الصياغة المعدلة، وألا يشعروا بالإحباط بسبب أسلوبي الانتقائي في أخذ الملاحظات بالاعتبار. ففي محصلة الحساب، أنهم جميعاً شركائي إلى مدى يزيد أو ينقص في أعداد هذا الكتيب.

بيروت، ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ — يوسف صايغ

مقدمة

في بنية الورقة ومضمونها ومنهجها

تنطلق هذه الورقة من أطروحة مؤداها أن التنمية العربية، في محصلة التحليل، اتسمت بقصور فاضح وخطير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حتى مع الاعتراف بالانجازات التنموية الجديرة بالتسجيل التي تحققت. فقد حصل القصور بالرغم من الآمال العريضة التي علقت على عملية التنمية، والجهود الكثيفة التي بذلت في سبيلها، والموارد الاستثمارية الضخمة التي وجهت إليها، وبقطع النظر عن هوية الانساق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اعتمدتها مختلف الأقطار العربية إطاراً ووعاء لبناها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسكة لمساراتها التنموية.

من أجل عدم الركون إلى أطروحة لا بد أن يطعن بقليل أو بكثير من مضمونها، يحاول الباحث في المبحثين اللذين يشكلان القسم الأول اللاحق أن يمتحن على التوالي الجوانب الكمية والنوعية من القصور بتفحص مدى الاتساق بين عدد من المعايير الواسعة القبول كمؤشرات لنجاح المشروع التنموي من جهة، وحقيقة الاداء التنموي الفعلي من جهة أخرى. وإذ يصل بنا التحليل إلى إثبات صحة الأطروحة ـ المنطلق، يصبح التعرف إلى هوية العوامل والأسباب الرئيسية التي ينسب الباحث

القصور إليها أمراً ضرورياً. وهذا ما نقوم به في القسم الثاني من الورقة عرضاً وتحليلاً. غير أنه بما أن الفسحة المتاحة للورقة لا تسمح بتفحص مؤشرات القصور من جهة، والعوامل والأسباب المؤدية إليه قطراً فقطراً من جهة أخرى، اضطر الباحث إلى اللجوء لقدر كبير من التعميم مع ما في هذا من ظلم لعدد من الأقطار التي حققت آداء أفضل من المتوسط، وتضخيماً لأداء معظم الأقطار التي لم تبلغ هذا المستوى المتوسط.

يتضح مما سيرد في القسم الأول من الورقة أن التنمية العربية تمر منذ منتصف القرن الحالي بأزمة عميقة تتصل بمختلف جوانبها: منظوراً وهيكليات وآليات، وبالتالي آداء ونتائج وأطراداً. وهكذا يتكون في احشاء الأزمة هاجس مقلق في أن مستقبل التنمية العربية في حدود الأفق الزمني المتوسط ـ حتى نهاية القرن العشرين على الأقل ـ لا يسمح بالارتياح والاطمئنان.

ومن هنا فإن القسم الثاني من الورقة يحاول التعرف إلى أسباب القصور والأزمة وعواملهما. وهذه مهمة ملحة وحرجة، خاصة بالنظر لتعدد الأسباب والعوامل وتداخلها وتعقدها وخطورتها.

بعد ذلك يدور التحليل في القسم الثالث حول المعالجة الواجبة: توجهاتها ومضمونها وزخمها، وبالتالي صعوبتها. وسيتضح ـ وهو ما يقول به منطق الأمور ـ أن عناصر المعالجة توحي بها بالذات طبيعة أسباب القصور والأزمة وعواملهما. وهذا يفسر الاقتضاب النسبي في القسم الثالث.

ودون استباق ما سيرد في الأقسام التالية من الورقة، نشير إلى أن طبيعة الاطروحة التي سنخضعها للامتحان، وطبيعة ما سيترتب عليها من استنتاجات ونتائج، توجب اعتماد منظور شمولي للتنمية(*)، وهو منظور

(*) بمعنى A holistic perspective of development.

يتطلب مقاربات من منطلقات سياسية واجتماعية وثقافية إلى جانب المقاربة الاقتصادية/ التقانية. وفي جميع الحالات سيمتد تحت جميع المقاربات عناء جوهري بالبعد الانساني، أي بأوضاع الإنسان العربي (قدراته، وحوافزه، وتنظيمه المجتمعي والسياسي والاقتصادي)، الذي هو في محصلة التحليل صانع التنمية والمستفيد منها (أي فاعلها وناتجها معاً). وينبغي ألا يغيب عن البال في هذا السياق الموقع المركزي للثقافة الوطنية والقومية وبالتالي لسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات والبنى، والمجتمع بكليته وبقياداته في مختلف أوجهها ومستوياتها، في «إنتاج» قصور التنموي، الماضي والحاضر، و«انتاج» الهاجس المستقبلي على السواء.

بقي أن نضيف أن التحليل في هذه الورقة يأخذ بالاعتبار ـ صراحة أو ضمناً ـ العوامل الموضوعية الخارجية إلى جانب العوامل الذاتية الداخلية، التي تضافرت في إنتاج القصور التنموي في الماضي وكذلك هاجس المستقبل، من عوامل قطرية وقومية وإقليمية ودولية لا بد من النظر في فعلها منفردة وفي جدلية تفاعلها في مختلف تمازجاتها الرئيسية.

أخيراً، من الضروري أن نبين، ولو بشكل موجز، ما هي كما نفهمها هوية ومضامين التنمية التي هي محور الورقة المركزي، ذلك أن الحديث عن قصور التنمية ـ أو الانجاز ـ لا بد له في الحالتين من أن يكون مبنياً على تصور أو منظور للتنمية التي نرى أنها جديرة بالتطلعات والسعي والتضحيات على مدى زمني طويل. ولئن بدا أن ما سنقدمه من توصيف للتنمية التي نعنيها لا يشكل تعريفاً ذا بنية متماسكة ومتسقة داخلياً بمتانة، فذلك لأنه لا يوجد فيما نعتقد نظرية مستقلة للتنمية متوافق عليها بشكل عام، انبثق عنها (أو امتد تحتها) تعريف من النوع المشار إليه. لهذا سنكتفي بتقديم المواصفات التي نراها ضرورية لنقل مضمون رؤيتنا أو منظورنا للتنمية إلى القارئ، وبالتالي للتخاطب معه على أرضية فكرية مشتركة.

إذن، فالتنمية في رأينا هي عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية/تقانية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تنطلق من رؤية ذاتية، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتمكينها من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الانتاج الاقتصادي مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن والاستقرار الطوعيين ومن الطمأنينة، وذلك بشكل متصل أو مطرد. وينطوي كل من المفردات في هذا التوصيف العام على دلالات نبرز أهمها الآن.

فالقول أن التنمية «عملية» يؤكد على حركية المسار التنموي، وأنه بالتالي مسار ذو طبيعة تراكمية، أكثر منه حالة جامدة منظوراً إليها في لحظة معينة. وهنا تتضح أهمية اتصال أو اطراد التنمية(*) إذ لا يصح الاكتفا بـ«طفرة» تنموية مؤقتة تنشأ عن ظرف عابر. أما التركيز على دور قدرات الاقتصاد والمجتمع فهو للتأكيد على وجوب أن يكون محرك التنمية داخلياً وذاتياً وكذلك أن تنهض قدرات الاقتصاد والمجتمع بها إلى المدى الممكن. وهذا ينطوي ضمناً على تقرير أهمية استراتيجية الاعتماد على النفس والخلاص من التبعية. ويتصل تطوير القدرات بعدد من الموجبات كإقامة الإطار السياسي/الاداري والاجتماعي ومؤسساته وديناميته الملائمة، والتركيز على التربية والعلم والبحث والتطوير التقاني.

أما فكرة تراكم أثر التنمية فتقوم على استفادة المجتمع والاقتصاد من التجربة ومن تزاوج الرؤية (أو التصور) والفعل وتفاعلهما(**). ولا بد لكل ذلك من مناخ سياسي مؤات يقوم على المشاركة السياسية ذات القاعدة الواسعة وممارسة الحرية واحترام حقوق الانسان، بحيث يحفز هذا المناخ المواطنين على الالتزام بموجبات التنمية وأعبائها (بما هي مشروع

(*) بمعنى Sustainability of development.

(**) نعني هنا مصطلح Praxis أي تزاوج الفكر والفعل، أو النظرية والتطبيق.

تجددي طويل المدى)، حيث الالتزام يتم عندما يستفيد صانعو التنمية من ثمارها. ويبقى في النهاية أن عملية التنمية هي جزء من الثورة الايجابية الخلاقة - أو من التجدد الحضاري - للأمة وللمجتمع وللوطن، وطبعاً للاقتصاد[1].

القسم الأول

دلائل أوجه القصور التنموي العربي

صحيح أن عنوان هذه الورقة يوحي باعتبار القصور أمراً مسلماً به، أي أنه أمر واقع لا قضية بحاجة إلى إثبات. غير أن الباحث الحالي يرى لزاماً عليه تحديد أوجه القصور أو المثالب الرئيسية وأبعادها التي تعاني منها التنمية العربية بعد تجربة نصف قرن. وهي تشاهد في المبحثين اللاحقين على التوالي، إمّا في مؤشرات كمية يمكن قياسها عبر آثارها ودلالاتها، أو في مؤشرات نوعية يمكن التعرف إلى هويتها حيث يتعذر القياس. وستتضح في المبحث الأول، عبر محاولة التحديد، تلك الجوانب أو المجالات التي تسمح بالتنمية والتي سجل الاداء التنموي العربي عبرها إنجازاً مرموقاً ـ أو هزيلاً ـ بالمقارنة مع مناطق أخرى تضم بلداناً نامية مثل المنطقة العربية. ومن ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى تبيان أوجه القصور النوعية التي تصعب تكميتها أو يكون في محاولة تكميتها تجن منهجي.

نشير في سياق تحديد الأوجه الكمية للقصور أننا نستبق ما قد يرد من نقد حول مصداقية المعلومات الأساسية المستخدمة في المقارنات الكمية ـ ونحن نعلم ما تعاني منه نوعية الاحصاءات (خاصة القديمة منها) في البلدان النامية من عيوب وثغرات. وما هو على نفس القدر من الأهمية هو الخطر الناجم عن اعتماد مؤشرات رقمية (مما سنشير إليه لاحقاً في

المبحث الأول) دليلاً على أداء تنموي يمكن الركون كثيراً إلى مقبوليته ومصداقيته، وهي مؤشرات مستقاة من عدد من المصادر حسبما سيرد في الهوامش التالية. وفي هذا السياق إذ يعترف الباحث بمحدودية هاتين المقبولية والمصداقية فإنه يضيف إن ما ستتناوله في المبحث الثاني من تعرف إلى مؤشرات نوعية على القصور التنموي وتحليل لآثارها، من شأنه أن يشكل استكمالاً وإغناء ودعماً للمؤشرات الكمية. وبهذا المعنى فإن من الضروري قراءة المبحثين كوحدة متكاملة وأن وجب فصلهما للتمييز بينهما ومن ثم لتيسير العرض والتحليل لعناصرهما.

كذلك نشير مسبقاً لما قد يرد من نقد حول «وظيفة» معظم أوجه القصور أو المثالب من كمية ونوعية، حيث يمكن لبعض القراء اعتبارها في الوقت نفسه مؤشرات على القصور أو دلائل ونتائج له (إذا نظر إليها نظرة سكونية كناتج عملية التنمية)، كما يمكن للبعض الآخر أن يعتبرها أسباباً لذلك القصور (إذا نظر إليها نظرة حركية كعوامل فاعلة في إنتاج القصور). وستتضح دلالة هذا التعقيد الذي يتصل بـ«الازدواجية الوظيفية» لطبيعة أوجه القصور بشكل أفضل خلال البحث الوارد في القسم الأول الحالي والقسم الثاني، كما نأمل أن يتضح أنه لا مفر من قدر من الازدواج الوظيفي الذي هو في أساس التعقيد، وأن الخروج من إشكالية الازدواجية يكون في التمييز بين عامل ما في وظيفته كمؤشر على القصور التنموي أو نتيجة له من جهة، وكسبب أو عامل من أسباب وعوامل إنتاج القصور من جهة أخرى.

المبحث الأول: المؤشرات الكمية للقصور التنموي العربي

سنضطر في المبحث الحالي إلى اللجوء إلى استعراض كمي لعدد من معالم الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي الراهن (الذي يمثل حصيلة المسار التنموي خلال النصف قرن الماضي)، وهي معالم تعكس القصور التنموي إذا ما قورنت بنظائرها في مناطق أخرى من العالم مكونة من

بلدان نامية. وسيكون تركيزنا الحالي على مؤشرات قصور التنمية البشرية وهي أبرز المؤشرات. وتيسيراً للاستعراض الكمي سنجمل خطوطه العريضة في جدولة مطولة ترد كملحق في نهاية الورقة، وأساساً كنا قد أخذنا جزئياتها المختارة من **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (نيويورك) في عام ١٩٩٣، ولكننا أدخلنا عليها تعديلات كثيرة عندما صدر التقرير لعام ١٩٩٤ وأتيح لنا استخدامه[٢]. وهكذا أصبحت الاحصاءات المسجلة هي الأكثر حداثة حتى مطلع خريف عام ١٩٩٤.

قبل استخلاص أبرز ما توحي به الجدولة المشار إليها ينبغي أن نبين أن **تقرير التنمية البشرية** يستثنى من تعريف «الدول العربية» كلا من جيبوتي والصومال وموريتانيا (وكذلك جزر القمر، إلا أننا على أي حال لا نشملها في تحليلنا لأنه ليس لدينا معلومات وافية عنها).

والتقرير يضع البلدان الثلاثة المستثناة ضمن مجموعة دول «افريقيا جنوب الصحراء». ونضيف أن مجموعات أو مناطق البلدان النامية التي تجري مقارنات معها هي إلى «مجموعة البلدان العربية»، «أفريقيا جنوب الصحراء»، و«أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي» و«شرقي آسيا (باستثناء الصين)» و«جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهندي» و«جنوب آسيا (باستثناء الهند)».

نجري في الاستعراض المجدول (الملحق بالورقة) وضع المجموعات الست في تراتيبية (١ ـ ٦) مستندة إلى الأرقام المسجلة في التقرير بالنسبة لكل مؤشر ولكل مجموعة بلدان. وستوضع ملاحظاتنا على أساس مرتبة كل من المجموعات. والمجموعة التي تحظى بمرتبة (١) ستكون الأفضل بين المجموعات الست بالنسبة للمؤشر المعني ويهبط الأداء أو الوضع مع هبوط الترتيب حتى المرتبة الدنيا وهي (٦) [٣]. ويبقى أن مبرر قيامنا بتعيين مراتب المجموعات على النحو المذكور هو تيسير تعيين موقع

مجموعة البلدان العربية بين جميع مجموعات البلدان النامية وتقرير مدى الأداء المتحقق داخل المجموعة العربية بالنسبة للمؤشرات أو المعايير المستخدمة للمجموعات جميعها، ونضيف أننا لم نلجأ لتسجيل مقارنات بين أعوام سابقة (أي في سنوات أساس) وآخر الاحصاءات المتاحة (إلا حيث ورد ذلك في المصدر). والسبب هو كون الاحصاءات القديمة أقل موثوقية بكثير من نظيرتها الحديثة الأمر الذي يترتب عليه الخروج باستنتاجات مضللة من حيث معدلات النمو.

نسجل فيما يلي عدداً من الملاحظات الاستهلالية، ونقوم بعد ذلك باستخراج عدد من الاستنتاجات مما يتيحه التمعن بالجدولة المرفقة.

الملاحظة الأولى أننا لم نجر احتساب المراتب بالنسبة لجميع المؤشرات الواردة في المصدر ـ وهي كثيرة جداً ـ وإنما لعدد مختار منها شعرنا أنه أكثر قدرة من سواه على التعبير عن الأداء التنموي. وكذلك أهملنا قدراً كبيراً من التفصيلات الواردة في المصدر وحالات متعددة من التكرار في المصدر نفسه.

الملاحظة الثانية أن الكاتب يدرك أن إعطاء قيم رقيمة لكثير من المؤشرات لا يعني بالضرورة أن المؤشرات المعنية تدل حقيقة، وبشكل مقنع، على تقدم (أو تراجع) في المسيرة التنموية. على أننا نتناولها مع تسجيل دلالة التحفظ الذي قدمناه لتونا، والذي سيصار لاحقاً في القسم الحالي من الورقة إلى الإشارة المحددة لتجلياته. ويدرك الكاتب كذلك أن الأرقام الخام كثيراً ما تعجز بمفردها، دون معاملة(*) وتوصيف أو استدراك واف، عن التعبير عن حقيقة الأداء الذي يفترض أن تشير إليه.

فإعداد المنتسبين لمراحل التعليم مثلاً (من ابتدائي وثانوي وعال)، والنسب المئوية لمن يتجهون صوب التخصصات العلمية (خاصة بمعنى

(*) بمعنى Processing.

العلوم الطبيعية والهندسية والرياضيات)، تظل مؤشراً محدود الفائدة في نفسه في التدليل على اكتساب الطلبة لقدرات علمية وثقافية ومعرفية. وافية وصالحة لتمكينهم من النهوض بأعباء ومسؤوليات تنموية ذات شأن، ما لم تقترن المؤشرات بمعرفة وتقييم مضمون برامج التعليم والمنهجيات المستخدمة، والوسائل المساعدة المتاحة من سمعية وبصرية... الخ، وصلة كل ذلك بالمهام التنموية التي يجب النهوض بها، وكذلك بمعرفة عدد سنوات الدراسة التي يحصل عليها الطلبة، ونوع الكتب والبحوث التي تنشر... الخ. ففي جميع هذه الحالات ينبغي عدم «الانبهار» بمرتبة عالية تحتلها هذه المجموعة أو تلك من البلدان النامية إلاّ إذا اقترنت المرتبة بمستوى مرتفع ملائم للحاجات والمهام التنموية بشكل خاص، وبمضمون ثقافي مرتفع يكون التعليم بفضله عملية «توجيه اجتماعي ثقافي»(*).

الملاحظة الثالثة تصل بالمؤشرات العائدة للأقطار العربية المستثناة من تعريف المجموعة العربية (أي موريتانيا والصومال وجيبوتي كما بينا قبلاً). فلو كانت هذه الأقطار الثلاثة مسجلة ضمن المجموعة العربية لكانت نتائج هذه المجموعة أكثر انخفاضاً مما يظهر في الجدولة المرفقة.

الملاحظة الرابعة والأخيرة أن من البديهي أن المراتب المبينة لكل من المجموعات تخفي تبايناً واسعاً بين البلدان داخل كل مجموعة. وهذا بالطبع يضعف دقة ودلالة المراتب. لكن لم يكن بد من التعميم والقبول بهذه المجازفة المحسوبة، بالنظر لوجوب التقيد بالحجم المتاح للورقة الحالية. ولو أن التعامل تم مع البلدان منفردة داخل المجموعات، لا مع المعدل الحسابي الوسطي أو المؤشر التجميعي الكلي لكل مجموعة، لأصبح التعامل مع المؤشرات متعذراً ولاضطر الباحث إلى اللجوء لقدر مفرط من التكمية والاطالة ولأصبحت قراءة هذا القسم من الورقة مملة إلى حد غير

(*) بمعنى Socialization.

مقبول ـ والباحث يعترف على أي حال أن القارئ لا بد أن يشعر بملل أو بتأفف عند قراءة المبحث الأول الحالي وهو شعور لا يرغب الباحث في تغذيته أكثر مما هو الحال الآن. وعلى أي حال، فإن الأرقام المتعلقة بالمجموعات غير العربية هي أيضاً تجميعية وتنطوى دون شك على تباينات بين أقطار كل من المجموعات.

نتنقل الآن إلى الاستنتاجات الواردة في الجدولة المرفقة، وسواها من معلومات مأخوذة من مصادر أخرى سيشار إليها في حينها. أما الاستنتاجات والملاحظات فهي التالية:

١ ـ سجلت المجموعة العربية تزايداً طبيعياً صافياً في السكان خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٩٢ بلغ ٣,٩ بالمئة في السنة. وهذا المعدل هو الأكثر ارتفاعاً بين جميع المجموعات وهو أعلى بنحو ٥٣ بالمئة من المعدل بالنسبة لبلدان شرق آسيا الأكثر انخفاضاً بين جميع المجموعات.

ويترتب على معدل الزيادة السكانية المرتفع في البلدان العربية أعباء إضافية بالنسبة لخدمات التعليم والرعاية الصحيّة وتوفير المساكن والمياه المأمونة، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة الاعالة لكل فرد عامل في الأسرة، كما أنه يعني تدفق أعداد كبيرة من السكان الاضافيين كل سنة إلى عرض العمل حيث تمثل الزيادة الصافية نسبة مئوية أكثر ارتفاعاً من نظيرتها في مجموعات البلدان الأخرى النامية جميعها. ويتضح بالتالي ولو جزئياً ارتفاع معدلي الإعالة والبطالة في المنطقة العربية. ويبلغ حجم العمالة ٢٨ بالمئة فقط من مجموع السكان وهو ـ إلى جانب مجموعة جنوب آسيا باستثناء الهند ـ الأشد انخفاضاً بين جميع المجموعات. وهذا يعني أن نحو ٢٦ مليوناً من العرب يشكلون بطالة معظمها «مكشوف»، إذا اعتبرنا عرض العمل يعادل ٣٩ بالمئة من مجموع السكان وهو المتوسط الحسابي لمجموع عرض العمل في جميع المجموعات النامية من عربية وسواها(٤). أما مشاركة المرأة العربية في العمالة فهي ١٩ بالمئة من قوة العمل أي ثلثي

النسبة بين الذكور، ولكنها لا تتعدى نصف نظيرتها في مجموعات البلدان النامية غير العربية ـ أي أن مستوى العمالة بين النساء العربيات هو الأكثر انخفاضاً بكثير مما هو في جميع البلدان النامية غير العربية.

من الضروري إيلاء مشكلة حجم البطالة العربية المرتفع جداً اهتماماً وافراً كأحد مؤشرات القصور التنموي الرئيسي، لأن البطالة تعكس عجز الاقتصاد عن استيعاب نسبة مرتفعة من عرض العمل العربي، وهذا العجز بدوره يعود إلى مدى ملموس إلى الاهتمام المفرط «بتكاثر المال بدلاً من تراكم رأس المال»، أي إلى العجز النسبي في الاستثمار وبالتالي في خلق فرص عمل وافية.

٢ ـ بالنسبة للسكان كذلك نجد أن توقع الحياة عند الولادة لدى العرب (وهو ٦٤,٣ عاماً) يقل عما هو عليه في المجموعات الأخرى عدا مجموعتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا باستثناء الهند. ويلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة يعكس مستوى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد العربي خلال العقود الثلاثة ١٩٦٠ ـ ١٩٩١ حيث احتلت المجموعة المرتبة الرابعة بالنسبة للناتج المحلي للفرد، فلم يتخط هذا الناتج نظيره إلا في جنوب آسيا باستثناء الهند وأفريقيا جنوب الصحراء. ثم إن العمر المتوقع عند الولادة لا يعكس مرتبة المجموعة العربية من حيث نسبة الانفاق العام على التعليم والصحة إلى الناتج القومي الاجمالي (وهي الأولى في مجال التعليم والصحة بين المجموعات الست). فكأنما ظل الانفاق على خدمات التعليم والصحة دون أثر يذكر في رفع عدد سنوات العمر المتوقع عند الولادة لأسباب متعددة تتصل بتشوش المنظور التنموي والاعتبارات الثقافية التي تعمل على إبطاء عملية تنظيم الأسرة الذي من شأنه تحسين حظوظ المواليد الجدد بسنوات أكثر من العمر.

٣ ـ بالرغم من احتلال البلدان العربية المرتبة الأولى من حيث نسبة الانفاق العام على التعليم، لا تزال نسبة الأمية بين الكبار (البالغين)

مرتفعة جداً. فهي الأكثر ارتفاعاً بعد مجموعتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا باستثناء الهند. وهي أشد ارتفاعاً بين الإناث. وقد تراوح معدلها عام ١٩٩٠ بين ٧٣ بالمئة (٨٨ للإناث) في السودان وهي النسبة العليا بين الأقطار العربية، و٢٠ بالمئة (٣٠ للإناث) في الأردن، وهي النسبة الدنيا. ويشير عدد من المصادر إلى أن مجموع العدد الفعلي للأميين العرب في ارتفاع مع هبوط النسبة المئوية. أما النسبة الوسطية للأمية بين الكبار فقط فتبلغ ٤٣ ٪[٥].

وإذا نظرنا إلى الجانب الآخر من الصورة ـ أي الالفبائية أو معرفة القراءة والكتابة ـ نجد أن معدل الالفبائية في مجموعتي أمريكا اللاتينية والكاريبي وكذلك جنوب شرق آسيا كان في عام ١٩٧٠ وظل بمعدل مرتفع كذلك في عام ١٩٩٢ يفوق نظيره في المجموعة العربية، وكان الفارق الضخم في المطلق أكبر بكثير بين نصيب الذكور والإناث، إذ في حين ارتفع نصيب الإناث العربيات بالمقارنة بنصيب الذكور من ٣٦ إلى ٦٣ بالمئة (أو بنحو ٧٥ بالمئة)، فإنه لم يرتفع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلا بنحو ٢٤ و٥ بالمئة على التوالي. وتفسير هذه المفارقة السطحية يكمن في أن نصيب الإناث في هاتين المجموعتين كان مرتفعاً جداً في الأساس (٧٢ بالمئة للإناث مقابل ٨٩,٥ بالمئة للذكور، مقابل ٩١ بالمئة للإناث و٩٦ بالمئة للذكور في العامين المذكورين ومجموعتي البلدان المذكورتين على التوالي).

٤ ـ ونجد نفس النمط تقريباً عند النظر في تراتبية مجموعات البلدان النامية من حيث الانتساب لمرحلة التعليم الابتدائي. فمرتبة البلدان العربية كانت أدنى من نظيرتها في كل من المجموعات الأخرى عدا أفريقيا جنوب الصحراء وبالنسبة للتعليم الثانوي تسجل مرتبة البلدان العربية تحسناً نسبته أصغر مما هو الحال في المجموعات الأخرى عدا جنوب آسيا باستثناء الهند. أما على مستوى الانتساب لمؤسسات التعليم العالي فتحتل البلدان العربية المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية بين المجموعة الست.

وإذا نظرنا إلى مدى توجه الطلبة صوب التخصصات العلمية نجد ما يلي:

أ) أن الخريجين العرب من الكليات العلمية يمثلون المرتبة الثالثة بعد شرق آسيا (باستثناء الصين) وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

ب) أن العلماء والفنيين العرب يمثلون النسبة الصغرى بين المجموعات، وهذا الموقع العربي المتخلف في مجال التخصصات العلمية وكذلك في مجال البحث والتطوير (R & D) حيث المرتبة هي الثانية بعد أمريكا اللاتينية والكاريبي، يسجل إلى جانب كون مجموعة البلدان العربية تمثل الموقع الأول في الانفاق على التعليم العالي مما يدل على توجه نسبة مرتفعة جداً من طلبة التعليم العالي العرب صوب العلوم الانسانية والثقافية والحقوق والفقه والشريعة، على حساب العلوم الطبيعية والهندسية والاختصاصات التقنية ذات الالتصاق الأشد والأكثر مباشرة بعملية التنمية.

غير أن الظاهرة التي سجلناها في الفقرة السابقة لعلها أيضاً تكشف حقيقة أخرى هي معاناة عدة أقطار عربية من تسرب ذوي الاختصاصات العلمية فيها إلى خارج الوطن العربي، خاصة أوروبا والولايات المتحدة وكندا، حيث يجدون فرصاً أوسع وأكبر مردوداً لمهاراتهم.

٥ ـ كما ذكرنا قبلاً فإن مجموعة البلدان العربية تحتل المرتبة الثانية بالنسبة للانفاق العام على الرعاية الصحية ولكنها تحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لمجموع الانفاق من عام وخاص بالنسبة لتوفر تسهيلات الصرف الصحي في المراكز الحضرية والمياه المأمونة في الريف. ولا تحتل المجموعة العربية المرتبة الأولى في سياق الصحة إلا بالنسبة لتوفر السعرات الحرارية للفرد. ومن الضروري أن يفهم هذا «التميز» العربي من خلال الحجم الكبير لفاتورة استيراد المواد الغذائية، وهو تميز ينتجه القصور العربي الفاضح في استغلال الموارد الطبيعية التي يمكن بفضل استخدامها انتاج مقادير ضخمة

من المواد الغذائية التي يستورد الكثير منها حالياً.

أما توفر الأطباء والممرضات بالنسبة للسكان فيضع المجموعة العربية في المرتبة الثالثة والخامسة على التوالي. ونشير هنا إلى تسجيل تحسن واضح في اتساع شمولية الخدمات الصحية العربية وتحسن نوعيتها بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠ ـ إلا أنه بالرغم من ذلك لم تتميز المجموعة العربية في مجال الصحة إلا بالنسبة للسعرات الحرارية.

٦ ـ لا تتحسن الصورة إذا نظرنا إلى نصيب الفرد العربي من الناتج القومي الاجمالي، إذ تحتل المجموعة العربية المرتبة الثالثة في هذا المجال (بعد شرق آسيا باستثناء الصين وأمريكا اللاتينية والكاريبي على التوالي) وتحتل المرتبة الرابعة من حيث نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. غير أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي منذ أواسط السبعينات يعكس في الأساس ما أضافته عائدات تصدير النفط (والقطاع الاستخراجي عموماً) إلى هذا الناتج. فإذا نظرنا إلى الصورة المتحركة للناتج المحلي الاجمالي وليس إلى الصورة الساكنة في عام ١٩٩٠، نجد أن السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ شهدت احتلال بلدان جنوب شرق آسيا (ومنها «النمور الأربعة») المرتبة الأولى بفضل التقدم الصناعي السريع الذي حققته خلال العقود الثلاثة المشار إليها. وخلال هذه العقود شهدت المنطقة العربية الظاهرة المتميزة لارتفاع أداء قطاع النفط انتاجاً وعائدات خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٩٢، حيث بلغت العائدات نحو ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي التراكمي لهذه السنوات العشرين في المتوسط، مع ارتفاع كبير في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات.

يبقى من الضروري أن نضيف هنا أن مرتبة البلدان العربية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا تعدو أن تكون مؤشراً مضللاً للإنجاز التنموي لأكثر من سبب. فمردود قطاع النفط يمثل استنزافاً لثروة طبيعية ناضبة غير متجددة، معظم ما ينتج منها يصدر خاماً لا سلعاً

مصنعة. كما أن نصيب الفرد بما أنه رقم وسطي غير موزون (مثقل) - شأنه في حال المجموعة العربية كشأنه في أي حال آخر - فإنه لا يكشف عن نمط توزيع الدخل في مجموعة البلدان العربية، خاصة في الأقطار النفطية حيث يبلغ التباين بين الدخول والثروات العليا والدنيا مدى واسعاً جداً يشاهد فيما بين الأقطار وداخلها وفيما بين الفئات الاجتماعية في كل قطر(٦).

ومن الواجب أخيراً أن نبين أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لمجموع الاقتصادات العربية لم يتخط خلال الثمانينات ١,٧ بالمئة، في حين بلغ ٤,٧ بالمئة في البلدان النامية مجتمعة (والعربية بينها). وما يجعل الأداء الاقتصادي العربي أكثر هشاشة واستثارة للاستغراب هو أن معدل الاستثمار العربي الاجمالي خلال العقدين السابع والثامن من القرن الحالي تأرجح حول ٢٧ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. ولم يهبط إلى ٢٥ بالمئة إلا خلال السنوات الثلاث الأولى من التسعينات(٧). وهذا معدل مرتفع كان ينبغي أن يتحقق بفضله نمو متوسط لا يقل عن ٥ بالمئة سنوياً. وهنا تكمن مفارقة خطيرة سنحاول تفسيرها في القسم الثاني من الورقة حين نحاول استكشاف أسباب القصور التنموي.

٧ - دور المؤشر الذي نتناوله الآن هو حول موقع تطور الصناعة التحويلية (أي باستثناء أنشطة انتاج الكهرباء والغاز والمياه، وكذلك البناء)، وهو موقع في غاية الأهمية وذو دلالة عميقة بالنسبة لتحديث الاقتصاد وتطور أدائه. فالتصنيع، بالمعنى الحالي المحدد، لا يعكس اتساع نشاط الصناعة التحويلية كميا فحسب، بل هو يفترض أن يعكس كذلك تنامي الرشدانية(*) والعقلية العلمية والقدرة التقانية المتقدمة، وإدراك أهمية العلاقة السببية والدقيقة بين المدخلات (بما فيها الجهد الانتاجي) من جهة، والنواتج من جهة أخرى. وهذه المواصفات جميعها تندرج تحت

(*) بمعنى Rationality بالمفهوم الذي يبرره Max Weber في نتاجه الفكري.

مفهوم أطلقته مجموعة بارزة من الاقتصاديين في كتاب ظهر منذ خمسة وثلاثين عاماً باسم «المنحى أو المنهج العقلي الصناعي»[٨] للتدليل على حزمة المواصفات المذكورة لتوها.

لو راجعنا حجم مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي لوجدنا أنها كانت كما يلي في السنوات المبينة:[٩]

السنة	النسبة المئوية
١٩٧٠	١١,٨
١٩٨٠	٦,٨
١٩٩٠	١٠,٥
١٩٩٢	١٠,٤

ومع استغرابنا للتباين الواسع في نسبة المساهمة بين عام ١٩٨٠ من جهة وكل من عام ١٩٧٠، وعامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ من جهة أخرى، واستعدادنا لقبول نسبة عامة تبلغ نحو ١٠ بالمئة في المتوسط منذ مطلع التسعينات، نظل أمام دليل قوي على قصور التنمية الصناعية خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ عن تسجيل تقدم كمي يماشي التقدم الكمي في الناتج المحلي الاجمالي العربي في نفس الفترة. ونضيف كدليل آخر على القصور أن نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية كانت ١٠,٤ بالمئة فسحب في عام ١٩٩٢[١٠]. بالمقابل، تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على النحو التالي[١١].

السنة	الناتج المحلي الاجمالي العربي (مليار دولار)
١٩٧٠	٣٨,٩
١٩٨٠	٤٣٠,٧
١٩٩٠	٤٤٢,٧
١٩٩٢	٤٨٣,٤

لقد قفز هذا الناتج (بالأسعار الجارية) بمقدار ١٠٠٧,٤ بالمئة بين

١٩٧٠ و١٩٨٠. وذلك يعكس في المقام الأول ارتفاع أسعار النفط المصدر وازدياد الانتاج معاً وتزايد التضخم النقدي خلال السبعينات ومطلع الثمانينات، مما رفع حصيلة العائدات ارتفاعاً شاهقاً. غير أن الناتج ارتفع بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ بمقدار ٢,٨ بالمئة فقط. ومع إدراكنا بأن القفزة الواسعة في الناتج بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ تخفي واقع التضخم وهبوط القدرة الشرائية للدولار، وبأن خمسي الارتفاع على الأقل يعود للعائدات النفطية، إلا أن نفس العوامل أثرت أيضاً بمساهمة قطاع الصناعة التحويلية، فهي أيضاً محتسبة بالأسعار الجارية ومقيمة بالدولار. أما ارتفاع الناتج بالأسعار الجارية بين ١٩٩٠ و١٩٩٢ فبلغ ٩,٢ في المئة.

هناك في الصورة الرقمية التي قدمناها لموقع قطاع الصناعة التحويلية ومساهمته النسبية في الناتج المحلي العربي ما يكفي للتدليل ليس فقط على جمود أداء الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي العربي خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٢، بل أيضاً على انخفاض هذه النسبة قليلاً في حين كان يؤمل ارتفاعها إلى مدى ملموس. ومع الاعتراف بتزايد الحجم المطلق لمساهمة الصناعة التحويلية (من نحو ٥,٢ مليار دولار إلى نحو ٥٠,١ مليار للسنتين المذكورتين على التوالي ـ أي بمقدار ٨٦٣,٥ بالمئة) إلا أن هذا التزايد يظل أقل شأناً بكثير من نظيره في الناتج المحلي الاجمالي ولا يشكل سوى (٦٩,٥) بالمئة فقط من تزايد الناتج بالأرقام المطلقة، والقسم الأكبر منه يعود بالتأكيد إلى عامل التضخم.

إن هذا يوضح بجلاء أن الصناعة التحويلية أصغر شأناً بكثير الآن في الهيكلية القطاعية للاقتصاد العربي مما كانت عليه في عام ١٩٧٠. ويصح هذا القول حتى مع أخذ تشكيكنا بدقة الاحصاءات بالاعتبار. فهامش الخطأ الاحصائي أو الاحتسابي يظل دون ريب أصغر بكثير من الفرق بين حجم قطاع الصناعة التحويلية العربي وحجم الناتج المحلي الاجمالي العربي في أعوام ١٩٧٠ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٢. ونسجل هذا الاستنتاج

المحبط بالرغم من التنويه بما تم من تقدم في مجال الصناعة التحويلية أن من حيث اتساع مدى تنوعها أو تحسن نوعية معظم انتاجها.

يبقى أن نشير أخيراً إلى ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة بين عام ١٩٦٥ حيث كانت نحو ١٤ بالمئة وعامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ حيث كانت ٢٤ بالمئة[١٢]. إلا أن مفهوم العمالة وكيفية احتساب حجمها لا يسمحان بكثير من الثقة بما يمثله هذا الارتفاع في عدد العاملين خلال نحو ربع قرن.

وعلى أي حال، فإذا صح ما أشرنا إليه من ارتفاع في نسبة العاملين في الصناعة، فإنه يعني بالمقابل هبوطاً في إنتاجية العامل في المتوسط أزاء جمود نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي العربي، ناهيك عن أنه قد يعني «حشو العمالة»[*] أي توجيه إعدد من العاملين صوب الصناعة بما يربو على الحاجات الفعلية للمنشآت الصناعية. وننتهي إلى القول بأننا نشهد تجسيداً معبراً جداً للقصور التنموي في مجال الصناعة التحويلية.

٨ ـ بالرغم من أن تناول أوجه القصور التنموي في كل من قطاعي الزراعة والتجارة الخارجية يشكل منهجياً جزءاً من تناول وتحليل هيكلية الناتج المحلي الاجمالي في البند السابق (٧)، إلا أن أهمية كل من القطاعين تسمح، بل تبرر تناولهما كلا بمفرده في البند الحال والتالي على التوالي.

نبدأ بإيضاح أن المؤشر الكمي لتطوير الزراعة الذي سنسجله الآن يتصل تحديداً بإنتاج الغذاء واستيراده. ويبرز في سياق الحديث عن إنتاج الغذاء واستيراده تضاد حاد بين الانتاج والاستيراد[١٣] إذ تحتل مجموعة البلدان العربية المرتبة الثالثة بين المجموعات الست بالنسبة لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء بين السنوات ١٩٧٩ ـ ٨١ (= ١٠٠) و١٩٨٨ ـ ١٩٩٠

(*) بمعنى Feather - bedding في اقتصاديات العمل.

وهذا على الرغم من الامكانات العربية الواسعة لإنتاج الغذاء. بالمقابل فإن مجموعة البلدان العربية هي الأكثر اعتماداً بكثير من أية مجموعة أخرى من البلدان النامية على استيراد الأغذية. ففي حين كانت المستوردات تمثل ٢٩,٩ بالمئة من حاجات الاستهلاك الغذائي العربي في الأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ أصبحت تمثل ٤٩,٥ بالمئة في الأعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. بالمقابل كانت نسبة الاستيراد ١٠,٢ بالمئة في الأعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ في مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء، و١٨,٧ بالمئة في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (والأخيرة تعادل نحو ٣٨ بالمئة من نظيرتها العربية).

يمثل الخلل الخطير في الميزان الغذائي (بين الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي) انكشافاً خطيراً للأمن الغذائي العربي، بحيث شكل استيراد الأغذية (وكانت قيمته ١٨,٧ مليار دولار في عام ١٩٩١)،[١٤] ٤٧,٨ بالمئة من مجموع المستوردات الغذائية في التجارة العالمية، في حين لا يتعدى مجموع سكان البلدان العربية خمسة بالمئة من مجموع سكان العالم.

بقي أن نبين بصدد الزراعة والانتاج الزراعي أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الخامسة بين مناطق البلدان النامية من حيث نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى المساحة الاجمالية (الموقع الأكثر سوءاً هو لمجموعة شرق آسيا باستثناء الصين).

على أن نسبة الأراضي العربية المروية من جملة الأراضي الصالحة للزراعة تضع المجموعة العربية في المرتبة الثالثة بعد جنوب آسيا باستثناء الهند وشرق آسيا باستثناء الصين وهما في مرتبة واحدة. وعلى الرغم من تمتع قلة من الأقطار العربية بموارد مائية تضعها ـ وإن مؤقتاً ـ خارج نطاق الأزمة المائية، إلا أن المجموعة العربية ككل تعاني شحاً مائياً مقلقاً. وهي تسحب نسبة كبيرة من موارد المياه العذبة المتاحة لها مما يضعها في المرتبة السادسة في هذا السياق أي إنها المجموعة الأكثر استنزافاً لموارد المياه العذبة.

٩ ـ المؤشر الذي نتناوله الآن لقصور الاداء التنموي العربي يدور حول التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها[١٥]. ونسجل كنقطة ابتداء أن المنطقة العربية تعتمد بشكل كثيف على البلدان غير العربية (خاصة الصناعية المتقدمة) كهدف لصادراتها ومنشأ لمستورداتها، وقد نما هذا الاعتماد تدريجياً منذ عقود حتى أصبح يشكل الآن تبعية واضحة للبلدان الصناعية. وقد دفع عقد الفورة النفطية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ بدرجة التبعية إلى حد اندماج الاقتصادات العربية عملياً إن لم يكن رسمياً باقتصادات العالم الصناعي الغربي. وتم تفاقم التبعية في الأساس نتيجة هيمنة قطاع النفط وصادراته على الاقتصاد العربي. ومن ثم نتيجة الاستيراد الكثيف بفضل تزايد العائدات النفطية بعد عام ١٩٧٣ وانتشار آثاره، إذ أن الصادرات المتجهة إلى البلدان الصناعية المتقدمة تتضمن نسبة كبيرة جداً من النفط والغاز (ومشتقاتهما إلى حد ما). إلا أن التركيز الكثيف في حجم المستوردات القادمة من البلدان الصناعية المتقدمة أكثر خطورة في السياق الحالي من نظيره في حجم الصادرات إلى البلدان ذاتها، وذلك بسبب درجة الاعتماد بالنسبة للسلع الترسملية والمواد الغذائية والخبرة التقنية والكيماويات والأدوية... وأخير لا آخراً الأسلحة.

لم يحصل تبدل جذري في اتجاهات التجارة الخارجية العربية أي في توزيعها الجغرافي بين أواسط السبعينات وأوائل التسعينات. وهكذا فالجدولة التالية لنمط توزيع كل من الصادرات والمستوردات خلال عام ١٩٩٠[١٦] تمثل الأعوام الخمسة عشر السابقة مع تبدلات طفيفة لا تغير شيئاً كثيراً في الصورة العامة. ونبين في هذا الصدد إنه بالرغم من توفر معلومات أكثر حداثة وهي لعام ١٩٩٢ إلا أن اختلاف طريقة تصنيف المناطق (التجمعات الاقليمية) في **التقرير الموحد ١٩٩٣** عما قبله يجعل المقارنة مع سنوات سابقة متعذرة. لذلك نقتصر على عرض نمط التوزيع كما كان في عام ١٩٩٠ في الجدول التالي، مع العلم ان النمط لا يتبدل جوهرياً بشك سريع.

اتجاهات التجارة العربية الخارجية في عام ١٩٩٠ (بالمئة)

مجموعة البلدان	الصادرات	المستوردات
الدول الصناعية ومنها:	٦٤,٣	٧١,٤
السوق الأوروبية المشتركة	٣٠,٦	٤٣,٥
اليابان	١٧,١	٨,٢
الولايات المتحدة الاميركية	١٣,٧	١١,٧
الدول النامية ومنها:	٢٤,٨	٢٠,٤
الدول العربية	٧,٣	٩,٠
دول جنوب آسيا	٧,٣	٥,١
الدول الاسلامية غير العربية	٣,٨	٣,٨
دول أوروبا الشرقية وبقية الدول الاشتراكية	٤,١	٥,٤
بقية دول العالم	٦,٨	٢,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

لا نحتاج للاشارة إلى تفاصيل نمط التوزع الجغرافي للصادرات والمستوردات، فالجدولة أعلاه تتكلم عن نفسها بشكل واف. لكن ينبغي أن نشدد على أن التبعية العربية لبلدان «المركز» الصناعية في مجال التجارة الخارجية ظلت على ما كانت عليه خلال سنوات «الفورة النفطية» ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ وخلال ما تلاها من سنوات حتى نهاية عام ١٩٩١ (وهو العام الأخير الذي تتوفر عنه معلومات مفصلة تسمح بالمقارنة).

غير أن درجة التبعية للعالم الصناعي تختلف بالنسبة إلى الاستيراد بين بلد عربي وآخر. ويلاحظ في هذا الصدد أن اختلاف الانساق الاقتصادية/الاجتماعية (والأيديولوجية) المسيطرة في الأقطار العربية لا ينعكس في نمط اتجاهات التجارة الخارجية حالياً، مع أنه كان ينعكس إلى حد ما في النمط خلال العقدين السابع والثامن من القرن الحالي حين كانت المواقف الأيديولوجية ما زالت تفعل في سياسات بعض الدول العربية ومصادر مستورداتها.

وإذا قمنا بتحري تركيب التجارة الخارجية العربية من صادرات ومستوردات خلال العقود الثلاثة الماضية (أي من مطلع الستينات إلى مطلع التسعينات)، وهي فترة طويلة تميزت بجهود تنموية نشيطة، متوقعين حدوث تبدلات عميقة وملموسة في تركيب التجارة الخارجية، فإننا نفاجأ بما نجده. فثمار الجهود والاستثمارات التنموية ـ وقد استهدفت توسيع وتحسين البنى الارتكازية (من مادية واجتماعية) وكذلك تسريع وتنويع التصنيع ـ ظلت ثماراً هزيلة جداً. ويصح هذا الحكم بصورة خاصة بالنظر إلى ارتفاع مكانة قطاع النفط إلى موقع هيمنة مطلقة بين الصادرات، مما يعني الضآلة النسبية لزمر الصادرات الأخرى والتقهقر النسبي للجهود الهادفة إلى مزيد من التنوع الواسع في الصادرات.

بقي أن نضيف أخيراً أن التركيب السلعي للصادرات والمستوردات العربية ظل إلى حد بعيد على ما كان عليه خلال العقدين المنصرمين. فظل قطاع النفط (بمعناه الواسع كما أسلفنا) يحتل مركز الصدارة بين الصادرات مشكلاً بين ٧٥ و٥٤ بالمئة من المجموع، وقد هبطت النسبة بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٨٦ فبلغت حداً أدنى قدره ٤٠ بالمئة. وتوزعت بقية الحصص بين زمر الصادرات الأخرى بنسبة صغيرة جداً لكل منها. أما المستوردات فقد تميزت بينها ثلاث زمر من السلع الرئيسية هي الآلات ومعدات النقل، والمصنوعات، والمواد الغذائية والمشروبات. واستمر هذا النمط على ما هو عليه بقدر كبير من الثبات[١٧]. وهكذا، ختاماً يتبين أن الجهود التنموية المبذولة والموارد الاستثمارية المستخدمة خلال العقود الثلاثة الماضية لم تحدث تبدلاً ملموساً بالنسبة لاتجاهات التجارة الخارجية العربية، وظلت التجارة البينية العربية تمثل قدراً متواضعاً جداً (يتأرجح حول ٧ ـ ٩ بالمئة) من مجمل التجارة الخارجية. وكذلك لم يحدث تبدل ملموس في تركيب الصادرات والمستوردات. ولعل التحليل القادم في القسم الثاني حول القصور التنموي يعيننا على تقصي أسباب ذلك.

١٠ ـ المؤشر التالي الذي نسجله كانعكاس لقدر من قصور الاداء التنموي الذاتي هو حجم المساعدات الخارجية الانمائية التي اضطر معظم الأقطار العربية إلى الحصول عليها خلال العقود الثلاثة ١٩٦٢ ـ ١٩٩١ ضمناً. فقد بلغ الحجم التراكمي للمساعدات لهذه السنوات ٣٩,٩٦٣ مليون دولار (أو حوالي ٤٠ بليون أو مليار)[١٨]. ويبلغ حجم مجموع المساعدات السنوي الوسطي نحو ١,٣ مليار دولار، وهو يعادل ٤١ دولاراً (كرقم وسطي) للفرد في الأقطار العربية المتلقية للمساعدات في عام ١٩٩١. (من المناسب الاشارة هنا إلى أن المساعدات الحكومية الاميركية بمفردها لإسرائيل تتراوح بين ١,٠٠٠ و١,٣٠٠ دولار سنوياً للفرد إذا أضفنا إلى المساعدات التي تظهر ضمن الموازنة العامة أصنافاً أخرى من التسهيلات المالية والمساعدات التقنية والإعفاءات... الخ التي تحظى بها إسرائيل والتي لا تسجل في الموازنة العامة).

يبقى أن نسجل بعض التعليقات المتصلة بالمساعدات الانمائية الرسمية الواردة من الخارج وسبل استخدامها. ففي عام ١٩٩٢ حصلت الأقطار العربية التي حظيت بمساعدات على مبالغ يعادل مجموعها ٥,٩ مليار دولار أو ١,١ بالمئة من مجموع الناتج القومي الاجمالي العربي. وعلى تواضع هذه النسبة فإنها أكبر بكثير من نظيرتها للمساعدات الموجهة لشرق آسيا وقد كانت ٠,٤ بالمئة في نفس العام. (إلاّ أنها كانت ٤,٦ بالمئة لجنوب آسيا باستثناء الهند). ولم تكن النسبة أكبر بكثير (١٠,٤ بالمئة) إلا لمجموعة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. والجدير بالذكر أن قسماً يذكر من المساعدات الانمائية القادمة للبلدان العربية مصدره الأقطار العربية النفطية، خاصة حتى عام ١٩٩٠. وبالنسبة لاستخدام المساعدات في عام ١٩٩٢، فإن ما وجّه للنواحي الاجتماعية في مجموعة البلدان العربية يضع هذه المجموعة في المرتبة الدنيا بين المجموعات الست للبلدان النامية. لكنه يجدر بنا التنويه بأن ما خصصته المجموعة العربية للنواحي الانسانية ذات الأولوية وضعها في المرتبة الثانية.

١١ ـ المؤشر الذي نتناوله الآن هو الانفاق العسكري (أو الانفاق على الدفاع). ونجد هنا أن قضية الحجم المطلق والنسبي للانفاق العسكري العربي شديدة الخطورة، ذلك أن الانفاق بلغ ٤,٩ بالمئة من الناتج المحلي العربي في عام ١٩٦٠ إلا أنه ارتفع إلى ٧ بالمئة للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. ونستطيع التأكيد، بفضل ما تنشره وكالات الأنباء العالمية عن صفقات عربية لاستيراد الأسلحة (معظمها من البلدان الصناعية، خاصة الولايات المتحدة)، أن المستوردات ارتفعت بمبالغ هائلة بالأرقام المطلقة خلال العقود الثلاثة الماضية، نظراً لضخامة صفقات الاستيراد بالإضافة إلى ضخامة الانفاق المحلي على الدفاع، ونظراً للارتفاع الكبير في الناتج المحلي الاجمالي العربي نفسه بين ١٩٦٠ و١٩٩٠/١٩٩١. ويصح الاستنتاج بالتالي أن الانفاق العكسري العربي الذي كان الأكثر ارتفاعاً نسبياً بين مجموعات البلدان النامية الست في عام ١٩٦٠ لا يزال في مطلع التسعينات يحتل نفس الموقع بين المجموعات، إذ كان أعلى من الإنفاق في مجموعة آسيا باستثناء الهند (التي تليه ارتفاعاً) بمقدار ٥٢ بالمئة[١٩].

فإذا اعتبرنا أن الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ كانت أعواماً استثنائية اضطر فيها عدد من الدول العربية (خاصة الخليجية منها) إلى الاستيراد الكثيف لأنظمة أسلحة متكاملة مرتفعة الكلفة، وبموازاة ذلك إلى الانفاق المحلي المرتفع للأغراض العسكرية، يكون من الثابت بفضل المتوفر من معلومات، أن النسبة لم تهبط دون ٧ بالمئة في المتوسط لسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٩٣، إن لم تتخط ذلك المستوى بكثير. ثم أن الانفاق العسكري كنسبة من الاتفاق على التعليم والصحة معاً يضع البلدان العربية في مرتبة المجموعة الأكثر انفاقاً أي التي تحول القدر الأكبر من الموارد عن التعليم والصحة صوب الانفاق العسكري بعد جنوب آسيا باستثناء الهند. ومن المفيد أن نذكر أن خفض الانفاق العسكري وتوجيه ما يتوفر من موارد بفضل هذا الخفض صوب الاستثمار التنموي يستطيع أن يترك أثراً ملموساً على معدل النمو السنوي الوسطي في المنطقة العربية.

١٢ ـ المؤشر الأخير في المبحث الحالي الذي يعكس القصور الكمي للأداء التنموي هو ارتفاع المديونية العامة العربية الخارجية. فقد بلغ المجموع التراكمي المنشور للديون العامة غير المسددة ٢١٨,٦ مليار دولار[٢٠] بنهاية عام ١٩٩٢ وهذا يعادل نحو ٩٣٧ دولاراً للفرد العربي في المتوسط أو أكثر من ٤٥ بالمئة من الناتج المحلي العربي لعام ١٩٩٢[٢١]. وبلغت خدمة الدين العام الخارجي لعدد من الدول العربية المقترضة المشمولة **بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣** نحو ١٦,٧ مليار دولار بعام ١٩٩١ وذلك نحو ٩,٦ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للدول المشمولة بإحصاءات التقرير الموحد المشار إليه.

ينبغي الايضاح أن تقديرات الحجم الاجمالي للمديونية الخارجية العربية العامة للأقطار المشمولة بهذا المصدر وهي تستثنى عدداً ذا شأن من الأقطار (انظر الهامش السابق) تخضع لثلاثة استدراكات: (أ) إنها تشمل الديون العامة المترتبة على الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية المقترضة فقط لا الديون الخاصة، (ب) أن المعلومات حول بعض الديون الخارجية العامة لا تجد سبيلها إلى النشر خاصة حيث تتصل باستيراد الأسلحة أو التقانة العسكرية (ج) أن بعض الأقطار العربية المدينة تحجب المعلومات (أو تنشرها مضخمة أو مضغوطة) لأسباب سياسية و/أو اقتصادية.

اللافت في هذه المديونية الخارجية العامة إنها تراكمت عبر سنوات طويلة ـ أي قبل حرب العراق ـ إيران منذ مطلع الثمانينات، وقبل احتلال العراق للكويت في صيف ١٩٩٠ وما نجم عن الحربين من استنزاف خطير للموجودات العربية داخلياً وخارجياً. وقد اضطرت عدة أقطار نفطية رئيسية بالتالي، وأبرزها السعودية والكويت، أولاً إلى السحب الكثيف على موجوداتها الخارجية، ليس فقط لدعم العراق مالياً في الحرب ضد إيران، وإنما كذلك لتمويل حرب تحرير الكويت ثم لتمويل صفقات ضخمة لاستيراد الأسلحة، وأخيراً لسد العجز في الموازنات العادية (بشقيها الجاري والترسملي). وثانياً اضطرت الأقطار النفطية المعنية

للاقتراض بما بلغ مجموعه لدول مجلس التعاون الخليجي ٤٤,٦ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٢ [٢٢].

ويلفت النظر كذلك أن تقديرات تتردد في الصحافة العربية، خاصة في مصر ولبنان وهما قطران يعانيان بشدة اقتصادياً، بأن القطاع الخاص في هذين القطرين يملك موجدات مالية وافرة في الخارج تقدر بأكثر من ٥٠ ملياراً بالنسبة لمصر ونحو ٢٥ ملياراً بالنسبة للبنان. ولا ريب أن بعض الأقطار الخليجية المصدرة الرئيسية للنفط يمتلك قطاعها الخاص كذلك موجودات طائلة في الخارج. على أنه يصعب على المراقب المتجرد أن يلوم الأقطار النفطية لسماحها لأقطار شقيقة بأن تضطر للاستدانة الكثيفة من الخارج، في حين أن حكومات عدد من الأقطار النفطية اضطرت هي نفسها للجوء للاقتراض من الخارج، بالإضافة إلى تراكم عجوزات ذات شأن في موازناتها العامة[٢٣].

وإذا صح أن الأقطار العربية (خاصة النفطية منها) كانت قد راكمت موجودات خارجية ضخمة نسبياً بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات (قدرت بنحو ٣٧٤ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٢ [٢٤])، فإن اللوم ـ إذا كان مبرراً، بالنسبة للفترة السابقة لبدء تآكل الموجودات الخارجية، أي ما قبل منتصف الثمانينات حين كان بمقدور الأقطار ذات الوفرة أن تقدم قروضاً كبيرة للأقطار الشقيقة المعوزة التي تتمتع باستقرار سياسي، ويوحي سلوك قادتها بالاطمئنان إلى أنهم يلتزمون بمسؤولية السداد والتقيد بشروط الاقتراض الأخرى ـ فإن اللوم لم يعد مبرراً، على الأقل منذ أوائل التسعينات.

ولكن يبقى من المبرر بل الضروري أن لا يتم تجاهل أسباب الوقوع في جزء يذكر من المديونية الخارجية قبل التسعينات، إذ حصل معظم ذلك بسبب السياسات الاستهلاكية والاستثمارية المعتمدة، والاستيراد الكثيف للأسلحة، في ظل وتحت تأثير «الفورة النفطية»، مما أدى إلى هدر

موارد مالية ذات شأن كان يمكن أن تتحول من تكاثر مالي إلى تراكم رأسمالي داخل الأقطار النفطية نفسها وكذلك الأقطار العربية الأخرى التي تتمتع بفرص استثمار مجز واستعداد مطمئن للالتزام بحسن استخدام الموارد الاستثمارية ضمن صيغ المشاركة المتاحة. ومع التشديد على أن البلدان النفطية قامت منذ أوائل السبعينات بتوجيه مساعدات ميسرة ذات شأن للبلدان المعوزة، شكلت في مجموعها نسبة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة أعلى بكثير من نسبة ما قدمته بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(*)، إلا أن المراجعة المسؤولة لسجل فترة «فورة النفط» (على الأقل) تشير إلى أنه كان بإمكان الدول النفطية أن تعزز مشاركتها في دعم التنمية على المستوى القومي، وكان بإمكان الأداء التنموي العربي أن يكون أفضل مما تحقق فعلاً وكان بالإمكان ـ نتيجة للأثر التنموي الايجابي ـ أن يكتسب الوطن العربي مزيداً من القدرة السياسية ومن التماسك الاجتماعي ومن «الحضور» الفاعل في المجتمع الدولي.

المبحث الثاني: المؤشرات النوعية للقصور التنموي العربي

نستهل هذا المبحث بتسجيل ملاحظتين حول المؤشرات النوعية للقصور التنموي العربي، أولاهما تؤكد ما أوردناه في الفقرات التمهيدية في المبحث الأول من حيث وجود «ازدواج وظيفي» في عدد مما نورده من معايير القصور أو مؤشراته، حيث يمكن اعتبار معيار أو مؤشر ما للقصور، في الوقت نفسه، أحد أسباب أو عوامل القصور. فالمؤشرات الكمية التي جرى تناولها في المبحث السابق تمثل في معظمها قدراً أقل بكثير من الازدواج الوظيفي من المؤشرات النوعية. ذلك لأن العلاقة السببية بين هذه الأخيرة والقصور التنموي أشد مما هي بالنسبة للمؤشرات الكمية، ولأن طبيعة عدد من المؤشرات النوعية، كما سيتضح في التحليل

(*) أي OECD.

التالي في هذا المبحث، تحتمل الازدواج الوظيفي أكثر من نظيرتها الكمية.

أما الملاحظة الثانية فهي أن زمر المؤشرات النوعية تتوزع على عدد من جوانب حياة المجتمع وسماته بشكل أوسع انتشاراً بكثير من الزمرة الكمية، ونعني أن الأولى أي الزمر النوعية تشاهد في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية إلى جانب مجالي التقانة والاقتصاد. وهي بالتالي تغطي مساحة أوسع بكثير وذات دلالة أقوى بكثير من المؤشرات الكمية. فنفس المؤشر النوعي قد ينبثق من تفاعل مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتج بالتالي جانباً من التخلف يتطلب التغلب عليه جهداً أشد بكثير مما يتطلبه التخلف الكمي. ومن شأن مضمون الملاحظة (الثانية) هذه أن يكون تداخل وتفاعل عدد من المؤشرات النوعية، بسبب انبثاقها من عوامل مختلفة متمازجة، أقوى فعلاً في إنتاج أو تعميق التخلف من مجموع آثار عناصره إذا قيست كل عنصر بمفرده ثم جمعت آثارها معاً. على أننا سنسعى إلى أفراد بند خاص بكل مؤشر لغرض تيسير التحليل، مدركين أنه في كثير من الحالات سيكون له أثر على مؤشر آخر أو أكثر، أو تأثر به.

١ ـ لعل المؤشر النوعي الأول للقصور التنموي العربي الذي يشد الاهتمام هو ضبابية المنظور التنموي (أو الرؤية والنظرية التنموية) الذي سيطر في أوقات متباينة وأقطار أو أوساط مختلفة منذ منتصف القرن العشرين (ولعل هذه الضبابية أشد كثافة مما هي في عدد من البلدان النامية الأخرى). ففي سنوات الاستقلال الأولى تأثر الفكر والفعل (أو العمل) التنموي العربي بالمنظور والمقاربة اللذين انطلقا في معظمهما من أدبيات اقتصاد النمو التقليدية، وبالتتابع من البنك الدولي للإنشاء والتعمير(«البنك الدولي» للاختصار)، وميزا المسوحات المتعددة التي قامت بها ونشرتها فرق العمل من خبراء البنك الدولي لاقتصادات عدد كبير من البلدان النامية عربية وغير عربية.

نعتقد أن نقطتي الضعف الأساسيتين في المنظور السائد في الوطن العربي من سنوات الاستقلال الأولى وحتى أواخر الستينات، أي قبل أن تبلور قدر مما تصح تسميته «أدبيات اقتصاد التنمية» بمساهمات متعددة، الكثير منها قدمه اقتصاديون من البلدان النامية نفسها (تميز بينهم اقتصاديون خاصة من أمريكا اللاتينية بتطويرهم لمقولة(*) التبعية وتحليلهم لدور التبعية السياسية والاقتصادية والفكرية في تخلف البلدان النامية)[٢٥] كانتا: أولاً الخلط بين النمو والتنمية، وهو خلط يؤدي إلى ضياع مفهومي وهدر لقدر ملموس من الجهد والموارد المفترض أو المظنون أنها توجه صوب التنمية.

لعل المفكر الاجتماعي البارز شمبيتر Schumpeter وفر في كتابه العميق الأثر[٢٦] أفضل تمييز بين مضمون المصطلحين. فهو حصر النمو بمجرد التبدل في نسبة تزايد الدخل نتيجة «التدفق الدائري» لعوامل وموارد الانتاج المتاحة، أي دون حصول تحولات أساسية خارج النطاق الاقتصادي. على انه اعتبر أن التنمية تتحقق نتيجة تحولات تنصل بالديموغرافيا والريادة الاقتصادية(**) والاطار السياسي والعوامل الثقافية والاجتماعية ـ إلى جانب التحولات الاقتصادية/التقانية. وضمن هذا المفهوم تصبح التنمية عملية تبدل أو تحول مجتمعي وبنيوي وسلوكي واسع النطاق ومتعدد الجبهات. ويصبح استهداف النمو بمعناه الضيق مجرد مسألة توفر مزيد من الموارد الاستثمارية ومن تحسن أداء عوامل الانتاج التقليدية (حسب المصطلح الكلاسيكي)، في حين يتطلب استهداف التنمية إحداث تحولات عميقة ومتصلة مما أشرنا إلى طبيعته لتونا.

من السهل إدراك آثار نقطة الضعف المفهومية التي تناولناها في

(*) الأصح كترجمة لمصطلح Paradigm، هو النموذج.

(**) بمعنى Entrepreneurship، ونذكر بأن اسم الفاعل Enterpreneur بالانجليزية يعني الرائد أو المجدد الاقتصادي وليس المقاول كما بالفرنسية.

الفقرة السابقة، إذ أنها تعكس إغفال الإطار الواسع الذي تحتاج التنمية إليه بجوانبه أو عناصره السياسية والاجتماعية والتنظيمية إضافة إلى الاقتصادية والتقانية. وهو إغفال مرده أساساً صعوبة وضع تأطير نظري شمولي بالنسبة للتنمية. وبسبب الاغفال المشار إليه وما يؤدي إليه من تبسيط مفرط لعملية التنمية بمختلف أبعادها وديناميتها وآلياتها تتشوش الأهداف المنشودة ويهدر قدر لا يجوز تجاهله من الموارد إذ أنها توجه دون «دليل نظري مرشد» لما ترمي إليه التنمية الحقيقية من أغراض، وما تتطلبه تبعاً لذلك من جهود بشرية وموارد استثمارية وتمويل، ومن مؤسسات وبنى في مختلف نواحي حياة ونشاط الاقتصاد والمجتمع.

وإلى جانب الخلط بين مضمون المصطلحين، وهو نقطة الضعف الأولى في المنظور التنموي الذي وصفناه بالضبابية، هناك نقطة ضعف ثانية تكمن في مسألة حرجة ومركزية تتصل بالتوجه التنموي: إنها فقدان رؤية واضحة لدينامية العمل التنموي والآليات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعتمد في ذلك العمل، والنسق الاقتصادي الاجتماعي الذي يشكل الاطار العام للمنظور التنموي ولأهداف التنمية وديناميتها وآلياتها. فلم يصر إلى امتلاك هذه الرؤية الاطارية والاهتمام بها إلا بدءاً بالستينات وفي عدد قليل جداً من الأقطار العربية.

بمعنى آخر فإن تخلف المنظور التنموي في ذاته مؤشر على القصور، كما أنه في الوقت نفسه كان يوجب الاهتمام بالمساهمة النظرية في المجال الانمائي. ونضيف أن الاقتصاديين الأكاديميين بدورهم كانوا (ولا يزالون) مدعوين بحكم موقعهم الفكري لتقديم مساهمات في أدبيات اقتصاديات التنمية آخذين بالاعتبار خصوصيات تراثهم وتاريخهم وواقع وضعهم من نواح اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

٢ ـ يتصل بالمؤشر الأول بشكل وثيق مؤشر آخر هو البلبلة في اعتماد الأقطار العربية لانساق اقتصادية/اجتماعية تشكل وعاء فكرياً

وبنيوياً وعملانياً ملائماً لانطلاق مسيرة التنمية. وجوهر القصور في هذا المجال كما تبدى في العقود الثلاثة الماضية على الأقل، كان يكمن في القصور في فهم حقيقة (وحدود) الانساق المعتمدة، في كليتها أو جزئياتها، فهماً عميقاً وتاريخياً، من حيث التكوين الفكري الذي تقوم عليه ومضمونها وسياقها التاريخي والهيكلية التي تجسدها، وطريقة عملها. ويصح هذا القول سواء كانت الانساق المعتمدة ذات مواصفات ليبرالية/ رأسمالية (قوى السوق أبرز آلياتها)، أو اشتراكية موجهة (التخطيط والقطاع العام أبرز مناهجها وآلياتها). ومن المفيد أن نتعرف في هذا الصدد إلى خمسة مآخذ على الانساق التي اعتمدت ضمن الزمرة الأولى أو الثانية ـ وهي مآخذ تشاهد عالمياً بشكل عام وليس في المنطقة العربية فحسب، مع تمايزات في الدرجة وموقع التشديد.

المأخذ الأول هو عدم فهم واستيعاب طبيعة النسق بشكل عميق ووافٍ يتخطى بعض المواصفات السطحية سواء أكان رأسمالياً يقول بالاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، أو اشتراكياً يقول بملكية المجتمع (أي الدولة) لوسائل الانتاج الرئيسية وبالتوجيه والتخطيط المركزي. فالبنسبة للأول، بولغ في التركيز على أهمية اطلاق حرية عمل «قوى السوق» ـ بل انفلاتها ـ في ظروف لم تتوفر فيها بعد للاقتصاد والمجتمع ضوابط الدولة الناضجة، لا التي لا تزال «قيد التأسيس» ولا تزال في المراحل الأولى لتكوين وعقلنة وانضاج صلاحياتها وقدراتها. فمن شأن الدولة الأكثر نضجاً أن تتمكن من تشجيع وحماية تطور «أخلاقيات» الاقتصاد وردع وتصحيح انفلات المنحى «الاقتصادوي» وطموحات وعمل قوى السوق إذا ما تنكرت بشكل يؤذي المجتمع للاعتبارات والموجبات الاجتماعية في مفهوم التنمية وأدائها.

ولا تنسَ في هذا السياق أن عدداً كبيراً (ومتزايداً) من الاقتصاديين العرب، خاصة أولئك الذين حصلوا على تأهيلهم العالي حديثاً وتأثروا بشكل مفرط وغير متمعن بالمقولة القديمة بل والمتقادمة جداً (بالرغم من

أنها تعود للظهور بين حين وآخر) التي تدعي أن علم الاقتصاد ينبغي أن يظل مستقلاً عن القيم أو الاعتبارات القيمية(*) يدافعون بضراوة عن نسق اقتصاد السوق دون أن يعكسوا إدراكاً وافياً لخطورة ضعف ضوابط القانون ومبادئ العدالة الاجتماعية في المضمون التنموي. (الكثيرون من الاقتصاديين المعنيين يكررون «معلبات فكرية» أحضروها معهم بعد دراستهم في الولايات المتحدة). ولأن المجال لا يتسع هنا لمزيد من التدليل على هذه «الخطورة» نكتفي بأن نبين أن الاقتصاديين موضع النقد قلما يطرحون على أنفسهم السؤال المركزي التالي: إذا كانت قوى السوق - بما لها من أثر كاسح وشمولي في توجيه الانتاج والتوزيع والاسعار - ينبغي أن تكون الموجه والمرشد للنشاط الاقتصادي بشكل مطلق، فأين يكون موقع أولويات المستهدفين الأساسيين في عملية التنمية أي الجماهير العريضة المحرومة ذات القدرة الشرائية المنخفضة والصوت الضعيف في «أروقة السلطة» المبطنة الجدران؟ إنها جماهير تواجه ضيق فرص التعليم الجيد النوعية والرعاية الصحية الوافية والعمل المجزي والترويح اللائق، والحراك الاجتماعي والاقتصادي المفتوح الآفاق.

المأخذ الثاني هو أن الآخذين بالنسق الاشتراكي، بما يرافقه من تملك الدولة (باسم المجتمع نظرياً) لسلع الانتاج ومن توجيه وتخطيط مركزي، أهملوا بدورهم الالتفات إلى عدد من القضايا المركزية أو أسقطوها من الاعتبار مع أن ذلك يشكل مثالب خطيرة في النسق الاشتراكي من نظري وتطبيقي. وتكفينا هنا الاشارة إلى أربع مثالب. الأولى أن هذا النسق كما تجسد في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، لم يفسح للشعب في مجال الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، وإنما حصر القرار بالحزب الشيوعي الذي احتل موقعاً نخبوياً لم يثبت جدارته به. وهكذا تم الحد إلى مدى بعيد ومتماد - وبقسوة - من

(*) بمعنى أن الاقتصاد هو A value - free science.

الحريات والحقوق الانسانية الاساسية. وقد عكس هذا التصرف تجاهلاً صارخاً للتلازم العضوي بين المشاركة السياسية الواسعة القاعدة والتمتع بالحريات، وبين الجهد التنموي الصادق والمتصل، انطلاقاً مما نعتبره قاعدة أساسية أن «لا التزام بدون مشاركة».

المأخذ الثالث هو تملك الدولة لوسائل الانتاج إلا أقلها مما أدى إلى إخضاع الاقتصاد لبيروقراطية ثقيلة اليد واسعة النطاق وخانقة، وأعاق تكيف عملية الانتاج وتطور التقانة مع طلب السوق وحاجاته. وتجسد أثر هذا المأخذ بشكل خاص في اتساع القطاع العام بشكل مفرط (وغير مبرر في كثير من الأحيان) وما رافق ذلك من نقاط ضعف وأكلاف كانت في قسم كبير منها نتيجة طبيعية لكون تصرف القطاع العام العربي يعكس نقاط الضعف والعلل في السلطة الحكومية التي تسيطر عليه. وسنعود إلى التأمل في قضية دور الدولة في القسم الثالث: «التنمية العربية وهاجس المستقبل».

المأخذ الرابع وهو يتصل بذاك الذي سبقه، هو أن النسق الاشتراكي كما تجسد عملياً لم يفسح المجال الوافي للحوافز المادية في جانبي إدارة المنشآت والعمل، مكتفياً بتقديم حوافز (وأوسمة) وتدرج في موقع السلطة. وقد ثبت أن عقوداً طويلة من التجربة الاشتراكية الممارسة لم تضعف قدرة الحوافز المادية المغيبة على حمل العمل والادارة على تقديم أفضل ما لديهما والإسهام به كعناصر فاعلة وناشطة في عملية التنمية، وعلى اتخاذ مبادرات خلاقة في النشاط الاقتصادي ـ ضمن المجال الحيوي الذي يليق بها وتليق به.

المأخذ الخامس والأخير هو المركزية المفرطة التي لم يكن من مهرب منها في اتخاذ القرار الاقتصادي عبر التخطيط التفصيلي المركزي، وشمولية هذا التخطيط جميع أوجه النشاط الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، وكذلك تعيين أسعار معظم السلع والخدمات الوسيطة والموجهة للاستهلاك

النهائي، إلى جانب تعيين عائد عوامل الانتاج مركزياً. وقد أدى التخطيط المركزي الملزم واتخاذ جميع القرارات بمعزل عن الأولويات التي يفضلها المواطنون (عبر توجيه قدرتهم الشرائية) إلى خنق المرونة في قرارات الانتاج والتوزيع، وهي مرونة يتمتع بها اقتصاد السوق. وبالتالي لم يتحقق أحداث توازن سليم ورشيد لساحة العمل الطبيعية الملائمة لكل من القطاعين العام والخاص، ضمن تقسيم عمل أمثل بينهما في خدمة الاداء الاقتصادي.

بالمقابل فإن الأقطار العربية التي تبنت ما اعتبرته النسق الاشتراكي أولت اهتماماً ملموساً بجانب التوزيع وتوسيع الفرص أمام المواطنين، عبر اتخاذ سياسات عمل وأجور وتربية وتدريب ورعاية صحية وإسكان وترويح تستجيب لقدر من رغبات الشرائح الاجتماعية والاقتصادية الأفقر. على أن هذه المقولة التأكيدية بحاجة هي الأخرى لاستدراكين هامين: أولهما أن عدداً من الأقطار التي تبنت ما اعتبرته نسق اقتصاد السوق أولى كذلك بدوره اهتماماً بخدمات التربية والتدريب والرعاية الصحية والاسكان، كما يجد الباحث المتمعن بأداء الاقتصادات النفطية في هذا الصدد ـ مما تعكسه الاحصاءات المتوفرة بكثرة ـ هذا مع الاعتراف بأن الوفرة المالية التي رافقت «الفورة النفطية» سمحت بموارد مالية أتاحت توفير الخدمات المشار إليها للمواطنين بسخاء لافت. على أن هناك في الجانب الآخر دولاً غير نفطية عملت على توسيع وتحسين تلك الخدمات ولكن إلى مدى أضيق في أكثر الحالات.

أما الاستدراك الثاني فهو أن الأقطار العربية التي أخذت بالنسق الاشتراكي، في تركيزها القوي على جانب التوزيع نشطت وحفزت «شهية» المجتمع للاستهلاك وللحصول على الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعومة بإفراط، مما أدى إلى تحويل نسبة مرتفعة من الموارد إلى أغراض التوزيع وعلى حساب التكوين الرأسمالي والانتاج. وليس لدينا من الأدلة ما يثبت بأن الاهتمام بالتوزيع أدى إلى رفع انتاجية العمل وبالتالي تعزيز الانتاج بشكل مواز. بعبارة أخرى، لم تحسن الأقطار المعنية وضع معادلة

سليمة ورشيدة لتقاسم الموارد والاهتمامات والجهود بين أغراض الانتاج والتوزيع. ونجم عن ذلك تقلص التباين في حصص مختلف الشرائح الاجتماعية ولكن دون حدوث اتساع مواز في «كعكة» الناتج التي تقاسمتها هذه الشرائح تمكن إعادته مباشرة إلى نمط التوزيع المعتمد. لكننا نعترف أن هذه المسألة بحاجة إلى مزيد من المعلومات والدرس قبل أن يستطاع البت بها.

ولا ننسَ أن نشدد كذلك على كون الأقطار التي أخذت بالنسق الاشتراكي حدت بشكل خطر ومؤذ من اطمئنان ودور القطاع الخاص مما أدى إلى هروب نسبة ذات شأن من رؤوس الأموال الوطنية، وحرمان الاقتصادات الوطنية من ميزات القطاع الخاص ومبادرته ونزعته الريادية. ونضيف أخيراً أن النهج التخطيطي كما جرى اعتماده وممارسته كان في معظم الحالات قاصراً عن وضع أولويات سليمة بين الأهداف الموضوعة لعملية التنمية.

نستطيع إذن دون حرج الخروج من تناول المؤشر الحالي بالاستنتاج أن التطبيق العربي الذي عرفناه لكل من النسقين مدار البحث لم ينتج ارتباطاً كبيراً ومتصلاً أو مطرداً عبر السنين بين النسق المعتمد ومستوى الاداء التنموي.

٣ ـ كان عدم توفير قيادات ذات توجه ومنظور إنمائي سليم بشكل مستمر وفي مناخ مؤات ومستقر في معظم الأقطار العربية، من المؤشرات النوعية البالغة الأهمية على القصور التنموي. والباحث الحالي يستخدم مصطلح القيادات بشكل واسع كشبكة ذات حلقات متداخلة، من سياسية وفكرية وتربوية وبحثية واقتصادية ونقابية وإعلامية. وكذلك ينظر الباحث إلى القيادة ليس كتعبير عن موقع أو آلية سلطة مركزية أحادية(*) وإنما

(*) بمعنى Monolithic.

كهرم بالنسبة لكل من حلقات الشبكة تتدرج فيه مراتب السلطة من قاعدة عريضة صعوداً إلى رأس الهرم. ويشمل مفهومنا لشبكة القيادة ضرورة وجود «أحزمة ناقلة» فاعلة وسليمة، بين المواطنين المعنيين بالشأن العام - والتنمية من أبرز عناصره - وبين مختلف حلقات القيادة، خاصة على مستوى اتخاذ القرار.

لقد عانت المسيرة التنموية من ضعف حلقات القيادة غير السياسية وعدم تشابكها وتفاعلها بشكل إيجابي فاعل، خاصة لأن بنية المجتمع المدني العربي لا تزال ركيكة وضيقة الأبعاد ومحدودة الفاعلية والأثر في عملية اتخاذ القرار السياسي (والاقتصادي كأحد أوجهه). وكذلك فإن مفهوم الدولة العربية وواقعها في ذاتهما لا يزالان عاجزين عن التغلب على المصالح والولاءات الفئوية بصهرها في بوتقة وطنية واحدة. وحتى حين توفر الادراك للمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق الدولة، فإن قدراتها التصميمية والتنفيذية من ناحية أخرى لم تكن معادلة لذلك الادراك. وبالنسبة للشأن الأخير فإن ضعف تأهيل الادارة المدنية وهزال الحوافز المادية المتاحة لها، وثقل البيروقراطية الذي يميز أداءها وتراخي المساءلة عملت معاً في التباين الواسع بين قدرات الجهاز السياسي/ الاداري من جهة، ومسؤولياته من جهة أخرى.

فالقرار السياسي لا يزال في معظم الحالات حكراً على مركز أو قلب السلطة، حتى مع وجود مجالس أمة أو مجالس نيابية منتخبة. ولا يزال اتخاذ القرار يخضع إلى مدى مفرط لضغوط فئوية يضطر مركز السلطة إلى إرضائها للحفاظ على قدرته على الحكم، في غياب مؤسسات وأعراف دستورية تحفظ التوازن أو تعيده إذا ما اختل وتمارس المساءلة والمحاسبة بشكل جاد. و«الأحزمة الناقلة» بين قاعدة القرار أو الآليات الفرعية أو الثانوية من جهة، وحلقة القيادة ذات العلاقة من جهة أخرى، لا تزال في معظمها معطوبة إن لم نقل معطلة. وهكذا فإن القرارات التي تنبثق عن القيادة لا تستطيع (إلا في حالات استثنائية) أن تعكس رؤية القاعدة

(أو مجموع المواطنين المعنيين بالشأن التنموي) بسبب الخلل في الأحزمة الناقلة.

٤ ـ يتصل بما أسلفنا في البند السابق، خاصة بما يتصل بالحلقة السياسية في شبكة القيادة وجود قصور بالغ الخطورة في نهوض المستشارين الرسميين للقادة السياسيين بمهمتهم الاستشارية بشجاعة واستقلالية. نعني بهذا القصور في تقديم النصح الرشيد والسليم والمشورة المعللة فيما يختص بصياغة المنظور التنموي واختيار الأهداف والأولويات التنموية وتصميم الآليات واقتراح السياسات اللازمة جميعها للانطلاق التنموي. فالكثيرون من المستشارين يغلب عليهم الاستسلام للاستسهال، أو السعي لإرضاء ما يعتقدون أنه يمثل رغبة صاحب القرار، أو تلبية ضغوط تهدف إلى خدمة مصالح فئوية على حساب المصلحة العامة، أو الخشية من تقديم النصح أو المشورة بشكل يعتقد أنه لا ينسجم مع رأي القيادة السياسية فيؤدي إلى خسارتهم لمناصبهم ومكانتهم. وبالتالي تكون مسيرة التنمية هي الخاسر الحقيقي.

٥ ـ يضاف إلى إشاراتنا للأحزمة الناقلة مؤشر نوعي آخر للقصور التنموي هو محدودية المشاركة السياسية الواسعة، والصادقة والفاعلة، ومحدودية التمتع بالحريات وبحقوق الانسان عامة. ومن شأن هذه معاً أن تؤدي إلى عجز القاعدة الشعبية عن إيصال رغباتها وأولوياتها وهمومها بشكل واف ومؤثر إلى حلقات القيادة ومن ثم تجسيد ما يبرره المنطق والواقع والموارد منها في السياسات والقرار والجهود التنموية.

لقد مرت الأقطار العربية بنحو عقدين من السنين سيطر خلالهما الموقف القائل بأن الديمقراطية السياسية لا يمكن لها أن تمارس بشكل سليم وصادق ما لم تتوفر أولاً «الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية»، عبر توفر فرص التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وفرص العمل المجزي واللائق، وتوفير مزيد من الدخل للشرائح الاجتماعية المحرومة أو

المتدنية الدخل مما يشكل توزيعاً أفضل للناتج المحلي، وما لم يتم بموازاة ذلك الحد الصارم من نفوذ ذوي الثراء والمكانة الاجتماعية السياسية المسيطرة.

تنطلق المقولة بالتأكيد أن من شأن إنجاز هذا الهدف الاقتصادي/ الاجتماعي وبموازاة رفع عبء الاستغلال السياسي (وكذلك الاقتصادي والاجتماعي الذي يمارسه ذوو النفوذ والسلطة والثروة) تمكين الشعب من ممارسة الديمقراطية السياسية ممارسة حقيقية وفعالة[٢٧]. على أن هذه المقولة عانت من خللين مفهوميين أحدهما سياسي والآخر عملاني. فسياسياً تنطوي المقولة على افتراض ضمني بأن الشعب «قاصر» وبحاجة لأن يؤخذ بيده إلى أن يبلغ سن الرشد السياسي، حيث يتاح له أن يمارس الديمقراطية السياسية بجدارة. على أنه يمكن الرد بالمقابل أن عملية «التجربة والخطأ» أقدر على إنضاج الحس السياسي (أو إيصال الشعب إلى «سن الرشد») من التوجيه أو الانضاج المقترح حسب المقولة.

وعملانياً، أثبتت تجربة الأقطار العربية التي صممت مسارها على هدى المقولة أنها (التجربة) لم تؤد إلى إفساح المجال أمام ممارسة الديمقراطية السياسية. بالعكس فإن إقدام السلطات السياسية على تأجيل ثم تقييد هذه الممارسة انتهى إلى شبه إلغاء أو تعطيل لها وبسبب هذه النتيجة أصيب التركيز على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية نفسه بتمييع خطير، لأنه لم يستفد من الاسهام الانمائي للمشاركة السياسية في المقام الأول. وانتهى الأمر بخسارة الشعب على السواء لمعظم فرص الممارسة للديمقراطية السياسية وبتقلص مردود المسار المستهدف (أو المعلن) للديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية.

٦ ـ المؤشر النوعي الحالي كان ولا يزال يكمن في ضعف التركيز الفعال والمؤثر على الإنسان، بصفته صانع التنمية والمستفيد المستهدف بها في آن واحد. ويمكن إثبات هذا الحكم عبر عدة دلائل، كما يلي:

أ) بالرغم من تمتع الوطن العربي بتراث تاريخي غني وبارز في

مجالات الثقافة، والتقانة، والحرف، والفنون، والزخرفة، والعمارة، والعلوم (خاصة الجبر والفلك والطب والكيمياء) والاستكشاف الجغرافي والاتجار والملاحة - فإن العرب منذ أربعة قرون أو يزيد لم يستغلوا أو يستثمروا أو يثروا تراثهم باكتساب قدرات علمية وتقانية حديثة متقدمة بشكل متميز، وفي توظيف القدرات في عملية التنمية. فبلدان جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية سجلت تسارعاً باهراً في اكتساب القدرات العلمية والتقانية في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية أعطاها سبقاً كبيراً على البلدان العربية (كما رأينا في المبحث الأول).

وعلى الرغم من أن المجموعة العربية وجهت موارد ذات شأن نسبياً صوب التعليم والتدريب والرعاية الصحية بالمقارنة مع المجموعات غير العربية المشار إليها، إلا أنها لم تحقق قفزة موازية في قدرات ومهارات القوى العاملة. فظل التقدم في العلم والتعليم والتقانة والتدريب والبحوث كمياً أكثر منه بكثير نوعياً. وظلت مناهج التعليم في معظمها تقليدية فلم تطور المواد العلمية والتعليمية (من نظرية وتطبيقية) إلى المدى الواجب، وظل هناك قصور فاضح في تجهيز المكتبات والمختبرات ودور البحث على أنواعها. ولا يزال يبالغ بقدر غير مقبول بالنصوص واعتماد محاضرات الأساتذة حرفياً. وعجزت الحكومات العربية عن أن تنشئ مؤسسات قومية فاعلة لتأصيل المناحي العلمية والتقانية والبحثية الحديثة وتوسيع انتشارها وتكييفها لحاجات المجتمع والاقتصاد. وبالتالي أصبحت الفجوة العلمية والتقانية الحديثة بين العرب والمجموعات الأخرى من البلدان النامية واسعة جداً. نقول هذا كله دون إنكار المدى الواسع من التقدم والتميز اللذين حققهما جامعيون عرب كثيرون متفوقون أتيحت لهم فرص التأهيل العلمي والتقاني والمهني المتقدم المستوى. على أن هذا الانجاز ظل شخصياً وفردياً ولم تأت به الجهود العربية في مؤسسات التعليم العالي الوطنية من رسمية أوأهلية إلا هامشياً.

ب) ظل التركيز الأول في خطط التنمية العربية حتى السبعينات على الأقل على الجوانب المادية من برامج ومشروعات، خاصة في مجال البنى التحتية أو الارتكازية المادية كالمواصلات والطاقة، ولم يحتل التخطيط المتصل بالتنمية البشرية (والسياسات المرتبطة به) سوى مكانة ثانوية، باستثناء إشارات عابرة وسطحية. ولم تعالج قضايا تمكين القوى العاملة من القدرات والمهارات والمواقف التي تسمح لها بأن تمارس كامل دورها الاحتمالي في عملية التنمية. ويتضح ما نرمي إليه عند مراجعة وثائق الخطط التنموية للفترة التي أشرنا إليها.

ج) هناك تباين فاضح بين موقعي الذكور والإناث العرب في فرص التعليم (وفي مدى الانتساب إلى مؤسسات التعليم)، وفي العمل، بالمقارنة مع المجموعات غير العربية للبلدان النامية، سواء بالنسبة للصورة في مطلع التسعينات أو للتطور خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠/ ١٩٩١. فقد حققت البلدان النامية غير العربية (باستثناء مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء) تضييقاً للفجوة لم يحقق العرب نظيره، ولعل هناك عوامل ثقافية واجتماعية قيدت التحرك العربي في عدد كبير من الأقطار العربية فأبطأت وضع السياسات الهادفة إلى إعطاء المرأة حق وحرية العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والمهنية والادارية ـ أو أعاقت تنفيذ السياسات عملياً في حال وجودها.

د) قصور البلدان العربية بشكل عام في تعبئة قدراتها البشرية المتاحة المؤهلة لتقديم إسهام ملموس في الجهد التنموي. وقد تمثل القصور في عدم تحقيق استقطاب وحشد واسعي النطاق للقوى العاملة وبالتالي في ما نشاهده من نسبة بطالة مرتفعة أساساً بسبب عدم توسيع فرص العمل بشكل واف، وفي عدم الافادة المثلى من القدرات والمهارات العاملة عبر حسن استخدامها، وأخيراً في النزيف البشري الضخم المتمثل بنزوح عشرات ألوف الشبان والشابات إلى بلدان صناعية، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد تضافرت عدة عوامل في إنتاج هذا النزوح

منها (أ) عدم إفادة الاقتصادات العربية من الكثير من المهارات المتاحة بسبب ضعف عمليات التخطيط والتوجيه والتحفيز، والعجز عن تحقيق توسع واف في الطاقة الانتاجية يقدر على استيعاب عرض العمل، (ب) سعي أصحاب المهارات للحصول على مستويات من الدخل أكثر ارتفاعاً، (ج) الخلاص من الكبت السياسي والحد من الحريات (د) ضعف الولاء الوطني والقومي في كثير من الحالات. وهكذا كانت عملية الاستفادة من القدرات النازحة في مسيرة التنمية الخاسر الأكبر.

٧ ـ من أبرز مؤشرات القصور النوعي في الأداء التنموي أنه ظل محصوراً ضمن أقطار منفردة. ومع تسجيلنا لأهمية التنمية داخل عدد من الأقطار لا بد أيضاً أن نسجل حقيقة الهزال النسبي للعمل الاقتصادي العربي المشترك والجهود التنموية القومية عبر التكامل فيما بين الأقطار والقيام ببرامج ومشروعات مشتركة. وهنا نجد مثالاً قوياً على «الازدواجية الوظيفية» بين التشرذم القطري وضعف التوجه التنموي القومي كمؤشر على القصور و/أو كنتيجة له، وكسبب أو عامل في ذلك القصور. ويكفينا هنا أن نشدد على قدرة الجهد المجموعي (القومي في السياق الحالي) بأن تأتي بمردود يفوق جمع الجهود القطرية المنفردة والمتناثرة. ولقد كان التوجه السليم يوجب تكثيف الجهد الانمائي القومي بموازاة الجهد القطري لكي تحصل تغذية عكسية بين الجهدين ويتعمق ويتسع تكاملهما لكي تحقق المسيرة الانمائية مزيداً من الزخم. وسنعود لتناول هذه القضية التي هي موضوع البند الحالي بقدر من التوسع في القسم الثاني من الورقة.

٨ ـ يشكل غياب الإدراك الوافي لحسن توزيع الناتج المحلي الاجمالي بين الاستهلاك (والتصدير) والاستثمار مؤشراً نوعياً بالغ الخطورة. فنحن نعترف بأن عملية التنمية العربية تعاني دوماً من ضغط حاجة أكثرية المواطنين لمزيد من استهلاك السلع والخدمات بموازاة ضغوط حاجة الاقتصاد لمزيد من الاستثمار، لذلك فإن صياغة معادلة سليمة ورشيدة ومثلى للتوزيع عملية في غاية الصعوبة. على أن السياسات الانتاجية

والتوزيعية، سواء صممتها ونفذتها الدولة عبر مختلف أجهزتها والقطاع العام فيها، أو كانت نتيجة تجميع السياسات الجزئية التي تصوغها المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص، عكست جميعها تشوهات خطيرة، وإن تبدلت هوية التشوهات ومواقعها وتباينت حدتها بين فترة زمنية وأخرى وقطر وآخر. ويكفينا في هذا السياق أن نضع تركيزاً خاصاً على ثلاثة جوانب للسياسات الخاطئة المعتمدة:

أ) الافراط في الوعود التي قدمتها للمواطنين الحكومات الآخذة بما تدعيه من توجه اشتراكي بأنهم في سبيلهم إلى الحصول على وفرة في السع والخدمات الاستهلاكية بفضل التخطيط التنموي بعد معاناتهم الطويلة. وكذلك إفراط حكومات البلدان النفطية الآخذة بما تدعيه من توجه رأسمالي/ليبرالي والمدركة لضرورة تسرب قسم يذكر من الوفرة المالية التي وفرها قطاع النفط، بتقديم خدمات عامة سخية مجانية في الغالب وإلا فمدعومة بسخاء، وبعدم وضع أية قيود على الاستهلاك بواسطة سياسات استيراد أو فرض ضرائب من شأنها أن تحد من تفجر الرغبة الاستهلاكية مع تفجر القدرة الشرائية. فبالنسبة للمجموعة الأولى من الأقطار آلت السياسات المشار إليها إلى تحويل موارد مالية ضخمة نسبياً عن حاجات الترسمل والانتاج صوب الاستهلاك، قبل أن يتاح للناتج المحلي الاجمالي أن يتسع ويزداد تنوعاً بما يكفي لتلبية الطلب المتزايد بفضل الوعود والتشجيع أو على الأقل بسبب التغاضي. ولم يكن الدافع السياسي لاكتساب ولاء الجماهير والحفاظ عليه غائباً عن السياسات المشار إليها. وفي النهاية دفعت الحكومات والشعوب المعنية الثمن حين جاءت لحظة الحقيقة وعجزت الموارد المتاحة عن الوفاء بحاجات الاستهلاك والاستثمار معاً (إلى جانب حاجات الدفاع التي أشرنا إليها قبلاً وسنعود لاحقاً إلى تناولها)، فاضطرت الحكومات إلى ممارسة بعض من التشدد وبعض من إعادة التوزيع ـ وكان كله قليلاً ومتأخراً ـ وإلى كثير من الاقتراض من الخارج.

وبالنسبة لحكومات الأقطار النفطية الرئيسية، فإن استمرار وجود

فوائض مالية لديها حتى أول التسعينات بعد تلبية حاجات الاستهلاك والاستثمار المحلي معاً، خلق لديها طمأنينة مضللة في المدى الطويل، إذ أدى إلى الإسراف في كل من مجالي الاستهلاك والاستثمار (كما سنبين في الفقرة (ب) لاحقاً)، وكذلك إلى ضخ موارد مالية ضخمة نسبياً إلى خارج المنطقة، حيث انخفضت أو تآكلت قيمتها إلى المدى الذي لم تحول فيه إلى استثمارات حقيقية، بسبب التضخم و/أو هبوط سعر العملات الأجنبية التي حولت إليها، و/أو بسبب ارتفاع فاتورتي استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية والترسملية، و/أو بسبب ارتفاع فاتورة استيراد الأسلحة. وأخيراً اضطرت الأقطار المعنية إلى السحب الكثيف على موجوداتها في الخارج، بل إلى الاقتراض من الخارج ومن الداخل من أول التسعينات لتغطية العجز في الحساب الجاري في ميزان مدفوعاتها والعجز في موازناتها العامة نتيجة ما رتبته حرب العراق - إيران ثم عملية تحرير الكويت عليها من أعباء مالية. وستجد هذه الأقطار صعوبة بالغة في تقليص تقديماتها المجانية في مجال الخدمات الاجتماعية، وفي الابتداء بتقاضي سعر (وإن رمزي) لهذه الخدمات والتقديمات، و/أو مباشرة فرض ضرائب على مواطنيها بالذات (أو رفع معدلات الضرائب في حال كونها قد بُديء بها).

ب) أيضاً مع الاعتراف بالضغوط المبررة لتوجيه موارد مالية ضخمة نسبياً لأغراض الاستهلاك والاستثمار، يبقى صحيحاً أن السياسات المعتمدة تميزت بتراخ خِطر في إتاحة المجال لقدر واسع من «الاستهلاك الظهوري أو التفاخري» وكذلك لما يمكن أن ندعوه «الاستثمار الظهوري أو التفاخري»(*). فبالنسبة للأخير، تتوفر أمثلة كثيرة على الافراط في البذخ والمباهاة في عدد من عناصر البنى التحتية أو المرافق ووسائل

(*) نجيز لأنفسنا استعمال نفس المصطلح في حال الاستثمار، وهو مصطلح أطلقه الاقتصادي Veblen في الاساس ولكنه حصره بالاستهلاك.

الترويح ـ من مطارات وطرق وملاعب. واتخذ هذا الاسراف الهادر للموارد وجهاً كمياً ونوعياً معاً. وهكذا أتيح للوسطاء والسماسرة فرصة ذهبية للإثراء الفاحش السريع. ومرة أخرى كانت التنمية الموعودة ـ والمجتمع من ورائها ـ أكبر الخاسرين. وسيمر وقت طويل دون شك قبل أن يكون ممكناً ممارسة الانضباط الواجب في هذا السياق، هذا إذا توافرت الارادة لفرضه أساساً.

ج) الجانب الثالث للسياسات الخاطئة يقع في مجال الاستثمار تحديداً، وهو ينقسم إلى شقين: أولاً، ما جرى التعبير عنه قبلاً بالتركيز على «التكاثر المالي على حساب التراكم الرأسمالي»، وتصح هذه المقولة بشكل خاص في حال كثير من «الأغنياء الجدد» وهم فصيل يشاهد (أو يسمع عنه) في معظم الأقطار العربية. وثانياً، تشوش نمط تخصيص واستخدام الموارد الاستثمارية من حيث وضع الأولويات وإحداث التشابكات القطاعية (الأمامية والخلفية). فكثيراً ما أقيمت المصانع مثلاً دون أن تكون عناصر البنية التحتية اللازمة لها قد تأمنت في المواعيد والكمية والنوعية الملائمة. وكثيراً ما تم تصميم المنشآت (خاصة المصانع) دون توفر دراسات جدوى اقتصادية وفنية موثوقة ودون التدقيق بالمواءمة بين قدرة المصنع على الانتاج وقدرة سوقه الاحتمالية على الاستيعاب ـ وكثيراً ما قامت شركات تعهدات البناء والتشييد نفسها (وعدد كبير منها أجنبي) بإعداد دراسات الجدوى «ففصلتها على قياس رغباتها ومصالحها هي بالذات».

ولعل أبرز مظاهر تشوش الأولويات كان في مجال الانفاق العسكري وخاصة في استيراد الأسلحة كأنظمة متكاملة أحياناً كثيرة. فبالإضافة إلى ما أوردناه قبلاً باللجوء إلى التقييم الرقمي في المبحث الأول، حيث بينا أن حجم هذا الانفاق يفوق بالأرقام المطلقة ونسبياً ما أنفقته أي من مجموعات البلدان النامية الخمس غير العربية التي عددناها، يصح التساؤل، وبقوة، عن أغراض هذا الانفاق ومدى الالتزام بها.

ذلك أنه باستثناءات محدودة لم يستخدم إلا جزء من ترسانات الأسلحة المستوردة في الغرض القومي المعلن الذي تم الاستيراد من أجله أي للنضال من أجل استرداد الحق الفلسطيني والعربي في فلسطين والأراضي الأخرى المحتلة أو صيانة الأراضي المهددة، أو ـ ما هو أكثر تعميماً ـ من أجل صيانة المصير العربي الذي أصبح منذ عقود مهدداً تهديداً خطيراً يشمل فيما يشمل، محاولة تمييع ثم تهميش ثم تغييب الهوية العربية تحت المخططات لنظام شرق أوسطي تحتل فيه إسرائيل مركز الثقل في مجالات التقانة والتصنيع المتقدم والمواصلات والاتصالات وبعض الخدمات الحيوية، بفضل علاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة والممتازة بالغرب الصناعي عامة، وبفضل تفردها بامتلاك الرادع النووي في حين لا تمتلك الدول العربية إلا ترسانات من الأسلحة التقليدية والتي لا تتوفر الإرادة لاستخدامها على أي حال.

٩ ـ نفرز الآن بنداً خاصاً بمؤشر تناولناه قبلاً في المبحث الأول في جانبه الكمي، لكنه يستحق إشارة، وإن مقتضبة، في جانبه النوعي. إنه موضوع التصنيع وما يوجبه من تركيز عند بحث السياسات التنموية ونمط تخصيص الموارد الاستثمارية. أما التركيز فمرده ليس فقط إلى ما للتصنيع من أثر في تطوير القطاعات الأخرى، بفضل ما يوفره من مخرجات لاستخدامها وما يأخذه من مدخلات من إنتاجها، وبالتالي ما يخلقه من تشابكات معها وبينها، وبفضل ما لتطوير الصناعات المنتجة للسلع الترسملية من دور مركزي حرج في التنمية، وإنما كذلك من استخدام للمنحى العلمي والعقلاني وللتقانة المتقدمة. وقد شكل التباطؤ الحاد في هذا الاستخدام للعلم والتقانة القصور النوعي الذي انبثق عنه القصور الكمي الذي أشرنا إليه قبلاً.

١٠ ـ نركز في البند الحالي على قطاع النفط والغاز معاً (وإن كنا سنشير إليه لاحقاً كقطاع النفط للاختصار)، بصفته أصبح أكثر مكونات موضوع الموارد الطبيعية والبيئة أهمية منذ أوائل السبعينات. ونود التشديد

مقدماً على كون أداء قطاع النفط العربي يعبر في آن معاً عن نشاط بارز ومساهمات مرموقة في تحريك اقتصادات الأقطار النفطية وتحديث مجتمعاتها، مع ما يرافق ذلك من إيجابيات وسلبيات. كذلك فإن هذا القطاع وفر موارد مالية لمعظم الاقتصادات العربية (وبعضها منتج ومصدر للنفط)، وللاقتصاد القومي ككل عبر ما نجم بسببه من تنشيط وتوسيع للقطاع الاقتصادي العربي المشترك. من الجهة الأخرى، اتسم قطاع النفط العربي، بموازاة الايجابيات التي أشرنا إليها، بسلبيات أدت إلى بعض الأوجه النوعية للقصور التنموي، ومعظمها ناجم عن الطبيعية الريعية لهذا القطاع، والسلوك الخاطئ والمبدد للموارد الناجم عن «الريع» النفطي.

ترد هذه الأوجه إلى قيام الدول العربية المصدرة للنفط بصياغة واعتماد بعض السياسات النفطية التي يمكن الادعاء بأن مضامينها وآثارها لم تكن على النحو الأمثل[*]، على أننا في محاولة التدليل على هذه المقولة سنبين الأسباب التي دعت إلى اعتماد مثل تلك السياسات.

كان أبرز السياسات النفطية العربية التي جرى اعتمادها في منتصف تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ما تصح تسميته «سياسة السيطرة» [٢٨] أي انتزاع الأقطار النفطية العربية للسيطرة على مواردها النفطية كجزء من سيادتها الوطنية. وقد كانت السياسات المشار إليها سليمة ورشيدة ومبررة تماماً. على أن هذه السياسة الشمولية أو الإطارية تجسدت في سياسات جزئية محددة لم تتوفر لها إلى مدى مرض نفس مواصفات السلامة والرشاد والتبرير التي اتصفت بها «سياسة السيطرة» ولم تكن متسقة داخلياً مع «سياسة السيطرة». نذكر تحديداً هنا أربعة مآخذ على السياسات الجزئية المحددة:

(*) نذكر أننا نعني بهذا المصطلح ما يعبر عنه بالانجليزية بمصطلح Optimal وهو يختلف كثيراً عن «المثالي» أي Ideal.

أ) أولاً، سياسة التفرد القطري، ففي محصلة التحليل وعلى الرغم من عضوية الأقطار النفطية العربية في «منظمة الأقطار المصدرة للبترول ـ OPEC، وفي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ OAPEC فإن المنظور القطري لعمليات الانتاج والتصنيع والتصدير والتسعير خضع بدرجة مفرطة للرؤية القطرية للمصلحة الوطنية. وغالباً لم تمتد هذه الرؤية لما هو أبعد من الاعتبارات الحاكمة في المدى الزمني القصير. وقد نجم عن ضيق المنظور وعدم إيلاء الجانب القومي منه اهتماماً كافياً، إن أصيبت المصائر والمصالح القطرية ذاتها بأذى أخذت آثاره تظهر مبكراً منذ منتصف السبعينات ولا تزال تتفاقم. وغالباً أيضاً لم يكن يتم قدر وافر من التنسيق فيما بين الأقطار العربية النفطية بالنسبة لمكونات المنظور القطري التي عددناها. وأخيراً لم يتم الالتزام الحقيقي التام بما كان الأعضاء يتفقون عليه ضمن «أوبك» بالنسبة لحصص الانتاج والأسعار، أو بما يتفق عليه ضمن «أوابك» بالنسبة لأنشطة وبرامج هذه المنظمة الأخيرة.

ب) ثانياً، لم تقم سياسة تعيين حجم الانتاج والتصدير على موازنة دقيقة (وممكنة) بين سلامة البيئة وامتداد عمر المورد النفطي بما هو مورد ناضب وغير متجدد، من جهة، وبين المصلحة الوطنية بما توحيه من سعي للحصول على موارد مالية بأحجام معينة للوفاء بأغراض التنمية والخدمات العامة والاستهلاك، من جهة أخرى، وبين المصلحة الوطنية المشار إليها وحاجات ـ وضغوط ـ الدول الصناعية الكبرى، من جهة ثالثة، وبين المصلحة والحاجات الوطنية ونظيرتها القومية من جهة رابعة [٢٩]. فكثيراً ما أولت الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط رعاية تكاد تكون غير محدودة لمطالب ومصالح رجال الأعمال مما أتاح لهم استقدام مقادير هائلة وواسعة التنوع من المستوردات المرتفعة الكلفة (وبالتالي مما ضغط على الموارد المالية المتاحة للاقتصاد) دون أن يكون هناك تبرير اجتماعي أو اقتصادي كاف لمثل هذا الاستيراد الكثيف الهادر للموارد. وكثيراً ما أغفلت قضية التوازن السليم بين إطالة عمر المورد النفطي، والحفاظ على

البيئة عبر عدم المبالغة بالإنتاج (أي بالاستنزاف) خضوعاً لمصلحة أنية حافزها التكاثر المالي إلى جانب إرضاء الولايات المتحدة الأميركية.

ج) لم يصر إلى اعتماد سياسة تكاملية فيما بين الأقطار النفطية (الخليجية على الأقل) بشكل إرادي هادف وملتزم به بالنسبة لإقامة الصناعات البتروكيميائية، بشكل يحد من الازدواجية ويمنع الإخلال بالانسجام الواجب إيجاده بين طاقة الإنتاج الكلية من جهة واحتمالات القدرة على التسويق من جهة أخرى، وبشكل يؤدي إلى نمط أمثل من توزيع هذه الصناعات نوعياً وجغرافياً في الخليج، وأخيراً بشكل يسهم في رفع قدرة المنتجات النفطية على التسويق الخارجي بالإضافة إلى تلبية طلب الأسواق المحلية.

د) أدى الانبهار بالضخامة النسبية للعائدات النفطية إلى إفراط خطير ومخيف في الانفاق على أنواعه، للاستهلاك والاستثمار التفاخريين، وللاستيراد الكثيف للأسلحة (كما ذكرنا قبلاً). ونشدد في السياق الحالي على الآثار السلبية لهذه السياسة الانفاقية التي أدت إلى ضخ قسم كبير من فائض العائدات النفطية إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، ما لبث قيمته الشرائية أن تآكلت بفعل التضخم وهبوط قيمة العملات الأجنبية التي حولت العائدات إليها. وبالتالي انخفضت قيمة الفوائض المالية بسبب ضخامة حجم الاستيراد ومن ثم في الثمانينات وأوائل التسعينات بسبب السحب الكثيف عليها، وما رافق ذلك من تضخم في أسعار المستوردات كما أسلفنا.

نستطيع القول، على الرغم من أن المجال لا يتسع للتدليل الرقمي على ذلك، إن المآخذ الأربعة التي عددناها أدت في نهاية الأمر إلى جعل إسهام القطاع النفطي في التنمية القطرية ينخفض نوعياً وتنوعاً إلى «المستوى دون ـ الأمثل»(*)، وإلى الحد من قدرة القطاع على الاسهام في

(*) بمعنى A «sub-optimal» level.

التنمية القومية عبر القطاع الاقتصادي العربي المشترك والبرامج والمشروعات الانتاجية التكاملية، وكذلك عبر تطوير آليات قومية للتقانة الحديثة: اقتباساً ثم تأصيلاً ثم تكييفاً، وأخيراً عبر ربط المنطقة بشبكات بنى تحتية مادية وكذلك اجتماعية (في التربية والعلم والبحث خاصة).

لقد ظل الاسهام الذي تحقق، قطرياً وقومياً، خاصة منذ أوائل الثمانينات وبدء هبوط حجم العائدات النفطية، دون ما كان بإمكانه أن يكون كمياً ونوعياً، لو أن السياسات المعتمدة ذات العلاقة كانت أكثر رعاية في المديين المتوسط والطويل للمصلحة القطرية نفسها، وبالنتيجة كذلك للمصلحة القومية. والأخيرة تستفيد من التنمية القطرية الرشيدة كما إنها تولد مدخلات تعين في تعزيز التنمية القطرية في علاقة أخذ وعطاء، أو جدلية تفاعل متبادل يؤدي إلى إفادة كل من هذه التنمية وتلك. ونضيف أن الفائدة كانت ستكون أوفر وأكثر ديمومة لو أن السياسات كانت أكثر ارتكازاً إلى منظور تنموي أبعد رؤية وأغنى مضموناً وأكثر سلامة، وأكثر استخداماً لما يستطيع أن يقدمه التحليل العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي (كحزمة متماسكة ومتداخلة) من مدخلات في صنع القرار.

لا مفر من الاستنتاج ختاماً أن الوطن العربي لم يتمكن من الإفادة العميقة إلا جزئياً من ثروته النفطية الثمينة، ولم يتمكن من جعلها تسهم إلى مدى قدرتها الاحتمالية بعملية التنمية القطرية والقومية، وفي عملية التجدد الحضاري، وفي تعزيز إمكانات المصير العربي. ونعيد هذا الاستنتاج القاتم إلى ما نجم عن السياسات النفطية من انزلاقات خطيرة أبرزها [٣٠]:

أ) سيطرة وانتشار وتعمق نزعة الاستهلاك المفرط وامتداد تموجاتها إلى جميع الأقطار من نفطية وغير نفطية، وما رافق ذلك من آثار سلوكية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

ب) تشوش عملية اختيار الأولويات التنموية والتشوه في نمطها مما

خلق بلبلة في التمييز بين المهم والأقل أهمية من البرامج والمشروعات وأوجه الإنفاق الاستهلاكي. ورافق هذا الوجه غير السليم الظن القائم على أساس من الرمل بأن «المال يشتري التنمية».

ج) الانفلات المخيف في استيراد الأسلحة وبالتالي حرمان الاستثمار في التنمية البشرية والمادية من موارد طائلة. ولا يخفى أن ترسانات الأسلحة الضخمة التي لم تستخدم في الأغراض التي استوردت من أجلها، لن يطول بها الوقت إلا وتصبح متقادمة وبغير قيمة عسكرية، فلا تصلح في النهاية لأن تكون أكثر من أكوام هائلة من «الخردة».

د) التشويه الثقافي والسلوكي والاجتماعي بوجه عام بسبب النزعة الاستهلاكية غير المنضبطة وتراخي «خلقية العمل» وشيوع الوساطات والسمسرة على نطاق واسع، وبمبالغ كبيرة أتاحتها ضخامة الصفقات التي تتناول تعهدات البناء والتجهيز على أنواعها، واستيراد السلع والأسلحة، إلى جانب التجاهل (إن لم نقل التواطؤ) الرسمي.

هـ) أخيراً وليس آخراً، تكثيف درجة ونوعية التبعية المكبلة للدول الصناعية التي يعاني منها العرب في مجالات الاقتصاد والتقانة والسياسة والإعلام والثقافة وخدمات الترويج والتسويق، وأخيراً التجارة الخارجية.

١١ ـ هناك مؤشر نوعي آخر سياسي/اجتماعي/اقتصادي/إداري بالغ الدلالة بالنسبة للقصور الانمائي. إنه قصور تطور الدول العربية بمؤسساتها وسلطتها وقدراتها وسياساتها إذ هي ما تزال في الحقيقة في مرحلة أولية (إن لم نقل بدائية) من النشوء والحداثة وتراكم التقاليد الديموقراطية. ومن الناحية الاجتماعية فإن المجتمع المدني العربي لا يزال ضعيفاً محدود الأبعاد، غير متماسك وغير قادر على التأثير إلى مدى واف على الدولة وسياساتها وطريقة عملها ـ وعلى أفراد المجتمع بشكل عام ـ وعلى معاونة القوى التي ترغب في النهوض بالمهام الانمائية.

ومن الناحية الادارية نرى أن نسبة مرتفعة من عناصر قطاع الخدمة العامة (الجهاز الاداري الحكومي البشري) تثقل عليها البيروقراطية

والمحسوبية وسيطرة الولاءات الفئوية على أنواعها وغياب المساءلة الجادة، وتدني مستوى الكفاءة لديها. ونتيجة لهذه العوامل المختلفة المعيقة للتنمية ـ من سياسية واجتماعية وإدارية ـ لم يكن هناك من مهرب من القصور الانمائي. وهنا ـ كما في مواقع أخرى ـ فإن المؤشر على القصور التنموي الذي نحن بصدده يصبح بدوره سبباً من أسباب البطء في تعزيز وترشيد العملية الانمائية. وستستمر هذه الحلقة المفرغة في الدوران ما لم يتم كسرها بفضل تحول جذري في التوجهات والمواقف والسياسات والمؤسسات، وأساساً في الوعي لدى الفرد وتعزيز الحس المجتمعي لديه.

١٢ ـ المؤشر النوعي الحالي للقصور التنموي (وسنتناوله لاحقاً كأحد أسباب القصور الرئيسية في الوقت نفسه) هو هامشية «الاقتصاد العربي». ونحن نعني به لا جمع مقادير الاقتصادات الوطنية كل بمفرده، وإنما: أولاً، البرامج والمشروعات والمؤسسات والمنظمات المشتركة التي يتعاون في كل منها قطران عربيان أو أكثر، وثانياً، صيغ وحالات التعاون والتكامل بين الأقطار في أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك الأنشطة الداعمة للاقتصاد كتوطين التقانة المتقدمة وتكييفها وتطويرها والعمليات المشتركة في مجال «البحث والتطوير»، والتبادلات عبر الحدود القطرية للمهارات والسلع والخدمات. ويقع ضمن المفهوم المعتمد هنا أي «الاقتصاد العربي» ما اصطلح على تسميته «القطاع الاقتصادي العربي المشترك» (وقد قدرنا مجموع رؤوس الأموال ضمن هذا القطاع بنحو ٦٩,٥ مليار دولار بعام ١٩٩١ [٣١]. والواضح أن حصاد القطاع المشترك كان هزيلاً إذا قيس بمجموع رأسمال عناصره التراكمي، وإن يكن أثره الكلي الكامل بالنسبة للتشابكات التي تمت بفضل مئات المشروعات والبرامج والمؤسسات المشتركة ولاسهامه في النواتج المحلية الاجمالية القطرية، أكبر بكثير مما يوحي به رأس المال التراكمي المشار إليه. ونضيف أخيراً الاستدراك بأن ما تحقق من إقامة مشروعات وبرامج ومؤسسات ومنظمات مشتركة (تحت مظلة جامعة الدول العربية أو مجلس الوحدة

الاقتصادية، أو بمبادرات من القطاع الخاص)، مع كثرة عدد وحداته وتنوع مجالات عمله، لا يزال يعاني الكثير من المشكلات، خاصة منذ أوائل الثمانينات حين خف الحماس والاندفاع لبناء وتوسيع القطاع المشترك الذي ميز الفورة النفطية في الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢. فقسم كبير من عناصر هذا القطاع معطل حالياً فلا تستخدم قدراته إلا إلى مدى متواضع، أو لا تتاح له فرصة ممارسة الواجبات والمهام المناطة به، أو لا تتوفر له وسائل التمويل الضروري، أو يبالغ في تسييس انتقاء إدارته وقيادييه. وقد ازداد هذا الوضع سوءاً بشكل مقلق جداً منذ عام ١٩٩٠ واحتلال العراق للكويت إذ يجري منذ ذلك الحين التمادي بتعطيل ـ أو على الأقل تهميش ـ مؤسسات ومنظمات عربية كبرى بقصد السماح لها بأن تذوي لعلها تموت في النهاية موتاً «طبيعياً».

١٣ ـ نشدد في المؤشر الأخير على العامل الخارجي (أي غير العربي) سواء أكان إقليمياً أو دولياً، في ظهور وتمادي قدر لا يستهان به من القصور الانمائي، تاريخياً وراهناً وعلى الأرجح في المدى المتوسط على الأقل مستقبلاً. ففي هذا المجال تضافر أصلاً عدد من الدول الأوروبية (أبرزها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا)، ثم الولايات المتحدة منذ منتصف القرن الحالي (ومعها جميعها شركاتها العملاقة المتعدية للجنسيات والحدود)، في استلاب نسبة تذكر من الموارد العربية و/أو استغلالها لمصالحها الذاتية و/أو السيطرة عليها مباشرة أو عبر السيطرة على السلطات القطرية المسؤولة عنها و/أو فرض شروط تبادل تجاري وعلاقات مالية وتقانية وتسعير للصادرات الأجنبية للوطن العربي وللمستوردات منه: جميعها مجحف بحق العرب ـ هذا دون أن ننسى مجالات التغلغل والهيمنة والتشويه الاعلامي والثقافي والتدخل السياسي وأحياناً العسكري، مما عمل جميعه على تكبيل الإرادة العربية وإضعاف قدرة العرب على صياغة وتوجيه مواقفهم وسياساتهم على نحو يخدم مصالحهم القطرية القومية ويحمي مصيرهم.

على أن أبرز الآثار الهدامة لتضافر القوى الاستعمارية الغربية كان في دعم الحركة الصهيونية وترسيخ مكاسبها في الأرض الفلسطينية على حساب شعب فلسطين ومجتمعه وثقافته واقتصاده، وتراثه، منذ أواخر القرن التاسع عشر. وتفاقم هذا الوضع الخطير عند قيام دولة إسرائيل بفضل الظروف المؤاتية التي خلقها الغرب، وما أتيح لإسرائيل في عام ١٩٤٨ من احتلال أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين واستلاب موارد الأرض والمياه ومعظم ما كانت تملكه أكثرية العرب التي اضطرت إلى النزوح ـ بل كذلك أقليتهم التي ظلت في مدنها وقراها. ثم جاء احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين في عام ١٩٦٧ ـ إلى جانب احتلال أراض مصرية وسورية وأردنية ولبنانية.

وأخيراً اكتملت المؤامرة على الشعب الفلسطيني «بشراء» إرادة قيادته بثمن بخس هو وهم الحكم الذاتي بفضل ما أسمي «إعلان المبادئ» الصادر عن اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً التي تم التفاوض عليها في أوسلو وكرست بالتوقيع عليها في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. وقد لحق بهذه الاتفاقية اتفاقان اقتصادي (باريس ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤) وأمني سياسي/إداري (القاهرة ٤ أيار/مايو ١٩٩٤) ثم سلسلة من الاتفاقات ضمن اتفاقي باريس والقاهرة واستكمالاً لهما ـ وكان من شأن الاتفاقات فيما بعد أوسلو أن تحدد بالتفصيل كيفية ابتزاز الفلسطينيين والسيطرة على قراراهم السياسي والاقتصادي بشكل شبه كلي.

ولئن توسعنا في الإشارة للعامل الخارجي، خاصة الصهيوني/ الاسرائيلي، فذلك للتدليل على ما تحملته الدول والاقتصادات العربية لقاء تعاونها مع الفلسطينيين ودعمها لقضيتهم عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، من أعباء ثقيلة، وللتدليل كذلك على ما أصاب الاقتصاد الفلسطيني من شلل وتعطيل وتهميش وإلحاق باقتصاد إسرائيل في علاقة تبعية مكبلة. ولولا هذه الأعباء لتمكن المجتمع والاقتصاد العربي، في كل من أقطاره وفي إطاره القومي بأكمله، من توجيه مزيد من الموارد صوب

التنمية وتعزيز الاستقلال وحرية القرار ولتفرغ بشكل أفضل كثيراً للعمل السياسي والانمائي وللتجديد المجتمعي والثقافي، ولانتهى بأداء أفضل كثيراً في جميع أوجه حياة الجسم السياسي والمجتمع والمؤسسات الأهلية والأفراد كذلك، ولتمكنت الدولة العربية من تحقيق تطور أكثر إيجابية وحداثة وفاعلية في بناها وأجهزتها وسياساتها وسلوكها، ولتمكن المجتمع والشعب من التمتع بمزيد من الاستقرار الخلاق ومن الحرية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية.

ختاماً، إذ نرى في التدخل المدمر للعامل الخارجي في الشأن العربي بمختلف جوانبه مؤشراً بالغ الأهمية على ما نراه من قصور إنمائي فإننا في الوقت نفسه نشهد استمرار فعل هذا العامل بحيث يستمر في التدخل والتدمير: أنه فعلاً مؤشر على القصور القائم وسبب لاستمرار هذا القصور بل تفاقمه عبر التغلغل الأكثر اتساعاً والأبعد أثراً والأشد قدرة على تثبيت تبعية العرب للغرب في شتى أوجه الحياة العربية ـ دولة ومجتمعاً واقتصاداً وثقافة.

القسم الثاني

أسباب وعوامل القصور التنموي العربي

في هذا المدخل إلى القسم الثاني من الورقة حيث نحاول التعرف إلى الأسباب والعوامل الجوهرية التي أدت ولا تزال تؤدي إلى القصور التنموي العربي، نعيد إلى الأذهان إشارتنا التي تكررت في عدة مواقع في القسم السابق إلى «الازدواج الوظيفي» بين عدد من دلائل أو مؤشرات القصور من جهة، وعدد من الأسباب أو العوامل المؤدية إلى القصور من جهة أخرى. ولو تمعنا بما جاء في المبحثين الأول والثاني السابقين، خاصة الثاني منهما، لوجدنا أمثلة متعددة على ذلك الازدواج الوظيفي.

من هنا فإن إفراد قسم خاص بأسباب وعوامل القصور يشكل إلى حد ما أثقالاً على القارئ، إذ يجد نفسه مرة ثانية أمام عدد من الأسباب والعوامل ـ قطرية وقومية ودولية الأبعاد، سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية، وتمازجات منها جميعها ـ سبق له أن مر بها في القسم الأول بصفتها دلائل أو مؤشرات على القصور التنموي ذاته. ومع الاعتراف بأن هذا يخلق ارتباكاً لدى القارئ وقد يعتبر مأخذاً على الورقة، واعتذارنا المسبق بسبب ذلك، نوضح بالإضافة إلى ما تقدمنا به قبلاً من أن أثر عامل أو سبب ما للقصور كان بدا عند الانطلاق بالمسار التنموي «مؤهلا» لتعطيل أو إبطاء هذا المسار، يتحول في حال عودته للبروز لاحقاً في دورة تالية «للولب» التحرك الانمائي نتيجة لعجز هذا التحرك عن

التخلص من أثره الأساسي، دليلاً أو مؤشراً على القصور. ونؤكد الآن أننا لن نعود مرة أخرى إلى ذكر الازدواج الوظيفي، مع أملنا في أن يكون في إيضاحنا لطبيعته وأسبابه وحتميته تبرير واف لحدوثه ولتكرار إشارتنا إليه.

ثمة ملاحظة ثانية تتصل بأسباب وعوامل القصور، هي أن ما سنقدمه ونحلله منها كأسباب (وبعضها زمر من الأسباب والعوامل) مما يتسم بكثير من التداخل والتغذية العكسية، يتم لاحقاً تناوله بنداً بنداً للتركيز عليه وإبرازه بشكل إفرادي متميز، وذلك لتحاشي الاختلاط العامل على تشويش التحليل فيما لو أعدنا كلاً من الأسباب (أو الزمر) إلى عناصره المكونة المتداخلة القادمة من علوم وعوالم سياسية واجتماعية واقتصادية. وهكذا نتناول فيما يلي ثمانية من الأسباب والعوامل في بنود ثمانية:

١ ـ الأسباب المفهومية ونركز هنا على مسؤولية عدم امتلاك المعنيين مباشرة بإطلاق الجهد التنموي في مختلف مجالات نشاطهم ومواقهم لفكر ومنظور تنموي سليم وواضح، ولنموذج(*) نظري ينبثق عنه (أو يتطور معه في جدلية تفاعل) نسق اجتماعي اقتصادي يوفر إطاراً ومناخاً مؤاتياً للجهد التنموي. على أنني لن أسجل هنا موقفاً فكرياً حول طبيعة ومضمون ما اعتقد شخصياً أنه النموذج المنسجم مع تراث الوطن العربي ومصالحه وأوضاعه، ذلك أنني سأقوم بذلك (بشكل مكثف جداً) في القسم الثالث اللاحق من الورقة حيث أحاول التطلع إلى كيفية التغلب على هاجس قصور التنمية في المستقبل إذا أريد للتنمية ألا تتخذ مساراً خطياً منطلقاً من واقع قصورها الماضي والحالي.

إن البلبلة والسطيحة وعدم الأصالة (أو التقليدية) في المفهوم

(*) بمعنى Paradigm.

والنسق معاً التي عانى كل من التصور والتخطيط والجهد التنموي منها، في الأكثرية الساحقة من الأقطار العربية، أدت مجتمعة إلى إعاقة أو تشويه صياغة نظام أولويات أمثل بين مختلف الأهداف التنموية، ونمط أمثل لتخصيص الجهود والموارد التنموية، وتصميم أمثل لآليات النشاط الاقتصادي يفسح بتميز في مجال الإفادة من قدرات القطاع الخاص ومبادراته، إلى جانب الإفادة من القطاع العام حيث تكون لهذا الأخير ميزة نسبية ويكون نشاطه مبرراً وضرورياً ـ تصميم يصحح مثالب هذا وذاك كما يستفيد من نقاط قوة هذا وذاك.

وكانت العلة الأساسية في كل ذلك أن الفكر العربي الاقتصادي والاجتماعي في معظمه لم يقدم إسهاماً أصيلاً وافياً في بلورة فكر ومنظور ونموذج ونسق تنموية ينبثق كل منها عن التراث والمصالح والحاجات والحقوق العربية، ويعكس كل منها قدراً من الأصالة والإبداع في مجاله. ولئن وجه عدد كبير من الاقتصاديين معظم وقتهم وجهدهم وفكرهم وعلمهم للانطلاق بالمسيرة الانمائية عملياً، فإن ذلك لم يكن ليعفيهم (وخاصة ليعفي زملاءهم الاكاديميين) من محاولة الاسهام النظري في الفكر الانمائي ليقدموا رؤى ونماذج أكثر ملاءمة لهويتهم ولخصوصيات أوطانهم ومجتمعاتهم ولتراثهم وحقوقهم وأهدافهم المستقبلية، ولمصالح أقطارهم ومصالحها القومية ـ جميعها معاً، وإن بتدرج، وضمن سلم رشيد للأولويات ولخطوات الجهد الفكري المبذول.

ونضيف أن البلبلة والسطحية والتقليدية أدت معاً كذلك إلى العجز عن الوعي الوافي بالمخاطر التي تترتب على «التنمية» التي تنبثق من فكر ومنظور ونموذج ونسق مستوحاة كلياً من الخارج، يعاني كل منها مما بيناه من مثالب. فقد كانت النتيجة الآنية للمثالب هدراً لقدر لا يجوز تجاهله من الوقت والموارد، وإحباطاً مؤلماً للآمال والتطلعات الشعبية، وتهميشاً للموقع العربي في النظام الاقتصادي العالمي، بل خفضاً للموقع العربي بين معظم مجموعات البلدان النامية ذاتها، وأخيراً تهديداً لمستقبل الاقتصاد

والمجتمع ولمصير الوطن. وما نشهده اليوم من ضغوط وعمليات ابتزام إقليمية/دولية تتسربل برداء «دعوات صالحات» لإقامة نظام «شرق أوسطي جديد»، من شأنه أن يضعف الهوية والانتماء العربيين ويهمش الحضور الاقتصادي العربي في «إقليم الشرق الأوسط» ويجعل من إسرائيل مركز امبريالية عسكرية وتقانية واقتصادية في قلب الشرق الأوسط المنشود ـ ما نشهده ليس إلا واحداً من أبرز نتائج القصور التنموي العربي الذي نقوم باستكشاف أسبابه الجوهرية الآن.

على أن الواجب تجاه الحقيقة يقضي بأن نستدرك فوراً الآن بأن ما ذكرناه من آثار شديدة الخطورة أنتجتها التنمية المشوهة و/أو الجزئية التي كنا بصدد توصيفها في الفقرات السابقة، إضافة إلى التفتت والوهن والضياع السياسي، ليس مردها بالكامل وإنما جزئياً فقط إلى البلبلة والسطحية والتقليدية في كل من الفكر والمنطق والنموذج والنسق التنموي العربي. فقد تضافرت عدة عوامل وأسباب أخرى مما سنتناول أبرزه في بقية هذا القسم من الورقة.

٢ ـ أسباب سياسية متعددة تتصل بعدة جوانب من الحياة والبنية السياسية، منها:

أ) التقصير في «تأهيل» الدولة لذاتها للنهوض بالأعباء والمهام التي تترتب عليها مباشرة أو مداورة بالنسبة لدفع عملية التنمية، وهو حكم ينطبق على الدولة الحديثة العهد التي لا تزال «قيد التأسيس» وكذلك على الدولة العريقة المنهكة بعمرها المديد وبيروقراطيتها الثقيلة المتراكمة عبر القرون. وينعكس التقصير في مجالات بناء المؤسسات وتمكينها من النشاط الفعال، وفي وضع السياسات الرشيدة المحفزة للتنمية، وتوفير خدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وكذلك الفرص للقوى العاملة لاكتساب قدرات تقانية ومهارات رفيعة والإفادة من حوافز الأداء الاقتصادي الدينامي، مما يمكنه أن يعمل حقاً لتحقيق تنمية بشرية مرموقة

بموازاة الموارد والجهود المخصصة لذلك.

ب) عدم توفير الاستقرار والأمن ـ بالمعنى الطوعي والإيجابي المرغوب فيهما لا بفعل القبضة الحديدية للسلطة ـ بما يرافق هذه المهمة من تشريع يقوم على العدل والمساواة وحقوق الإنسان، والتزام صادق بالفصل بين السلطات وإعطاء كل منها حقها في ممارسة صلاحياتها، ويخضع السلطات للمساءلة والمحاسبة في ظل الدساتير والقوانين ومبادئ الحق العام، وبما يرافق المهمة أيضاً من تخليص المجتمع من «سلطوية السلطة» وتهميشها لدور الإنسان في صنع قراره والتمتع بممارسة حقوقه السياسية وحرياته.

ج) تطوير الإدارة العامة لتستطيع (بين ما تقوم به) النهوض بكفاءة بالمهام ذات الصلة بالجهد التنموي مع تبسيط في المعاملات ويتعاون مع الشعب على قاعدة أنها في خدمة الشعب وليس العكس.

د) تنشيط عملية تطور المجتمع المدني والأهلي بأحزابه ومؤسساته ونقاباته وتجمعاته ليغدو رافداً رئيسياً قوياً وفعالاً لنشاط أجهزة الدولة في عملية التنمية ويحمل عنها أو إلى جانبها الكثير من الأعباء، مما يعطي النشاط الاقتصادي زخماً أقوى ويوفر على المجتمع والاقتصاد ثمن الهدر الذي ينجم عن قيام الدولة العربية بكثير من المهام الانتاجية بقدر منخفض من الكفاءة وقدر مرتفع من البطء والتكلفة وعدم الاتساق مع أولويات المستهلكين. ومن شأن تطوير المجتمع المدني وتعاون وتفاعل عناصره أن يتيحا له أن يصبح آلية «ضبط وتوازن» تجاه احتمالات سيطرة السلطة السياسية بشكل يتعارض مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مبادئ المشاركة والمساءلة والشفافية.

هـ) غياب ضمان عملية تداول السلطة بين القيادات السياسية سلمياً ودورياً بشكل منتظم، وما يتطلبه ذلك من تشريعات وآليات.

و) عدم تمتع المواطنين إلى المدى الوافي والمرضي بحقهم في المشاركة

السياسية والحريات وحقوق الإنسان، وهي مهمة جوهرية إذ في حال عدم احترامها يصبح الإلتزام بالمهام المذكورة سابقاً والنهوض بها متعذرين. ويتطلب الأمر توفير القوانين والآليات والمؤسسات والتوعية اللازمة لضمان الحق المشار إليه وإفساح المجال لممارسته بفاعلية.

ز) القصور في تمتين وتطوير العلاقات فيما بين الدول العربية والتدرج بها عبر التعاون والتنسيق صوب حالة من التكامل الصادق والواسع النطاق في مجالات السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد. فغياب التكامل أو هزاله، كما سنشير لاحقاً، من أبرز عوامل القصور التنموي.

ح) عجز الدولة، بما تشكو منه من نقاط ضعف مما أشرنا إليه سابقاً، عن الدفاع عن مصلحة الوطن وصيانتها في مواجهة القوى الاقليمية غير العربية (وأبرزها إسرائيل) والقوى الدولية. ومع الإدراك لأثر عدم القدرة الذاتية على مجابهة قوى خارجية متفوقة إلى حد بعيد عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، إلا أن وجود دولة واعية لدورها السياسي والاجتماعي والانمائي الأساسي، محترمة لنفسها ولشعبها، من شأنه أن يحد وإن جزئياً من استهتار القوى الخارجية، خاصة عندما تقوم حالة تعاون وتنسيق وتكامل صادق في مختلف المجالات بين الأقطار العربية، مما يمنح كل منها، ويمنحها كمجموعة، وزناً إضافياً.

لا يحتاج ما ذكر في النقاط السابقة من البند الحالي إلى إيضاح. على ننا نود التشديد بأن التقصير في النهوض بالمهام الطبيعية للدولة التي عددناها وتطوير الحياة السياسية على الصعيد الأهلي، أديا إلى عجز الدولة العربية والجسم السياسي بشكل عام عن أن يكون حقاً محركاً محفزاً فعالاً للتنمية. على العكس، فإن الخلل في أداء المهام وفي التطوير المشار إليهما أدى إلى عرقلة التنمية الصحيحة وبالتالي إلى إنتاج تنمية مشوهة و/أو جزئية. وهذا عنى هدراً في القدرات والامكانات من بشرية ومادية ومالية، وإلى ضياع عقود ثمينة من السنين كان ينبغي ـ ويمكن ـ

استثمارها في تسريع التنمية وإثراء مضمونها وتحسين أدائها. ولعل العلة الأشد ضرراً بين الأسباب السياسية كانت الحد من المشاركة السياسية والحريات وحقوق الإنسان، واعتماد أسلوب سلطوي مخيف، لازمه تفرد باتخاذ القرارات كبيرها وصغيرها وممارسة القهر ضد المواطنين في كثير (إن لم نقل معظم) الأقطار العربية.

٣ ـ ثمة أسباب بنيوية تثقل في السياق العربي العام على مسيرة التنمية وتحد من انطلاقها. ونعني ما يعاني منه الوطن العربي من تشتت قطري وتمزق وتباعد بين أقطاره بمواقفها وسياساتها وأهدافها التي تتجاهل البعد القومي وضرورته الحاسمة لمعالجة واقعها المتردي والتهيؤ لمستقبلها، سواء أكان أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو تقانياً. ويبرز في هذا المجال نقطتان تتصلان بالتنمية حظيتا بكثير من البحث وأصبح منطقهما مقبولاً على نطاق واسع لدى جميع من يولون الشأن العام اهتماماً مركزياً. النقطة الأولى: أن حال التشتت، والقطرية المفرطة غير المكترثة بالبعد القومي، تجمد العملية التنموية المقتصرة على البعد القطري وغير المستفيدة من البعد القومي، عند المستوى «دون الأمثل»، مما يسبب تعطيلاً للأهداف التنموية وإبطاء للمسيرة وإفادة محدودة من الجهود والموارد الموجهة للتنمية، كما يسبب إضاعة لكثير من الوقت. وهنا يكمن خطر كبير يتصل بالقطرية هو استمرار الرضوخ لتبعية مكبلة.

ومما يدعو إلى الحيرة والأسى أن لا يمتلك معظم القياديين في مختلف مسؤولياتهم ومواقعهم في الحلقات القيادية الإدراك الوافي للثمن المجتمعي، لأقطارهم كما للوطن العربي، للتشتت. وهو ثمن باهظ دفع في الماضي ولا يزال يدفع، وسيظل الأمر كذلك ما لم يتبدل التوجه جذرياً. وبالمقابل فإننا نجد أن الأقطار العربية تسير غير مبالية إن لم نقل راضية، بل مبتهجة، صوب الاندماج الاقتصادي ـ الفعلي إن لم يكن الرسمي ـ باقتصادات البلدان المتقدمة التي لا تزال تفرض التبعية على الأقطار العربية.

أما النقطة الثانية فهي أن قيام هذه الأقطار بصدق وتصميم بالتعاون والتنسيق ثم التكامل الاقتصادي فيما بينها من شأنه أن يعظم أداء كل منها تنموياً ويرفع مستوى الأداء الكلي للاقتصاد القومي. وكما أشرنا قبلاً فإن التحليل يثبت أن ناتج التكامل الاقتصادي العربي الانمائي يفوق مجرد الجمع الآلي لناتج الجهد الإنمائي للأقطار إذا ظلت تعمل بدون تعاون وتكامل. ذلك لأن تبادل الموارد والمهارات والسلع والخدمات فيما بين الأقطار، وإقامة برامج ومشروعات مشتركة، وتنشيط الآليات القومية المصممة لتخدم الاقتصاد القومي، وفوق هذا وقبله انسجام واتساق المواقف القطرية ضمن إطار قومي التوجه، ووضع السياسات المجسدة لذلك، من شأنه كله معاً أن يدفع بعملية التنمية قدماً: قطرياً وقومياً على السواء.

إن ما نراه حالياً من قصور تنموي يعود في جزء غير يسير منه إلى غياب هذه المقاربة القومية للتنمية أو على الأقل هزالها والتردد فيها. ومما يؤلم أن الوطن العربي تحرك خلال عقد السبعينات باتجاه الوعي المتزايد لأهمية العمل الاقتصادي المشترك كخطوة على طريق التكامل، وتوج هذا التوجه بمقررات مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. وقد تبنت القمة «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» ووقعت «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» وتبنت وضع خطة تنموية للقطاع المشترك [٣٢]. إلا أن هذا الإنجاز الذي وضع إطاراً صالحاً للقطاع المشترك موجهاً صوب التكامل، ما لبث أن تآكل بسبب التردد الرسمي وأن تحول إلى مجرد قرارات على الورق لم تتح لها الترجمة إلى الواقع الذي كانت قد اتخذت من أجله.

وليس من التجني في شيء أن نقول أن الوضع العربي العام قد ازداد تردياً بكثير عما كان عليه في مطلع الثمانينات، وجرى منذ ذلك الحين تهميش ثم تعطيل فعلي للمنظمات القومية المتخصصة ذات الصلة بالحياة الاقتصادية العربية، وإضعاف لمنظمة الأقطار العربية المصدرة

للبترول، ومزيد من التسييس في إدارة المنظمات المتخصصة والمؤسسات والمشروعات المشتركة، وتقاعس في حمل المسؤوليات المالية القومية، وتراجع في نشاط القطاع الاقتصادي المشترك الذي كان في الأساس لا يزال طري العود محدود الأثر.

ويلف كل هذه المظاهر للتردي، وسواها من مظاهر سياسية وأمنية، ظاهرة شمولية مخيفة هي جمود ثم ضمور العناء بترجمة «النظام العربي» إلى حقيقة فاعلة متطورة تكسب العرب حضوراً ملموساً على الصعيد الدولي بقدر ما يزداد وزنها وتكتسب قوة. واليوم، أمام هجمة فكرة «النظام الشرق أوسطي» ومحاولة طمس الهوية العربية للمنطقة عبره، ووضع المصالح القومية العربية في موقع ثانوي إزاءه، تبدو الحاجة لنظام عربي يجسد سعياً صادقاً للتعاون والتنسيق والتكامل أشد وأكثر إلحاحاً مما كانت قبلاً بكثير. على أن هذا التحدي الجديد يبدو وكأنه لا يجابه إلا بقدر متواضع على الصعيد الفكري لا السياسي. فالعكس هو الصحيح: أن هناك تسابقاً بين عدد من الأقطار في الترحيب بالنظام الشرق أوسطي والتهيؤ للاندماج به دون تبصر بدلالاته الخطيرة وأثاره السلبية على النظام العربي في مختلف جوانبه.

٤ ـ نتناول الآن أسباباً تتصل بتفاقم تبعية الاقتصاد العربي لاقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة، مباشرة وعبر شركاتها العملاقة المتعدية للجنسيات وكذلك للمنظمات الدولية التي تسيطر تلك البلدان على سياساتها وعملياتها الانمائية والمالية والنقدية. والوجه الشديد الخطورة في هذا السياق أن عدداً كبيراً من صانعي ومتخذي القرار العرب (إن لم نقل أكثريتهم المطلقة) غير قلقين من تلك التبعية واستفحالها وتنوع واتساع آلياتها. لذلك فإن السياسات والمؤسسات الاقتصادية التي يضعونها ويقيمونها، والبرامج الانمائية التي يطلقونها، مصممة إلى حد بعيد (وإن عن عدم اكتراث أو سوء تقدير) بحيث يتم عبرها الحفاظ على علاقات التبعية، دون اعتبار لوجوب اعتماد استراتيجية الاعتماد على النفس إلى

المدى الممكن والواجب. ونبين في هذا السياق أن التبعية تتعدى المجال الاقتصادي إذ هي في الأساس فلسفة وموقف فكري ونفسي وسياسي. وإن كان ظهورها المحسوس في السياق الحالي اقتصادياً.

نضيف أن أية محاولة جادة للتخفيف من درجة التبعية ومن ثم لإرغامها على الإنحسار بعيداً لا يمكن أن تحظى بالنجاح دون التحول إلى الاعتماد على النفس (فلسفة وموقفاً). ودون أن تتم المحاولة والتحول على المستوى القومي، حيث يشكل حشد القدرات والموارد العربية والتوجه صوب التكامل بصدق وتصميم، الامكانية الوحيدة للحد من التبعية ولقيام حالة من الاعتماد على النفس، سيظل الرضوخ لتبعية ثقيلة مستمراً. وإن لم يكن ذلك التحول ممكناً على صعيد الوطن العربي بأكمله، فإنه يظل ممكناً بين عدد من الأقطار العربية تكون مؤهلة لتشكل معاً «نواة الاعتماد الجماعي على النفس» (٣٣).

٥ ـ تتصل الزمرة الحالية من الأسباب بتواضع إبعاد ما تحقق من تنمية بشرية. وقد ظهرت دلائل ذلك جلياً أثناء تناول مؤشرات القصور التنموي. إلا أننا سنضع التركيز هنا على كيفية فعل هذه الأسباب في إحداث القصور. وينبغي أن نبين أننا نرد القسم الأكبر من القصور بالنسبة للمدخلات العامة في التنمية إلى عجز التنمية البشرية ـ أي عجز الإنسان العربي ـ عن أن يكون حتى الآن عاملاً أساسياً محركاً في تنمية سليمة يستطيع المجتمع أن يجعلها متصلة من النوع الذي حاولنا توصيفه في مقدمة هذه الورقة.

ولكي لا نلجأ إلى مزيد من التكرار فسنشدد هنا على تقصير المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة في أحداث تنمية بشرية صالحة لأن تكون عاملاً محركاً وفاعلاً إلى درجة وافية في تنشيط الدفع التنموي في وجهة سليمة ورشيدة. ومن مظاهر التقصير ما يلي:

أ) البطء الفاضح في إغناء مضمون برامج التعليم لتصبح أكثر قدرة

على تمكين الطلبة من اكتساب ثقافة تغرف من التراث كما تستفيد من غنى التقانة المعاصرة في أفضل تجلياتها، وتوظف ما يكتسب، وتفتح الآفاق أمام تنشيط ملكات الإبداع.

ب) الحاجة الملحة لتوسيع وتعميق قدرة الطلبة على ولوج الاختصاص الرفيع في مجالات العلوم الطبيعية والرياضية والهندسة في الجانبين النظري والتطبيقي، وكذلك ضرورة رفع مستوى العلوم الاجتماعية والانسانية، وفي جميع الحالات حفز روح التساؤل والفضول والنقد العلمي، للتخلص من الطبقة الكثيفة من رواسب تمتد أجيالاً من تقديس الكلمة المطبوعة والمحاضرة الملقاة وأسلوب التلقين في التدريس. فبدون روح النقد وحب المعرفة ستظل آفاق استكشاف المجهول (أو ما هو ليس في مدى التناول السهل من أنواع المعرفة) مغلقة، وستظل القدرة على استخدام المكتسبات العلمية أثناء الدراسة غير متصلة باستثمار هذه القدرة في التقدم الحضاري والتجدد المجتمعي والتنمية الاقتصادية.

ج) عجز المؤسسات الرسمية والأهلية حتى الآن إلى حد واف ومرض، عن مأسسة وتمويل البحث العلمي والتطوير التقاني وتشجيع قيام فرق عمل بالبحث، باستخدام مختلف النماذج والتقنيات والمنهجيات المتقدمة، في عملية البحث والتطوير من مكتبية ومخبرية وميدانية. وما هو ضروري في هذا السياق، بالإضافة إلى المؤسسات القطرية المطلوبة، هو إقامة مؤسسات قومية تتوفر لها موارد كبيرة وقدرات ومهارات بشرية رفيعة المستوى لا بد لتوفيرها من حشد طاقات من مختلف الأقطار واجتذاب علماء وخبراء نازحين يعملون حالياً في البلدان الصناعية. ويتطلب الأمر تنويع الاختصاصات بين المؤسسات مع آليات تنسيق وتعاون وتغذية متبادلة فيما بينها. وأخيراً يرتبط تنشيط البحث والتطوير بتنشيط النشر في الكتب والمجلات العلمية وإعداد البحوث المقبولة للمؤتمرات العلمية.

٦ ـ من أسباب القصور التنموي العربي عدم القيام بتطوير أوجه استخدام الموارد الطبيعية والسعي إلى الاستخدام الأمثل لها، وباستكشاف المزيد منها، وبتصنيع قدر متزايد من الموارد الخام المستخرجة من باطن الأرض، وتصحيح سياسات حيازة الأراضي واستغلالها وتحسين أنماطها الزراعية، والحرص على المياه العذبة واستخدامها بشكل سليم غير مبدد لهذا المورد الحيوي، خاصة في مجال الري. وتبرز في هذا المجال أيضاً أهمية التعاون فيما بين الأقطار التي تشترك بموارد مائية أو تتجاور مواردها، صيانة لهذه الموارد ومنعاً لهدرها، وكذلك ردعاً لمحاولات استلابها (أو تخليصها من الاستيلاب الفعلي بالنسبة للمياه التي استلبتها إسرائيل من حقوق لبنان وسوريا والأردن وفلسطين). أما السياسات النفطية تحديداً فقد أشرنا إلى دلائل ومؤشرات قصورها وبالتالي إلى مآخذنا عليها في القسم السابق، ونضيف هنا أن الاستمرار بتبني نفس السياسات السابقة أو ما يشبهها يجعل منها عاملاً متمادياً في القصور التنموي.

٧ ـ العامل الداخلي الذاتي الأخير في قصور التنمية الذي نتناوله الآن هو العجز عن تخصيص الموارد التي يتيحها الناتج المحلي الإجمالي بموجب نمط أمثل. ونعني هنا تخصيصها بين مختلف أوجه الاستهلاك من جهة، وبين مختلف أوجه الاستثمار من جهة أخرى. وقد أشرنا قبلاً إلى نمط التخصيص «ما دون الأمثل» السائد على أنه موشر للقصور التنموي، وبينا الكيفية التي يتبدى فيها هذا القصور. وما نضيفه هنا هو أن استمرار النمط «ما دون الأمثل» يعمل على استمرار القصور في الدورات الانتاجية التالية. وما لم تكسر هذه الحلقة المفرغة سيظل سوء التخصيص يولد تنمية مشوهة يعبر نمط استخدام الموارد فيها في ذاته عن قصور تموي كما يكرر إنتاج نفس القصور لاحقاً طالما لم يتم تصحيح النمط.

٨ ـ العامل الأخير للقصور التنموي الذي نسجله هو موضوعي خارجي، تولد أصلاً من السيطرة الاستعمارية والامتدادات الامبريالية من سياسية واقتصادية وثقافية، ومن آثارها الاستغلالية والاستلابية

والاستيطانية. ولسنا هنا نعيد المصطلحات التي كانت واسعة الاستعمال أو الانتشار في الخمسينات والستينات كصيغة إنشائية(*) ببغاوية، وإنما لأن الأدلة القوية على ما ندّعيه لا تزال ماثلة أمامنا كل يوم ومن كل صوب، على الرغم من بعض التبدل في أشكال أو حدود السيطرة والاستعمار والامبريالية وفي آلياتها. فحقيقة وجودها واقتحامها (أو تغلغلها) لا تزال ماثلة للعيان. وما اغتصاب فلسطين واستمرار احتلال أراض عربية أخرى في سورية ولبنان والأردن (وقبلها مصر)، إلا دليلاً ناصعاً على ذلك.

يعنينا في المقام الحالي أن نبرز ما يتصل بالتنمية تحديداً من تدخل العامل الخارجي، ونحن نشاهد ذلك عبر عدة مجالات منها: أولاً، التبعية الفكرية المتجسدة في الفكر التنموي الذي غرسته في العقول مؤسسات التعليم الأجنبية أو المتأثرة بالمصادرة الأجنبية وحددت بذلك أهدافنا المجتمعية الاقتصادية وأولوياتها ونماذج جهودنا التنموية ومساراتها. ثانياً، استغلال الموارد العربية وأبرز مثال هو السيطرة الأجنبية المباشرة على النفط العربي والتحكم بأسعاره وحجم إنتاجه وعائدات تصديره حتى عام ١٩٧٣، ومن ثم السيطرة المتخفية عبر الاسترداد السريع للعائدات المالية التي ازدادت منذ أواخر عام ١٩٧٣.

ولا بد أن نضيف في هذا الصدد ازدياد كثافة السيطرة الأمريكية بشكل خاص منذ قيادة الولايات المتحدة لما أسمي «عاصفة الصحراء» (١٩٩٠/ ١٩٩١) لتحرير الكويت من احتلال العراق له، وهي سيطرة لا يمكن إخفاؤها خلف الستائر التي تلجأ الدول المعنية إلى استخدامها مهما كانت كثيفة. وقد جاء تحرك الجيش العراقي جنوباً في مطلع الخريف الحالي (خريف ١٩٩٤) وعنف رد الفعل الأمريكي والبريطاني خاصة، وإعادة نشر قوات غربية كثيفة في أرض الخليج، تأكيداً من الدول الغربية

(*) بمعنى Rhetorical.

على إصرارها على السيطرة على الموارد والمرافق العربية وتصميمها على استنزاف ما تبقى للدول النفطية من سيولة مالية لم تأت عليها كلها عاصفة الصحراء. . .

لقد أدى «تدوير الأموال» عن طريق الاستيراد المكثف من الغرب وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة مع هبوط القدرة الشرائية للعملات التي يسعر بها النفط وترد إلى الخزائن العربية، إلى إجهاض ما كانت الأقطار النفطية قد اعتبرته مكسباً ونصراً. وانتهت الدول المصدرة اليوم بسعر تصدير للوحدة النفطية يقول الخبراء أنه ليس أفضل مما كان عليه عند إطلاق عملية تصحيح الأسعار في عام ١٩٧٣. أما المجال الثالث للتدخل الخارجي فهو فرض علاقات بعيدة جداً عن التكافؤ مع الاقتصاد العربي في مجالات التجارة الخارجية والتسعير وانتقال التقانة والأموال، وعدم التكافؤ في العقود والعلاقات بين الأقطار العربية والبلدان الصناعية التي يجري التعامل معها.

يتم كل ذلك ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي ذي آليات جبارة متنوعة تتحكم بالبلدان النامية بشكل عام. وفيما يختص بالوطن العربي، والمشرق العربي منه بمزيد من التحديد، فإن «النظام العالمي» ينشط في مسعى جديد مصمم لتوسيع وتعميق استغلاله للاقتصادات العربية وتشديد درجة تبعيتها للاقتصاد الصناعي المتقدم، وكذلك لتهميش الهوية العربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. أما المسعى فهو إقامة نظام شرق أوسطي يلغي الهوية والانتماء العربيين ويبتلع النظام العربي أو على الأقل يحد من قدرته على الحركة المستقلة. والمخطط الواضح المرامي يهدف إلى تنصيب إسرائيل الخط الأول فيه إقليمياً، على أن تكون الولايات المتحدة الشريك الكبير في النظام وضامن ثباته واستمراره ومنع التمرد عليه.

ولو تحقق هذا التحول في النظام فإن آثاره الاقتصادية الايجابية المدّعاة بالنسبة للعرب ستكون دون آثاره السلبية بكثير فيما نعتقد. فهو

لن يتيح للعرب ما لا يمكنهم الحصول عليه بدونه من أسواق وتقانة وتمويل، في حين أنه يتيح لإسرائيل (إذا لم يصمد العرب في وجه مشروعها) ما لا تستطيع الآن الحصول عليه من أسواق وأموال ونفوط عربية ـ ناهيك عن التغلغل والهيمنة السياسيين وعن شل إرادة التحرير. والمؤلم جداً في هذا المشهد هو أن تكون «اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً» هي التي فتحت الأبواب ومدت الجسو لعبور إسرائيل إلى الأرض العربية، المشرقية والمغربية منها على السواء. وسيظل خطر زمرة العوامل الخارجية، التاريخي والراهن والداهم، يهددنا ويحاصرنا، وفي محصلة التحليل يسلب منا قسماً كبيراً من مواردنا وإرادتنا، ما لم نع خطورة الارتماء في أحضان «النظام الشرق أوسطي الجديد» على المصير العربي سياسة وأمناً واقتصاداً وثقافة، لعقود إن لم يكن لأجيال طويلة قادمة.

القسم الثالث

التنمية العربية وهاجس المستقبل

بعد استعراض مؤشرات قصور التنمية العربية وأسباب ذلك القصور، نقف في مواجهة هاجس المستقبل. فما هي احتمالات التغلب على معظم أسباب القصور لكي تتخلص التنمية من معظم مؤشراته؟ وإذا كانت الاحتمالات واعدة، فما هو الأفق الزمني الذي يجوز التكهن بضرورة اجتيازه قبل أن تترجم الاحتمالات إلى وقائع؟

لا يستطيع المحلل أن يتقدم بأكثر من توقعات يحيط بها الكثير من الشك والاشتراطات. فهي من نوع «إذا... فإذن»، أي إنها لا يمكن إلا أن تكون مقيدة باستيفاء شروط معينة. ومع ذلك فاستيفاء الشروط يظل خاضعاً لكثير من المتغيرات المجهولة الطبيعة والحدة والأثر. وهكذا فضمن هذه المحددات الكثيرة نحاول الإجابة عن التساؤل الذي بدأنا به حول احتمالات التغلب على قدر كبير من قصور التنمية في المستقبل.

على أن سلامة المنهج تتطلب منا أن نكون على علم بأبعاد القصور، وهذا بدوره يتطلب إعادة النظر بما أنجز في المجال التنموي خلال نحو نصف قرن من الاستقلال للدول العربية. وكنا قد ذكرنا في مطلع الورقة أن إنجازات جديرة بالتسجيل قد تحققت، خاصة في الجانب الكمي (وأقل منه في الجانب النوعي) في مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وإن تحسنا ملموساً تحقق في مستوى المعيشة (ولكن مع اتساع

شريحة الفقر بالرغم من ذلك) وفي توسع وتحسين وتطور البنى الارتكازية أو التحتية المادية من طرق وموانيء ومطارات واتصالات وشبكات كهرباء ومياه وري وصرف.

إلا أن جميع هذه الإنجازات ظلت تشكو إلى قدر يزيد أو ينقص من تدني مستواها النوعي أو عدم اقترانها الوافي بقدرات ومهارات ذات صلة (كما في حال ضعف الاكتساب التقاني إلى جانب اتساع فرص التعليم والازدياد في عدد المهنيين من مهندسين وفنيين وتقنوقراط، كما في عدد من يشكلون «الطبقة الوسطى»)، أو من عدم القدرة على صيانة البنى الارتكازية وعدم شموليتها (كما في حال عدد من عناصرها المادية). وفوق هذا وذاك فإن سجل التنمية المتحققة ظل يفضح قدراً غير مقبول من التشوه فيها بسبب اقتران الإنجاز لا باستمرار التبعية فحسب بل بتفاقمها، ولم تقترن التنمية بتقدم في مجالات معنوية بالغة الأهمية كالمشاركة السياسية الصادقة والتمتع بالحريات وحقوق الإنسان. ولم تتطور الأنظمة السياسية بموازاة تطور الجانب المادي في الأقطار العربية، وظل المجتمع المدني محدود الوجود والقدرة في عملية تمكين الشعب من ممارسة التأثير البعيد في صنع القرارات السياسية إلى جانب الاقتصادية. وبإجراء مقارنات بعدد من مجموعات البلدان النامية غير العربية نجد أن العرب لم يتميزوا، بالرغم من تراثهم الحضاري العريق ومواردهم وتفوقهم أفراداً في مختلف أصقاع العالم في مجالات العلم والتجارة والمال والمهن والفنون، إلاّ أن المجموعات الأخرى تقدمت عليهم في معظم ساحات المقارنة.

نستطيع أن نقول إذن أن السجل ليس «أسود كله ولا أبيض كله»، وإنما هو رمادي يختلط فيه الإنجاز بالقصور. غير أن هذا الحكم ـ إذا صح ـ ينبغي ألا يؤدي بنا إلى اطمئنان مضلل بالظن أن زيادة المساحة البيضاء لا تعدو أن تكون مسألة هامشية يسهل القيام بها. ذلك إن مؤشرات القصور تشاهد في جوانب أساسية في التنمية. فكأنما تم الإنجاز في معظمه حيث كان ذلك سهلاً ومتيسراً، أي في الجوانب

الكمية والمادية، وظلت جيوب القصور حيث الإنجاز أكثر صعوبة بكثير بالنظر لطبيعة الأسباب التي ولدته. وبالتمعن في الموضوع نجد أن القصور كان في معظمه في الجوانب النوعية من الأداء، سواء أكان ذلك في مجال التنمية البشرية أو إقامة بعض البنى الارتكازية ذات المواصفات الدقيقة. وبشكل عام برز القصور في مجالات تختلط فيها العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية بالاقتصادية كما يختلط ناتج هذه العوامل. وعلى أي حال فإن صافي حساب الأداء التنموي يشير إلى إشكاليات من هذا النوع: أي «الكمي مقابل النوعي، والمادي مقابل المعنوي» في أكثر من ساحة ومجال.

ما العمل إذن؟ يبدو للباحث الحالي أن هناك حاجة لإعطاء أولوية عليا لثمانية مجالات للعمل إذا أريد للمسار التنموي أن يحظى بتصحيح توجهه لتخف درجة التشوه في التنمية وتقترب هذه الأخيرة من المواصفات التي «غامرنا» بتسجيلها في نهاية مقدمة الورقة. ومن شأن المسار التنموي إذا انطلق على النحو المبين بعزم ورشاد وضمن إطار قومي إلى جانب العمل في الأطر القطرية، أن **يولد دينامية عربية جديدة تستطيع** التصدي لدينامية المشروع الشرق أوسطي. أما المجالات فهي التالية:

١ ـ اعتماد منظور سليم للتنمية وتعميقه قدر الإمكان لدى الحلقات القيادية جميعها. وهذا يتطلب جهداً واسعاً في الأوساط الفكرية والتربوية والاعلامية والاقتصادية، إلى جانب السياسية.

٢ ـ الاصرار على الديمقراطية مجسدة بالمشاركة في مؤسسات تمثيلية على أكثر من صعيد انتهاء بالمجالس النيابية، وتمكين المؤسسات التمثيلية من القيام بدورها دون ضغط سلطوي يحرفها عن الديمقراطية. وإلى جانب المشاركة السياسية، ولكن بالاقتران معها، الاصرار على تمتع المواطنين بحقوق الانسان والحريات لكي يشعروا بمسؤولية صياغة مستقبلهم الاقتصادي كما السياسي والاجتماعي. ونبين في هذا الصدد أن

الديمقراطية قد تتخذ صيغاً مختلفة باختلاف المجتمعات، ولكنها لا بد لها في جميع الأحوال أن تتيح حق التعبير الحر للجميع والانتخاب بحرية، والتعددية السياسية، وحق أسقاط ممثليها إذا لم يحترموا أمانة تمثيل الناخبين.

وفي هذا السياق نسجل اختلافاً مع الذين يدعون أن التنمية ليست بحاجة للديمقراطية والحرية، ويقدمون إنجاز الاتحاد السوفياتي مثالاً على ذلك. ففي رأينا أن مثل هذا الادعاء يغفل النظر في أسباب انهيار النسق الشيوعي، وهو فشل تبدى في عدم الاهتمام الوافي برغبات المستهلكين وعدم إعطاء الديمقراطية مساحة حرة للعمل. ففي فشل النسق الشيوعي في ذاته دليل على ضرورة ممارسة الديمقراطية والتمتع بالحرية للتنمية.

٣ ـ مع قبول إمكان وجود نماذج أو إنساق تنموية مختلفة، أبرزها في العالم المعاصر الرأسمالية الليبرالية ومن ثم الاشتراكية، نرى أن حاجة الوطن العربي هي لنسق «قومي تقدمي» يأخذ من الرأسمالية الليبرالية إيلاءها دوراً اقتصادياً كبيراً للقطاع الخاص للإفادة من قدراته ومبادراته ومرونته، ويولي للقطاع العام بدور اقتصادي حيث تدعو حاجة المجتمع ومصالح فئاته الضعيفة والفقيرة. وإلى ذلك، تقوم الدولة بوضع ضوابط إطارية تتيح الإفادة من مزايا الرأسمالية دون التضحية بالاعتبارات الاجتماعية. وتظل الصفة الممتدة تحت النسق بأكمله تضمينه حق المواطنين بالتمتع بالديمقراطية والحرية وبسيادة حكم القانون بالتساوي. أما الوجه «القومي» للنسق فيتأمن من خلال عدم حرف التركيز على الشأن والهم القومي ـ من سياسي وأمني وثقافي واقتصادي ـ إلى جانب التركيز القوي على الشأن القطري، أي اعتماد صياغة لمنظور يقول بالتكامل بين الشأنين والهمين وبأن ذلك يتيح لهما الحصول على التغذية والدعم المتبادلين ويكسب كلا منهما قوة إضافية. ولقد صار واجباً على المفكرين القوميين الذين طالما كتبوا وتحدثوا كأنما القطرية العربية عدو للقومية العربية، وأن الإنماء القطري يتم على حساب الانماء القومي، أن يعيدوا النظر في

فلسفتهم وتحليلهم ومواقفهم. فالمطلوب ليس العمل على الغاء القطرية ـ فذلك ليس ممكناً في المدى الزمني المنظور حتى لو افترضنا جدلاً أنه أمر مرغوب فيه ـ وإنما ترشيد علاقة الأقطار بالوجود القومي وإحداث تعاون فعال يتدرج لكي يصبح تكاملاً فاعلاً ذا قاعدة واسعة يتم بتشابك وثيق لا ينفصم من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى شعور قوي بوحدة المصلحة والمصير، وبضرورة توحيد الإرادة لمجابهة تحديات الحاضر وبالأولى تحديات المستقبل، ونحن على أبواب القرن الحادث والعشرين، من سياسية وثقافية واقتصادية وتقانية. ولعل التحدي الأكبر تواجهه هويتنا العربية وانتماؤنا العربي أمام «هجمة المشروع الشرق أوسطي» بكل ما يعنيه ذلك من تهميش للشأن والإرادة والقدرة العربية وللمشروع الحضاري الوحدوي العربي الذي يظل هدف القوميين الثابت.

ويتطلب الأمر في هذا السياق تطوير مفاهيم وأساليب عمل وتخاطب جديدة تعيد تحريك الوعي العربي ـ خاصة في جيل الشباب ـ لأهمية الهوية والانتماء العربيين ومركزية هدف التجدد الحضاري العربي والوحدة العربية. (سنخصص بنداً مستقلاً فيما بعد لمناقشة «المشروع الشرق أوسطي» وخطورته فيما نعلم عنه بالنسبة لمواجهة «هاجس المستقبل»).

نعود إلى تناول النسق الاقتصادي الاجتماعي القومي ـ التقدمي الذي أبدينا تفضيلنا له والذي يستخدم آليتي القطاع الخاص وإلى جانبه القطاع العام، كتزاوج مفهومي ونسقي وبراغماتي لنسقي الليبرالية واقتصاد السوق من جهة، والاشتراكية والتخطيط في بعض أوجههما من جهة أخرى. ومحاولة للإفادة من مزايا كل من النسقين وتحاشي عيوب ومثالب كل منهما. وتبرز في هذا السياق، بشكل خاص، قضية دور الحكومة والدولة في التنمية في العالم المتغير الذي نعيش تحولاته اليوم، وموقع القطاع العام ضمن هذا الدور.

ولا بد لنا من منطلق تناولنا للموضوع أن نشير إلى واقع في

التاريخ المعاصر جداً هو «تفجر» التبشير بالتحول إلى القطاع الخاص(*) والاقلاع عن السماح للقطاع العام بالوجود وإزالة مظاهر ما هو موجود منه. وقد تصدر عملية التبشير، وتحولها إلى سياسة ابتزاز للفرقاء الذين لا يرضون بالتحول ويتحدونه، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك الولايات المتحدة الاميركية ـ وإلى مدى أقل حدة وتزمتاً وتعصباً في التعبير أوروبا الغربية. ونضيف أن عدداً كبيراً ومتسارع الازدياد من الاقتصاديين العرب شاركوا فكرياً في عملية التبشير، وكان قسم منهم يجيء من الغرب حاملاً «الأفكار المعلبة» التي تنادي بأن لا خلاص للاقتصادات النامية سوى التحول إلى القطاع الخاص كجزء من عملية إعادة الهيكلة(**).

لقد تبدى عنصر الابتزاز في إصرار الصندوق والبنك والمسؤولين الأمريكيين باشتراط التحول إلى القطاع الخاص واعتماد مبادئ وآليات اقتصاد السوق (وأبرزها العرض والطلب) والتوجه الاقتصادي الليبرالي، وممارسة الديموقراطية، كتحولات لا بد منها للموافقة على تقديم المساعدة المالية لطالبيها من الدول النامية ـ خاصة تلك غير الموالية للولايات المتحدة.

لا بد عند هذه النقطة من تبيان أن حماس الاقتصادات الغربية ومعظم مفكريها (خاصة الولايات المتحدة) لتحول البلدان النامية إلى القطاع الخاص والحد الصارم من دور الدولة الاقتصادي، وكذلك حماس الشركات الغربية العملاقة المتعدية للجنسيات وللحدود، ومن ثم بالتتابع حماس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا يعود فقط إلى اقتناع

(*) بمعنى Privatization وأنا أفضل العبارة الواردة أعلاه على مصطلح «التخصيص» أو «الخصخصة» والثاني ثقيل على الأذن والذوق معاً.

(**) بمعنى Restructuring وقد أعطى غرباتشوف «شعبية» لمصطلح Perestroika بالروسية لنفس الغرض.

وموقف أيديولوجي، بل يعود كذلك ـ وربما في الأساس ـ إلى موقف براغماتي أناني نابع من المصلحة الذاتية للدول الصناعية الغربية وشركاتها العملاقة. ثم يجيء دور الصندوق والبنك الدوليين ليعمق حالة الانسجام مع الدول الصناعية التي، على أي حال، لها القول الفصل في مواقف وسياسات وعمليات الصندوق والبنك. ونستطيع بفضل التحليل والخبرة المشاهدة أن ندرك أربعة عوامل تغذي ذلك الحماس المفرط وتعطيه دفعاً يعمل على ديمومته وتشدده.

أ) أولاً، أن التحول إلى القطاع الخاص وهيمنة اقتصاد السوق، مع تهميش دور الدولة والحد من تدخلها في مجالات التجارة الخارجية وتوجيه عملية التصنيع، وإطلاقها الحرية للشركات الغربية العملاقة لولوج اقتصادات وأسواق البلدان النامية، إنما يخدم مصالح الدول الصناعية وشركاتها في المقام الأول وإن أتى ببعض الفوائد الآنية لنخب تجارية ومالية محددة في البلدان النامية، ونعني بهذا أن التبشير بالتحول وترجمته إلى واقع متحقق يقوم على دوافع سياسية إلى جانب الاقتصادية والمالية والتقانية والثقافية والاعلامية، إذ هو يجعل اقتصادات الدول النامية (ومجتمعاتها) منكشفة أمام اقتحامية سلع وخدمات وتقنيات وثقافات البلدان الصناعية، تحت مظلة «حرية اقتصاد السوق» وعولمة الاقتصاد الحتمية.

ب) ثانياً، أن التبشير بالتحول المشار إليه وترجمته إلى اشتراطات سياسية أو تلازمه معها، يوسع «المدى الجغرافي» الذي يضم بلداناً تنسجم مع السياسات الأمريكية وتتماهى معها وتتحرك في خدمتها. وبما أن مثل هذا الانسجام والتماهي يجعل الدول النامية المعنية أكثر مقبولية للصندوق والبنك الدوليين فإنه يوسع مدى نفوذ وسلطة هاتين المؤسستين الكبريين في العالم الثالث ويعظم حظوتهما لدى البلدان الصناعية وهي المساهم والداعم الأكبر للمؤسستين.

ج) ثالثاً، أن تماهي البلدان النامية في المجال الذي نحن بصدده مع الدول الصناعية، خاصة الولايات المتحدة، يجعلها (أي البلدان النامية) أكثر طواعية للسياسات الأميركية وأكثر استعداداً للتحرك كما ترغب الولايات المتحدة، وبالتالي أكثر قدرة على خدمة مصالح هذه الدولة العظمى وأكبر وزناً في التأثير على جيرانها ممن يتقاعسون عن اللحاق بعملية التحول.

د) رابعاً، إن التحول إلى القطاع الخاص وتهميش أو إلغاء القطاع العام، واعتماد اقتصاد السوق على أنه الحكم النهائي في نمط ومضمون الانتاج وفي تعيين أسعار السلع والخدمات المتداولة وأخيراً في الحد الصارم من تدخل الدولة في الاقتصاد للتوجيه ولحماية مصالح الفقراء والمحرومين من النفوذ ـ إن هذا التحول بجميع جوانبه يعطي الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى مجالاً واسعاً للابتهاج والغبطة، لأنه يهمّش الاعتبارات والحركات الاجتماعية التقدمية، ويترك المجال مفتوحاً بأكمله لايديولوجية الرأسمالية/النيوليبرالية واقتصاد السوق والتحول إلى القطاع الخاص. وهو تطور لا بد أنه يدعو إلى كل الارتياح لدى الداعين إليه.

ليس من حاجة للتوسع في الدوافع المحركة للتبشير بوجوب التحول إلى نسق اقتصاد السوق والقطاع الخاص. فالباحث الحالي يؤمن كل الإيمان بوجوب إيلاء أهمية مميزة للقطاع الخاص ولفعل عوامل السوق في إطار النشاط الاقتصادي، وبأن للقطاع والسوق مميزات تتمثل في إفساح المجال لمبادرات وحيوية رجال الأعمال (خاصة الرياديين بينهم) وفي سرعة تجاوبهم مع موجبات الطلب في السوق وسرعة تلبيتها عبر تحويل الموارد الإنتاجية صوبها.

غير أن الباحث الحالي يرى في الوقت نفسه أن هناك أسباباً قوية للإبقاء على قطاع عام ناشط (ولكن ضمن ضوابط دقيقة ومع وجود

حوافز فعالة تعزز الكفاءة والسرعة وتحررهما من البيروقراطية المكبلة). فمن شأن هذا القطاع أن يتولى أمر تلبية حاجات ذوي الدخل المحدود الذين لا يشكل طلبهم للحاجات الأساسية دافعاً قوياً لرجال الأعمال في القطاع الخاص لأن يكيفوا نمط ومضمون الإنتاج باتجاه تلك الحاجات الأساسية. وللدولة دور أساسي هنا (بالإضافة لأدوارها التوجيهية عبر السياسات النقدية والمالية وتشجيع البحث والتطوير وما إليها). ذلك إن الدولة مطالبة بأن تعنى بالاعتبارات الاجتماعية في عملية الانتاج ومضمونها. فرجال الأعمال في القطاع الخاص يعنون بالدرجة الأولى - الأرجح كلياً - بتعظيم المردود الشخصي العائد لهم. أما الدولة فتعنى - أو هكذا يرتجى - بالمردود الاجتماعي لتخصيص الموارد واستثمارها. وإذن فنحن نرى وجوب وجود نسق اقتصادي اجتماعي قومي - تقدمي يسمح بتزاوج القطاعين العام والخاص معاً.

لا يعنينا هنا بشكل خاص تسجيل وتحليل وتقييم خلفية عملية «التبشير» بوجوب التحول إلى اقتصاد السوق وإلى القطاع الخاص ومدلولاتها وآلياتها الابتزازية، وإنما ما يعنينا في هذا الصدد هو الإشارة إلى سرعة بدء الإدراك لدى عدد (وإن قليل) من المفكرين الغربيين بل وبعض المؤسسات الغربية أنه كان هناك مبالغة في تحجيم دور الدولة/ الحكومة الاقتصادي ودور القطاع العام تحديداً، تماماً كما كان هناك قبلاً مبالغة في البلدان الاشتراكية وعدد كبير من البلدان النامية في اعتماد نسق يركز على دور الحكومة والقطاع العام في الاقتصاد عامة والانماء بوجه خاص. ونجد شواهد على بدء مثل هذا الادراك - وإن بشكل أولي - لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولدى عدد من أبرز من حملوا فكرة الليبرالية/ اقتصاد السوق/ التحول إلى القطاع الخاص. ولكي يكون للشواهد التي سنقدمها قوة إقناع فسنختار بعضها من أدبيات غربية مرموقة تمشياً مع مقولة «وشهد شاهد من أهله»، مبتدئين بشاهد واحد من الوطن العربي.

أول الشواهد هو الكتاب الذي صدر في عام ١٩٩٠ بعنوان **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية** برعاية صندوق النقد العربي [٣٤] ويجد فيه القاريء المتمعن اعترافاً بوجود دور هام للقطاع العام، وإن غلف هذا الاعتراف بمواصفات واشتراطات معينة. ودون أن نستشهد بعدد كبير من المقالات التي صدرت خلال عام واحد (٩٩٣/ ١٩٩٤) في صفحة «الرأي» في يومية **أنترناشنال هرالدتربيون** التي تصدر بالانجليزية، وشددت جميعها على وجوب طرح تساؤلات جوهرية حول القيم والآليات الاقتصادية التي ينادي بها الاقتصاديون الغربيون ومؤسسات السلطة، مع إشارات واضحة لموضوع دور الدولة/ الحكومة والقطاع العام، نقدم مثالين محددين. أولهما يعود إلى عام ١٩٩٣ وهو تاريخ صدور كتاب أعده فريق من موظفي البنك الدولي بقيادة الاقتصادي جون بيج (John Page) بعنوان **معجزة دول شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسة العامة** [٣٥]. وفي حين أن هذا الكتاب القيم، الاستقرائي والعميق التحليل، لا يدعو إلى اعتماد آلية القطاع العام على نطاق واسع، إلا أنه يركز على ما كان لحكومات دول شرق آسيا التي يتناولها (وهي ثلاث وعشرون، مع تشديد على ثمان منها هي اليابان، هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، ويضيف إليها ثلاثاً «حديثة التصنيع» هي أندونيسيا، ماليزيا، وتايلاند) من دور مركزي في عملية التنمية عبر السياسات والأنظمة والآليات والمواقف التي وضعتها واتخذتها والتي يمتد تحتها جميعاً عنصر التدخل الحكومي.

لن نتناول ما يقدمه الكتاب بأي تفصيل مكتفين باعترافه بدور هذا التدخل في إطلاق واتصال (أو اطراد) عملية التنمية. لكننا نشير في المقام الثاني إلى عدد آخر من الكتب والدراسات حول موضوع دور الحكومة، وقد لخص أقساماً منها «منتدى البحث الاقتصادي للبلاد العربية وإيران وتركيا» في العدد الأول من نشرته Forum **أو المنتدى** وهو عدد خصص كلياً لموضوع «دور الحكومة في اقتصاد عالمي متغير» [٣٦] ولعل أبرز ما

يتضمنه هذا العدد من مقالات وعرض كتب (ومنها كتاب **معجزة دول شرق آسيا**)، مقال يلخص بحثاً في كتاب قيد النشر. والكاتب دوغلاس س. نورث (Douglas C. North)، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد. أما عنوان المقال فهو «الاقتصاد المؤسسي الجديد والتنمية» ويبرز الكاتب فيه ـ فيما يبرزه ـ أهمية دور المؤسسات، خاصة ما يقع منها ضمن «الجسم السياسي» بما يتضمنه هذا الدور من تصحيح و/أو تدخل اقتصادي في خدمة التنمية، خاصة بالنسبة لما يدعوه الكاتب «خفض أكلاف المعاملات أو المبادلات»(*) الناجمة عن محدودية المعرفة بأوضاع السوق، ومعيقات التنافس، وأنماط ومعايير السلوك... الخ. وللدولة دور في القدرة على تحقيق خفض ملموس لهذه الأكلاف وبالتالي إعطاء دفع لعملية التنمية عبر أدوات ومسالك مختلفة.

ختاماً، ما أرمي إليه في هذا التوسع في الحديث عن دور الدولة/ الحكومة (بما في ذلك القطاع العام) ليس عرضاً لنتاج الفكر الاقتصادي الجديد جداً في هذا المجال، وإنما للتدليل على ضرورة التبصر في هذا الدور بما يتضمنه من آليات وعدم التسرع بالتبشير بأنه (أي الدور) أصبح في معظمه متقادماً ويتوجب الاستغناء عنه. فهناك ما يكفي من الأسباب الاقتصادية تحديداً، وكذلك الاجتماعية، ليبرر قيام الاقتصاديين العرب بإعادة النظر في دور الدولة/الحكومة ومجالاته ودلالاته. ولا بد أن تتطلب إعادة النظر تبدلاً وتعديلاً للفهم الذي ساد خلال الستينات والسبعينات والثمانينات (وبعضه لا يزال مسيطراً). غير أن التبدل والتعديل يعدان بفهم أفضل وأكثر عمقاً وفعالية وسلامة وجدوى، وأفضل توازناً بالتأكيد، من التحول الجديد المتسرع صوب أحادية اقتصاد السوق كالنسق الأنسب الأمثل للتنمية.

٤ ـ كنا في صدد تناول أوجه التحرك الواجبة لتصحيح المسيرة

(*) بمعنى Reduction of transaction costs.

الانمائية ومواجهة «هاجس المستقبل» من أجل تحقيق حالة إنمائية ناجعة وصحيحة تزيل الهاجس وتحل الاطمئنان محله. ونتناول في الفقرة الحالية مسألة العودة إلى الإنسان كأحد أبرز أوجه التحرك.

فالإنسان صانع التنمية وهدفها الأساسي. وهذا يفسر الأولوية العليا المخصصة لتوفير الفرص لتنمية قدراته العقلية والفكرية والثقافية والعلمية والتقانية، نظريةً وتطبيقاً، والعمل على رفع درجة تحسسه بالحوافز في نوعيها الفردي والمجموعي، والمادي والمعنوي، وتعزيز درجة اهتمامه بالمجتمع أي عائلته الكبرى إلى جانب (وبفضل) اهتمامه بشخصه وعائلته الصغرى. وما لم يكتسب أفراد القوى العاملة في مختلف مستوياتهم وفي مختلف مواقعهم ومسؤولياتهم القدرات المشار إليها في مطلع هذا البند فإن إسهامهم التنموي سيظل على مستوى دون الأمثل بنسب تقل أو تزيد، وستظل التنمية مشوهة (و/أو جزئية) إلى حد بعيد. (تناولنا فيما سبق في القسمين «أولاً» و«ثانياً» مجالات تصحيح مفاهيم التنمية البشرية وصيغها وأولوياتها، ولهذا لن نتوسع هنا في بحث الموضوع).

٥ ـ مجال العمل الخامس هو تنشيط وتطوير المجتمع المدني والأهلي في جو من الاستقرار السياسي الخلاق (لا المفروض بالقهر سلطوياً)، وفي ظل سيادة القانون والعدالة. ومن شأن مؤسسات وتجمعات المجتمع المدني (ومنها الأحزاب والنقابات) أن تشكل رافداً قوياً لعملية تدارس القضايا والمشكلات المجتمعية وتقديم المقترحات بالحلول والتعليق على مشاريع القوانين والسياسات. كذلك من شأن أنشطة المجتمع المدني أن تولد حساً بالمشاركة العامة واهتماماً واسع القاعدة بالشأن العام من اقتصادي وسواه، وتفسح للمجتمع المدني مجال الاسهام المرموق في الجهد الإنمائي.

٦ ـ مجال العمل السادس الذي نتناوله هو قيام المثقفين، وهم يتوفرون بأعداد كبيرة تسمح بأن يكون لهم وزن فاعل في المجتمع، بمهمتين أساسيتين: الأولى، إنذار مجتمعاتهم وقياداتهم القطرية بالأخطار

المصيرية التي تتعرض لها الأقطار نفسها والوطن العربي بأكمله لو استمرت حالة التشرذم العربي الراهنة واستمرت محاولات تهميش موقع العرب في النظام العالمي (اقتصادياً وسياسياً). والثانية هي شرح المكاسب الهائلة التي تجنيها الأقطار منفردة والوطن العربي بأكمله من السير بصبر وتصميم بعملية التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي كما السياسي.

على أن من الضروري والملح أن ننبه من خطر استسلام المثقفين ـ والاقتصاديون منهم ـ للكسل الفكري الذي يجعلهم يتساهلون تجاه ما يشاهدونه من انحرافات في الفكر والمواقف والسياسات والآليات، من قطرية وقومية، المعنية بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية السليمة والقابلة للأطراد، كأحد جوانب التجدد الحضاري العربي. ولن يكون مقبولاً أن يدعي الاقتصاديون العاملون في أجهزة التخطيط والتنمية بمختلف جوانبها ومجالاتها، أنهم يتركون الاسهام الفكري الانمائي للأكاديميين وسواهم من متفرغين. فمثل هذا الادعاء ما هو إلا ذريعة للتهرب من مسؤولية الاسهام. فرجل الفعل لديه ما يقوله لإغناء نتاج رجل النظرية، والعكس بالعكس في عملية تغذية متبادلة.

وبنفس القدر تكون مسؤولية الاقتصاديين الأكاديميين في بذل جهد خاص للأسهام في الفكر الانمائي، حيث يستطيع إدراكهم لخصوصيات تراثهم ومجتمعاتهم ومعطياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية توفير مدخلات في إسهامهم، هم الأولى بإدراكها وبحسن استخدامها. أخيراً، فالمثقفون مدعوون لمحاسبة أنفسهم (أو آبائهم) على قصورهم فيما مضى في مجال الاسهام المشار إليه.

٧ ـ لعل، وجه التحرك السابع (وهو تحرك داخلي ذاتي) من أكثر الأوجه إن لم يكن أكثرها أهمية: إنه مقاربة مسألة التنمية الاقتصادية والتجدد الاجتماعي مقاربة قومية إلى جانب المقاربات القطرية. ومعنى هذا ضمان وجود إتّساق داخلي بين نوعي المقاربة من أجل توجيهما

بحيث يتكاملان ويتفاعلان وتتولد عملية تغذية متبادلة بينهما. ونضيف أن المردود الاقتصادي والاجتماعي للمنظور والمسار القومي من شأنه أن يمنح الأقطار العربية كلا بمفرده، والمنطقة العربية بجملتها، مزيداً من الوزن السياسي (هي بأمس الحاجة إليه) ومزيداً من القدرة الاستراتيجية، في مواجهة المشروع الشرق أوسطي الذي انطلق بزخم متزايد منذ «قمة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في اكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٤. فلا ريب أن هذا المشروع ولد لنفسه دينامية لا يجوز نكرانها أو تجاهلها. ولكن بما أنها ستعمل على تهميش المصالح والهوية والقدرات العربية، وعلى تفتيت مجموعة الدول العربية بحجة إدماجها بالاقتصاد العالمي وترسيخ ذوبانها في عملية العولمة، فمن الحيوي للمصير العربي توليد دينامية عربية مقابلة تستطيع مجابهة المشروع الشرق أوسطي، بفضل التحرك الجاد والمستمر والنشط صوب التعاون والتنسيق والتكامل والاتساق الداخلي العربي، عبر المسارات الثمانية التي نتناولها في القسم الحالي من الورقة.

٨ ـ وجه التحرك الملح، الثامن والأخير، يتصل بعامل خارجي في حالة تصادم مع العامل الداخلي الذاتي. إنه «هجمة المشروع الشرق أوسطي» الذي ينادى به بقوة وضجيج منذ سنوات قليلة (خاصة منذ «اتفاقية أوسلو» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كان من شأنها فتح الأبواب العربية لإسرائيل). والأوساط التي تتبنى هذا المشروع وتنادي به هي غربية حكومية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والأسرة الأوروبية) والبنك الدولي، وإسرائيل في النطاقين الاقليمي والدولي، وإلى جانب الجهات السابقة الذكر معظم الدول العربية بفضل «أعوانها» ووسائل إعلامها وتدخلها، والأبواب العربية في الخليج والمغرب العربي التي فتحت أمام الهجمة.

ويعرض المشروع على أنه الوصفة المثالية لولوج دول المنطقة العربية ـ إلى جانب إسرائيل وتركيا وإيران ـ (وأية دولة أخرى ستضاف إلى المفهوم

غير المحدد لأبعاد «الشرق الأوسط)» - لولوج هذه الدول رحاب العالم المعاصر «والنظام العالمي الجديد» الذي أصبحت حدوده بفضل «العولمة» تضم جميع القارات والمناطق على اتساعها[٣٧].

ومن الجلي للباحث الحالي أن المشروع المعني يتعارض ويتصادم مع واقع ومفهوم ووحدانية «الوطن العربي» لأسباب سنتناولها الآن بعد أن تمت الإشارة إلى «المشروع الشرق أوسطي» أكثر من مرة فيما سبق في الورقة ضمن سياقات أخرى. ومن الجلي كذلك أن التصادم ذو معان ودلالات خطيرة، أولاً على الصعيد المفهومي والحياتي أو الوجودي[*]، وثانياً على الصعد السياسية/العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية، مما يجعله بالتالي يمس المصير العربي ذاته. من هنا كانت ضرورة التبصر العميق بحقيقة المشروع وطبيعته وأبعاده وآثاره المحتملة للتدليل بالتالي على خطورته المخيفة وضرورة الاتقاء منها.

لكي تسهل المحاجة والمناقشة حول الأطروحة التي تضمنتها الفقرة السابقة ويسهل تحليل أبعاد المشروع، سنعمد إلى تناول أبرز جوانبه الاقتصادية، بالنسبة للعرب وإسرائيل، وتحديداً، التجارة الخارجية، الصناعة، التدفقات المالية خاصة لأغراض الاستثمار والتوظيف المالي، نقل التقانة بما في ذلك الخدمات الرفيعة المستوى (في مجالات العلم والبحث والتدريب والهندسة والزراعة وما إلى ذلك من خدمات استشارية تتطلبها عملية التنمية والنشاط الاقتصادي عامة كمدخلات)، وتوفير المياه، والتوسع الزراعي، وأخيراً التعاون في مشروعات البنية التحتية المشتركة على المستوى الإقليمي.

وإذ يتعذر التوسع هنا في كل من هذه الجوانب سنكتفي بعرض مقتضب لما نعتقد - بفضل التأمل والاستدلال والتحليل - أن المشروع

(*) بمعنى Existential.

الشرق الأوسطي سيقدمه من فوائد لإسرائيل من جهة، وللفريق العربي من جهة أخرى (أو ما سيلقيه من أعباء على كلا الفريقين). وأسارع إلى القول أنني في تناولي أولاً للجانب الاقتصادي في التحليل لا أغفل اعتبارات وجودية وسياسية وثقافية وأمنية أكثر أهمية من الاعتبارات الاقتصادية، ذلك أنني سأتناول الاعتبارات الأخيرة في نهاية المحاجة والمناقشة.

قبل البدء بالنظر في «جانبي الحساب» الاقتصادي بالنسبة للفريقين المعنيين بالمشروع داخل «إقليم الشرق الأوسط» أرى ضرورياً أن أقول أن التركيز الغربي الذي أصبح يشكل ضغطاً قوياً ومتصلاً على المسؤولين والمفكرين العرب مرده أساساً إلى الرغبة الغربية والاسرائيلية (وكلمة الغربية تشمل أولئك العرب الذين يتماهون مع الغرب مصلحياً وفكرياً) في استنباط وتثبيت إطار جغرافي أو مصطلح جغرافي تكون إسرائيل نظراً لموقعها في المنطقة العربية جزءاً منه ما دامت لا تستطيع ولا ترغب أن تكون جزءاً من الوطن العربي. وإذن فإن «المشروع الشرق أوسطي» يهدف في الشكل أساساً حتى قبل أن نأتي إلى بحث المضمون والأغراض التي يرمي إلى خدمتها، إلى تمييع الرغبة العربية في تداول مصطلح «الوطن العربي» أو «المجموعة العربية» لكي يتسنى في النهاية الاقلاع عن استعماله واللجوء إلى استعمال مصطلح الشرق الأوسط. وليس الغرض من ذلك لغوياً وإنما هو سياسي في الدرجة الأولى، كما سوف نبين فيما بعد. والآن، بعد إشارتنا إلى الجانب الشكلي في استبدال مصطلح «الوطن العربي» الذي يعبر عن هوية ذات تاريخ وحاضر ومستقبل، وحضور حضاري وسياسي واقتصادي، بمصطلح «الشرق الأوسط» الذي لا يحمل هوية معينة ولا يستشير انتماء معيناً ذا قيمة ذاتية، نستطيع أن نباشر تفحص الجوانب المادية القطاعية من محاولة إلباس العرب هوية مزيفة لا مضمون لها ولا تاريخ ولا حاضر، وبالتأكيد لا مستقبل لأنها تتحدى المنطق وحقائق الحياة.

التجارة الخارجية: بالرغم من ارتفاع الناتج المحلي والقومي الاجمالي الاسرائيلي فوق نظيره في أي من الأقطار العربية (عدا المملكة العربية السعودية)، إلا أن السوق الاسرائيلية لن تمتص من الانتاج السلعي والخدمي العربي بقدر ما تستطيع الأسواق العربية أن تمتص من الإنتاج الاسرائيلي، خاصة في مجال السلع الاسرائيلية المصنعة، من استهلاكية ووسيطة وترسملية، ومجال الخدمات التقانية والصحية والترويحية. فالإنتاج العربي (باستثناء النفط والغاز اللذين يمكن أن يكونا أبرز مستوردات إسرائيل من العرب) لا ميزة نسبية له في الأسواق الاسرائيلية إلا بالنسبة لبعض أنواع الخضار والفواكه والخيوط الصناعية، خاصة إذا استمرت إسرائيل في دعم أسعار إنتاجها الزراعي. (سنتناول فرص تصدير السلع المصنعة إلى إسرائيل تحت باب «الصناعة» أدناه). ونضيف أن فرص قيام الأسواق العربية باستيراد السلع كما الخدمات، من صناعية وزراعية وتقانية من خارج إسرائيل مفتوحة أمام هذه الأسواق وبشروط منافسة للسلع الاسرائيلية.

الصناعة: لا نستغرب أن ترغب إسرائيل في التخلص من بعض الصناعات المولدة لدرجة عالية من التلوث أو المحتاجة لمدخل عمالي كثيف ورخيص نسبياً، أو بعض الصناعات المستخدمة (بكسر الدال) لتقانة بسيطة غير متقدمة، بنقلها إلى أقطار عربية، خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى حد ما الأردن وربما لبنان أيضاً، دون أن يكون بمقدور الأقطار العربية أن تتبع نفس السياسة. وفي حال نجاح إسرائيل بالتخلص من بعض صناعاتها، وبالدخول بكثافة في علاقات «التعاقد من الباطن» مع منشآت صناعية عربية، فإن الأقطار المستقبلة لمثل هذه الصناعات والعقود ستنتهي بأن تكون خاسرة من جراء العملية، إذ إنها ستتعرض لمزيد من التلوث، وستحصل على صناعات متدنية التقانة وكثيفة الاستخدام للعمالة لا تفيدها في رفع مستواها الصناعي والتقاني. أما السلع العربية المصنعة فمجال تصديرها إلى إسرائيل محدود وسيقتصر على الأرجح على بعض

المنسوجات والسلع الجلدية وبعض الأدوات المطبخية ذات المستوى التقني المتوسط.

التدفقات المالية: ستكون المبادلات في هذا المجال أحادية التوجه في معظمها، إذ يتوفر العرب (خاصة بفضل العائدات النفطية) موارد مالية يمكن استثمارها جزئياً في إسرائيل ـ وإن كان هذا الاحتمال ضعيفاً الآن وسيظل كذلك لعدد من السنوات القادمة نظراً لتآكل الفوائض العربية بسبب ما استنزف منها بشكل خاص في حربي الخليج الأولى والثانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ و١٩٩٠ ـ ١٩٩١). ثم إن الاستثمار العربي في إسرائيل سيظل أكبر حجماً بكثير على الأرجح من نظيره الاسرائيلي في الاقتصادات العربية، إلا إذا قدمت أموال صهيونية من خارج المنطقة لذلك الغرض. على أن قيام العرب بالاستثمار في إسرائيل ليس الخيار الوحيد أمامهم ولا هو بالضرورة أفضل الخيارات. ففرص الاستثمار في المنطقة العربية واسعة وواعدة جداً خاصة إذا حل الاستقرار بثبات وغابت كلياً مخاطر التأميم ـ وهي على أي حال شبه معدومة حالياً.

لكن يبقى أن إسرائيل ستسعى حتماً لأن تصبح مركزاً مالياً رئيسياً (بل المركز المالي الرئيسي) في المنطقة بحيث تصب فيها موارد مالية عربية للتوظيف في نظامها المصرفي وسوق الأوراق المالية فيها، أو للمرور عبر «المحطة الاسرائيلية» إلى مجالات استثمار حقيقي (أو توظيف مالي) أكثر رحابة خارج المنطقة. وإذا حدث مثل هذا التطور فإن لبنان سيكون الخاسر الأكبر من آثاره السلبية لأنه كان قبلاً المركز المالي الرئيسي في المنطقة.

انتقال التقانة: يشتد التأكيد لدى الداعين إلى قيام «المشروع الشرق أوسطي» على ما تحظى به إسرائيل من تفوق تقاني نوعي على العرب في مجالات العلم والبحث والتطوير والتدريب (في حقول الطب والهندسة والزراعة والري وتحلية مياه البحر. . . الخ، وكذلك في حقول العلوم

الاجتماعية). وهذا صحيح. إلا أن اكتساب العرب للقدرة التقانية المتقدمة نشيط ومستمر خاصة عبر قيام عشرات الآلاف من الشبان العرب بالحصول على التعليم العالي في البلدان الصناعية. ونقطة الضعف العربية في مجال التقانة الرفيعة أنهم لم يقيموا قاعدة واسعة ومتقدمة للعلم والبحث والتطوير تستطيع امتصاص المهارات العربية المكتسبة في الخارج وتستطيع أن تحسن استخدامها.

لكن يبقى أن التقانة المتقدمة لن تظل بالضرورة حكراً على إسرائيل. ويدعي الباحث أن العرب يستطيعون تضييق الفجوة التقانية بينهم وبين إسرائيل خلال عقد من السنين إن لم يكن أقل من ذلك، إذا وضعوا السياسيات الملائمة وأقاموا المؤسسات اللازمة ووفروا الموارد المالية والتجهيزات الضرورية، وفوق ذلك إذا وفروا المناخ الصحي من انفتاح فكري وثقافي وسياسي لا غنى عنه لاكتساب القدرة التقانية الرفيعة.

يبقى أن نضيف أن هناك إمكانية للاستفادة من التميز التقاني الاسرائيلي في مجالات تحلية مياه البحر، واستخدام الطاقة الشمسية، واستخدام تقنيات ري مقتصدة بالمياه ومبرمجة بالحاسوب، وتنظيم وإطلاق البحوث الزراعية. لكن بالمقابل، فهذه المهارات جميعها تتوفر في قارات وبلدان أخرى وسيكون على إسرائيل أن تحتل موقعاً تنافسياً في مجال خدماتها التقانية. من حيث النوعية والسعر. فإذا ظلت إسرائيل تتمتع بميزة نسبية في المجال المذكور يصبح السؤال مبرراً: هل توازي الاستفادة العربية ما ستحصل عليه إسرائيل من فوائد بفضل تغلغل علمائها وفنييها في الأقطار العربية واجتذابهم لمشروعات عربية للتنفيذ بواسطة شركاتهم وتدريجياً توسيع مدى وجودهم وتغلغلهم؟ وإذا تم ذلك فهل تكون محصلة الحساب في مصلحة العرب، خاصة لما سيكون للتغلغل الاسرائيلي من أثر في إحلال الخبرات والمهارات الاسرائيلية محل العربية المتوفرة في المنطقة أو التي يمكن اجتذابها للعودة؟ ونضيف أن مثل هذا الاحلال سيعمل على إبطاء التطور العربي الذاتي في المديين المتوسط والطويل، وقد

يؤدي إلى حالة من الاستسهال والاسترخاء بدلاً من الاعتماد على النفس.

توفر المياه: تعاني إسرائيل عجزاً واضحاً في توفير المياه للأغراض المنزلية والاقتصادية. لذلك فعندما تتحدث عن «التعاون في مجال المياه» وينشر البنك الدولي والأسرة الأوروبية والمؤسسات العالمية أو الاقليمية المتخصصة بموضوع المورد المائي دراسات حول «التعاون الاقليمي» في مجال المياه فإن ذلك في الواقع لا يعني إلا أمرين: أولاً، التعاون في إقامة مشروعات تحلية مياه البحر، وهو مجال يكون دور إسرائيل فيه تقنياً، لا تمويلياً ولا إعادة للعرب لقسم مما تستغله إسرائيل من مياه عربية. ولا ريب أنها ستسعى إلى الحصول على نصيب كبير يفوق نسبياً مساهمتها التقنية، عدا أن تحلية المياه المالحة تشكل مجالاً يمكن للعرب ولجوه (وقد فعلوا على نطاق واسع جداً في منطقة الخليج العربي)، وكذلك يمكن لهم اللجوء إلى مصادر غير إسرائيلية للحصول على تقنيات تحلية أقل كلفة وأكثر كفاءة مما هو متاح حالياً في المنطقة العربية.

وثانياً، تعني إسرائيل «بالتعاون في مجال المياه» حصولها على مياه تدعى أنها فائضة من نهري النيل في مصر والليطاني في لبنان، وذلك بالإضافة إلى ما استولت عليه من مياه لبنانية، وسورية، وفلسطينية باطنية، وبالإضافة إلى ما استولت عليه من أنصبة الأردن وفلسطين من تجمع مياه نهري اليرموك والأردن.

نضيف في هذا المجال أنه إذا كان المقصود بالتعاون نقل المياه من تركيا عبر خطين أحدهما يحمل المياه إلى بلدان الخليج العربي العطشى والآخر إلى سورية والأردن وإسرائيل وفلسطين (أي الضفة الغربية والقطاع). فإن مشروع النقل هذا مرتفع الكلفة جداً وتعترضه مشكلات جغرافية وسياسية إلى جانب التمويل والتساؤلات حول «حساب الكلفة والمردود» للمشروع. على أن المشروع يبقى قابلاً للتحقيق من حيث توفر المياه الفائضة في ترتيب إمكانية إيصالها إلى المشرق العربي، إذا تم تدبر

المسائل الجغرافية والتمويلية وكان حساب الكلفة والمردود إيجابياً.

على أن لهذا المشروع كما تتصور إسرائيل تصميمه الهندسي اللوجستي جانباً مقلقاً وخطيراً بالنسبة للعرب. فإسرائيل ترغب في تخزين المياه التركية الوافدة بالأنبوب الغربي في بحيرة طبرية في شمال فلسطين المحتلة، على أن توزع من هناك حصص الضفة والقطاع والأردن، وحصة إسرائيل نفسها. وهذا يعني أن تكون امدادات الضفة والقطاع والأردن تحت رحمة إسرائيل ورهينة أغراضها وضغوطها السياسية والاقتصادية، بل والعسكرية.

توفر الأرض للتوسع الزراعي: يكمن مجال التعاون هنا في توفير المدخلات الضرورية لتشجيع التوسع والتنويع الزراعي في الأقطار العربية ذات الإمكانات الواسعة غير المستغلة إلى المدى الممكن، مثل السودان وسورية ولبنان والعراق والمغرب وتونس. والمدخلات ذات الشأن هي الموارد المالية الاستثمارية والتشغيلية، والتقنيات الملائمة، والبحث الزراعي والإرشاد الزراعي وما إلى ذلك من مؤثرات في المهارات البشرية الانتاجية والتخزينية والتوزيعية المطلوبة. ويمكن لإسرائيل ضمن حدود كمية في هذا المجال تقديم مساهمات تقنية بالنسبة للري وتنويع الزراعات والإرشاد والبحث الزراعي. ومع حاجة معظم الاقتصادات العربية لمثل هذه المهارات المطلوبة إلا أنها ليست غائبة كلياً. ويمكن بقدر من التعاون والتكامل وتبادل المعرفة بين الأقطار العربية سد قسم يذكر من الفجوات القائمة حالياً.

ثم إن الحصول على التدريب في المهارات غير المتاحة إلى مدى واف داخل الأقطار العربية أو بعضها ممكن بفضل منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالنشاط الزراعي - وهي متعددة - إضافة إلى إمكان اجتذاب الخبرات العربية الرفيعة المهاجرة، أو السعي إلى تعاون حكومات بلدان نامية غير عربية نجحت في تطوير أنواع معينة من الزراعات بشكل

درامي، كالقمح والأرز وما إليهما.

يتضح من العرض والتحليل السابقين ـ على اقتضابهما بالنسبة لاتساع الموضوع وتشعب جزئياته، وبالرغم من كونه يبدو انطباعياً إلى حد ما لأن المجال لا يتسع لتقديم أدلة رقمية واستقرائية تؤيد الاستنتاجات ـ إن إسرائيل هي الفريق المرشح للافادة العظمى من قيام المشروع الشرق أوسطي وانخراط العرب فيه. فإذا حصل مثل هذا الانخراط فإنه يعني صيرورة إسرائيل مركز الثقل الاقتصادي المسيطر في مجالات حيوية متعددة. وإذا أضفنا إلى ذلك كون إسرائيل حالياً مركز الثقل العسكري الكاسح، تتضح لدينا صيرورة إسرائيل «امبريالية أقليمية» تستطيع أن تسيطر، بفضل موقعها الذاتي الجغرافي والاقتصادي/ الثقافي والسياسي والعسكري، على القرارات العربية السياسية عبر استخدام ما سيتيحه ذلك الموقع من قوة وتفوق أو من إمكانية إبتزاز وتخويف ـ خاصة بما تتمتع به من دعم قوي متعدد الجوانب من الولايات المتحدة.

نستطيع الخروج بعدد من التوقعات العامة مما سبق من عرض وتحليل (وكنا قد وعدنا بذلك في مطلع البند الحالي)، نقدمها بإيجاز:

أ) خطر الحاق الاقتصاد العربي بالاقتصاد الاسرائيلي إلى مدى ملموس وإن لم يكن كلياً: أي إنه خطر قيام تبعية «انتقائية» ولكن في مجالات متعددة.

ب) خطر تعطيل أو على الأقل إبطاء التنمية العربية بسبب ما سينجم عن العلاقات في القطاعات والمجالات التي حددناها وتناولناها بقدر من العرض والتحليل.

ج) خطر الهيمنة على الجسم السياسي والمجتمع والاقتصاد العربي جميعها معاً، وتهميشها، والحد من قدرة الأقطار العربية على اتخاذ قراراتها بقدر مقبول من الاستقلالية دون ردع أو ابتزاز إسرائيلي.

د) خطر ازدياد ضغط السلطات العربية الحاكمة على شعوبها في ظل اتكائها على إسرائيل كعامل «ضبط وردع» لأية تحركات رئيسية في مجال ممارسة المشاركة السياسية والحرية وحقوق الإنسان، وفي مجال مقاومة التطبيع مع إسرائيل.

هـ) إضعاف الحضور العربي على الصعيد الدولي ـ بصفته حضوراً يعبر عن هوية وشخصية عربية، وحزمة مصالح وتطلعات وحقوق عربية تشكل معاً المصير العربي ومستقبل التوق والسعي إلى التجدد الحضاري القومي، ونموذج ما من نماذج الوحدة العربية.

في ظل هذه التوقعات التي نعتقد أن القارئ المتمعن يستطيع، بقليل من التأمل الهادئ والتحليل الموضوعي، أن يستشرف مدى أهميتها وخطورتها للوطن وللشعب العربي، لا يسعنا إلا إبداء الاستغراب الشديد لقيام معظم الحكام العرب وقسم كبير من المفكرين العرب بالهرولة المذلة سعياً إلى اللحاق بموكب «مشروع الشرق الأوسط». فإذا كان المبشرون بهذا المشروع من دول صناعية ومؤسسات دولية، إلى جانب إسرائيل، يدركون، وبحق تماماً، أن المشروع يخدم أهدافهم للسيطرة على العرب وجوداً وسياسة وأمناً واقتصاداً وموارد مالية وطبيعية (من نفط ومياه وسواهما)، فماذا يبرر التهافت والترامي العربي في الركض وراء المشروع دون تبصر بإنه في معظم عناصره يمثل سراباً خادعاً بالنسبة للمصالح العربية؟ وماذا يبرر مشاركة العرب في عملية تهميش ثم إلغاء لهويتهم العربية، أو على الأقل «كنسها تحت السجادة؟» لا نستطيع أن نجد السبب في هذه المفارقة الفاضحة، سوى أن نقول أنه الأنانية القصيرة النظر بل الساذجة، وعدم التفكير المستقبلي المسؤول والوافي بدلالات المشروع الخطيرة، وبالتالي في هزال وضبابية الوعي العربي بما يحمله المشروع معه من تهديد مخيف للمصير العربي بكل جوانبه.

معنى هذا إذن هو وجوب تعميق وتوسيع الوعي العربي عبر حملة

توعية واسعة وقوية ومتصلة ينهض بها المثقفون الملتزمون بأهداف الأمة العربية ومصالحها، ووسائل الإعلام، ودور البحث والنشر، والمؤسسات التربوية، وسائر عناصر المجتمع المدني الأخرى.

من هنا كان تبرير جعل التصدي للمشروع الشرق أوسطي خاتمة أوجه التحرك العربي من أجل مجابهة الهاجس التنموي للمستقبل ـ والمشروع لا يعدو أن يكون أحد هواجس الأمة وليس هاجسها الوحيد. فإذا كنا قد خسرنا الماضي وأضفنا إليه الحاضر علينا على الأقل أن نعمل بكل قوانا على تحصين المستقبل.

❀ ❀ ❀

يبقى أن نضيف أن التحرك ـ إذا انطلق في مجالات العمل الثمانية التي أشرنا إليها في ختام القسم الحالي من الورقة، ليس في ذاته دليلاً أن المسار الانمائي سيكون خلواً من العثرات والمكامن والتعرجات، وأنه سيكون قصيراً ومأمون النتائج. فطبيعة مجالات العمل ومضامينها المتشعبة وما تتطلبه من مفاهيم وتوجهات وتحركات معقدة تبين أن التحرك لا بد له من جهود وصبر ومثابرة وتصميم، وبالتالي من نضال شاق ووقت طويل. ويبدو لنا أن لا مفر من الاستنتاج أن التحرك بنجاح، وإن انطلق في المجالات المبينة، لا بد له من سنوات طويلة لا نعتقد أنها ستكون متاحة في المدى الزمني المتوسط ـ أي حتى نهاية القرن العشرين مثلاً.

على أن القدرة على التحرك بنجاح تظل متوفرة للأمة العربية إذا هي صممت على ذلك وأقدمت عليه بعزم وتعاون، وإن كان ذلك سيتطلب فترة زمنية لا نرى إنها ستقل عن عقد من السنين. ولعل التحدي المصيري الذي يمثله القصور التنموي بدلالاته السياسية والثقافية والأمنية إلى جانب الاقتصادية والتقانية، من شأنه أن يحرك القوى الكامنة في النفس العربية، وأن يولد دينامية عربية جديدة في وجه دينامية المشروع الشرق أوسطي بما ينطوي عليه هذا من أخطار للأقطار العربية فرادى

ومجتمعة. فلسنا إذن ننتهي بتشاؤم مطلق إذا سجلنا تحفظاً بالنسبة لسرعة تصحيح المسار التنموي. فأي أمل ولو قام على أساس صلب لاحظ له بالتحقق إلا في مدى زمني طويل. وسيكون أساس مثل هذا الأمل هو وضع ثقتنا بالشبان والشابات العرب ذوي الإدراك السليم المتجسد في قلقهم وتوقهم لحقوق الإنسان وللديموقراطية وللحرية والتنمية الشمولية، وللتكامل العربي، على اعتبار أن مصير وطنهم ومصلحته ومصيرهم هم بالذات ومصالحهم في المدى المتوسط والطويل، لن تكون مطمئنة دون تحقيق هذه الأغراض. ونستطيع الاعتقاد أن إدراك جيل الشباب لوجوب اشتراكهم الواسع والجاد في مجالات العمل العلاجي والتصحيحي للوضع العربي يشكل حافزاً قوياً للعمل من أجل إحداث تبدل سياسي واجتماعي وبنيوي ملائم، وتنمية بشرية مرموقة. ونستطيع بقدر من الأمل أن نعتمد عليهم في أن ينهضوا بما عجزت الأكثرية الساحقة من آبائهم وأمهاتهم عن النهوض به. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشباب العربي عندئذ سيرفض أن يرث المستقبل المظلم والعاثر الذي سيورثه إياه الحاضر التعيس إذا لم يخضع هذا الحاضر لتحول جذري[٣٨].

ملحق

جدولة تظهر تراتبية ست مجموعات من البلدان النامية بالنسبة لمؤشرات مختارة من عناصر التنمية البشرية (نزولاً من «١» وهو الأفضل إلى «٦» وهو الأسوأ)

المرتبة / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا باستثناء الهند	شرق آسيا باستثناء الصين	جنوب شرق آسيا	امريكا اللاتينية والكاريبي
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	٦	٤	٥	١	٣	٢
معدل النمو السكاني (بالمئة) ١٩٦٠ ـ ١٩٩٢	٥	٦	٤	١	٢	٣
وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	٥	٣	٦	١	٤	٢
انتشار وسائل منع الحمل (المعدّل)	٦	٤	٥	١	٣	٢
نسبة القوة العاملة للسكان (بالمئة)	٣	٥	٤	١	٢	٣
منها: للنساء (بالمئة)	٣	٦	٥	١	٢	٤
نسبة القوة العاملة في الزراعة (بالمئة) ٩٠ ـ ٩٢	١	٤	٣	٦	٢	٥
نسبة القوة العاملة في الصناعة (بالمئة) ٩٠ ـ ٩٢	٦	٣	٤	١	٥	٢
نسبة القوة العاملة في الخدمات (بالمئة) ٩٠ ـ ٩٢	٥	٢	٤	٣	٤	١
الاعتماد على استيراد الأغذية (بالمئة من المجموع المستهلك) ٦٩ ـ ٧١	١	٤	٢	ـ	٣	ـ
الاعتماد على استيراد الأغذية (بالمئة من المجموع المستهلك) ٨٨ ـ ٩٠	٢	٥	٣	ـ	١	٤
نصيب الفرد من إنتاج الغذاء (الرقم القياسي بعام ٩٠)	٦	٣	٤	٥	١	٢
الأراضي الصالحة للزراعة (٪ من المساحة الاجمالية)	٤	٥	١	٦	٢	٣
الأراضي المروية (٪ من الصالحة للزراعة)	٦	٣	١	٢	٤	٥
مصادر المياه المتجددة (بالمئة)	٢	٦	٤	٥	٢	١
السحب من المياه العلية (بالمئة من الموارد)	٢	٥	٤	٤	٢	٣

ملاحظات: عند تعادل حجم المؤشر تتعادل المرتبة. (في هذه الحالات يقل تسجيل المراتب فيصبح ١ ـ ٥ أو ١ ـ ٤ بدلاً من ١ ـ ٦). إشارة « ـ » تعني عدم توفر البيانات

ملحق (تابع)

المرتبة / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا باستثناء الهند	شرق آسيا باستثناء الصين	جنوب شرق آسيا	امريكا اللاتينية والكاريبي
الحصول على الخدمات الصحية (بالمئة من السكان) ٨٥ ـ ٩١	٦	٤	٥	١	٣	٢
المياه المأمونة للحضر (بالمئة) ٨٨ ـ ٩١	٥	٢	٤	١	٦	٣
المياه المأمونة للريف (بالمئة) ٨٨ ـ ٩١	٥	٣	١	٢	٤	٣
الصرف الصحي (بالمئة) ٨٨ ـ ٩١ للحضر	٦	٣	٢	١	٥	٤
الصرف الصحي (بالمئة) ٨٨ ـ ٩١ للريف	٤	٥	٦	١	٢	٣
السعرات الحرارية يومياً (٪ من الاحتياجات) ٨٨ ـ ٩٠	٦	١	٥	٢	٤	٣
الانفاق العام على الصحة (٪ من الناتج الاجمالي) ١٩٦٠	٣	٢	٤	٥	٤	١
١٩٩٠	٢	١	٤	٣	٥	٣
مجموع الانفاق العام والخاص على الصحة (٪) ١٩٩٠	٢	٣	٤	١	٥	٣
عدد السكان لكل طبيب ١٩٩٠	٦	٣	٤	١	٥	٢
عدد السكان لكل ممرضة ١٩٩٠	٦	٥	٤	١	٢	٣
الانتساب للتعليم الابتدائي (٪) ١٩٩٠	٥	٤	-	١	٢	٣
الانتساب للتعليم الثانوي (٪) ١٩٩٠	-	٢	-	١	٣	٤
الانتساب للتعليم العالي (٪) ١٩٩٠	٦	٣	٥	١	٤	٢

ملحق (تابع)

المرتبة / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا باستثناء الهند	شرق آسيا باستثناء الصين	جنوب شرق آسيا	امريكا اللاتينية والكاريبي
متوسط سنوات الدراسة (٢٥ سنة فأكثر) ٩٢	٦	٤	٥	١	٣	٢
معرفة القراءة والكتابة (١٥ ـ ١٩ سنة): ذكور ٩٢	٥	٤	٦	١	٢	٣
معرفة القراءة والكتابة (١٥ ـ ١٩ سنة): إناث ٩٢	٥	٤	٦	١	٢	٣
معرفة القراءة والكتابة (لدى الكبار) ١٩٧٠	٤	٢	٥	-	٢	١
١٩٩٢	٣	٢	٤	-	١	١
خريجو التعليم العالي (٪ من الفئة العمرية الملائمة) ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠	٥	٣	٤	-	١	٢
خريجو الكليات العلمية (٪ من جميع الخريجين) ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠	٤	١	٥	-	٣	٢
العلماء والفنيون (لكل ١٠,٠٠٠ نسمة) ٨٦ ـ ٨٩	-	٤	٥	١	٣	٢
الانفاق العام على التعليم (٪ من الناتج القومي الاجمالي ١٩٩٠	-	١	٤	٣	٢	٢
الانفاق العام على التعليم الابتدائي والثانوي (٪ من جميع مستويات التعليم (٪) ١٩٩٠	-	٣	٢	١	٢	٤
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار) ١٩٩٢	٥	٣	٦	١	٤	٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (دولار) حسب تعادل القدرة الشرائية ١٩٩١	٦	٤	٥	١	٣	٢
نسبة الدين الخارجي لعام ١٩٩١ بالمئة للناتج القومي الاجمالي	٤	٦	٣	١	٢	٥

ملحق (تابع)

المرتبة / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا باستثناء الهند	شرق آسيا باستثناء الصين	جنوب شرق آسيا	امريكا اللاتينية والكاريبي
المساعدات الانمائية الرسمية المستلمة ١٩٩٢	٦	٣	٢	١	٥	٤
نسبة المساعدات للناتج القومي (٪) ١٩٩٢	٥	١	٤	ـ	٣	٢
النسبة المخصصة للنواحي الاجتماعية (٪) ٨٩ ـ ٩١	٤	٦	٥	٢	١	٣
النسبة المخصصة للمعونة الانسانية (٪) ٨٩ ـ ٩٢	٥	٢	١	٦	٣	٤
نسبة الاستيراد للتصدير (بالمئة) ١٩٩١	٥	٦	٢	١	٣	٤
الانفاق العسكري (٪ من الناتج المحلي) ١٩٦٠	١	٣	ـ	ـ	ـ	٢
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٣	٦	٥	٤	٢	١
الانفاق العسكري (٪ من الواردات) ١٩٩١	٢	٣	٤	ـ	٢	١
الانفاق العسكري / التعليم والصحة (٪) ١٩٦٠	١	٤	٦	٥	٣	٢
١٩٦٠ ـ ١٩٩١	٢	٥	٦	٣	٤	١
الكتب المنشورة (لكل ١٠٠ ألف نسمة) ٨٨ ـ ٩١	٥	٢	٤	ـ	٣	١
أجهزة الراديو (لكل ١٠٠ نسمة) ١٩٩٠	٥	٣	٤	٤	٢	٥
سيارات الركاب (لكل ١٠٠ نسمة) ٨٩ ـ ٩٠	٤	٣	٦	٢	٥	١
مكاتب البريد (لكل ١٠٠ ألف نسمة) ١٩٩١	٦	٥	٤	١	٢	٥
عدد مشاهدات السينما سنوياً للشخص ٨٨ ـ ٩١	ـ	٢	ـ	١	ـ	٣
الصحف اليومية (لكل ١٠٠ نسمة) ١٩٩٠	٥	٣	٥	١	٤	٢
أجهزة التلفزيون (لكل ١٠٠ نسمة) ١٩٩١	٥	٢	٦	٢	٤	١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤** (نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤) جدول ٥١ ص ٢٠٧ ـ ٢١٨ والجداول الفرعية المتضمنة البلدان كلا بمفرده، رقم ٢ ـ ٢٧، ص ١٣٢ ـ ١٨٣.

الهوامش

(١) ـ حاول الكاتب الحالي تقديم منظور للتنمية أكثر إسهاباً وتمعناً في كتابات سابقة متعددة من كتب وبحوث في مجلات علمية متخصصة، على أنه يكتفي بالقدر الحالي من التوصيف لأغراض هذه الورقة.

(٢) ـ نشر مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي كلا من تقريري عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤ في العامين نفسيهما. ويحسن بنا التذكير أن ما يقدمه هذان التقريران من معلومات مستقى من مصادر وطنية رسمية، ومن مصادر دولية شملت واحداً وثلاثين مصدراً معظمها يقع ضمن هيكلية الأمم المتحدة.

(٣) ـ الأرقام التي استندنا إليها في تحديد المرتبات مأخوذة في أكثريتها الساحقة من جدول ٥١ «مجاميع مؤشرات التنمية البشرية بحسب الأقاليم» في التقرير المشار إليه سابقاً لعام ١٩٩٤، ص ٢٠٧ ـ ٢١٤. أما التفاصيل فتسجلها الجداول ٢ ـ ٢٧، ص ١٣٢ ـ ١٨٣. ونشير لاحقاً لمصادر أخرى.

(٤) ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، يقدر حجم قوى العمل العربية على أنه ٦٦ مليوناً لعام ١٩٩٢، أي أنه يشكل نحو ٢٨ بالمئة من مجموع السكان وهو ٢٣٦ مليوناً. انظر ص ٩ في التقرير الموحد ١٩٩٣ ذاته. (سنشير لاحقاً إلى هذا التقرير بتعبير التقرير الموحد. . . للاختصار). وبالنسبة لاحتساب حجم البطالة فقد اعتمدنا الأرقام في التقرير الموحد ١٩٩٣ وكذلك أرقام العمالة (قوة العمل العربية) ونسبتها إلى كل من مجموعات البلدان النامية كما يسجلها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، بعد أن احتسبنا الرقم الوسطي (غير الموزون) لنسب العمالة. واعتبرنا الفرق بين الرقم الوسطي ونسبة قوة العمل العربية إلى مجموع السكان العرب على أنه يمثل البطالة.

(٥) ـ المعلومات بالنسبة للأمية مستقاة من جداول البلدان بمفردها في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (رقم ٢ ـ ٢٧) وقد احتسب حجم الأمية بطرح نسب الكبار الذين يمتلكون «معرفة القراءة والكتابة» من مجموع السكان، ثم أضيفت إلى الحاصل نسبة من هم دون سن مباشرة الدراسة في مجموع السكان، وهكذا تم التوصل إلى نسبة الأمية في مجموع السكان.

(٦) ـ لا تتوفر معلومات موثوقة للأكثرية الساحقة من الأقطار العربية (إن لم نقل كلها) حول نمط توزيع الدخل والثروة داخل الأقطار. على أن لدينا ما يكفي من المؤشرات للتدليل على صحة مقولتنا بالنسبة لنمط التوزيع بشكل تعميمي.

(٧) ـ بلغ مجموع الاستثمار التراكمي للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ ضمناً ١,٣٨٨,٠٠٠ مليوناً من الدولارات الأمريكية (١,٣٨٨ بليوناً أو ملياراً) أو في المتوسط ١٠٦,٨ مليار سنوياً، بموجب الاحصاءات المسجلة في التقرير الموحد للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣

(٨) ـ المؤلفون هم: Clark Kerr, John T. Dunlop, Frederick Harbison, and Charles A.. Myers في كتابهم *Industrialism and Industrial Man* (نشر الكتاب في Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1960.)

(٩) ـ المصادر: لعام ١٩٧٠ Yusif A. Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford University Press, Oxford, 1982).

ولعام ١٩٨٠، التقرير الموحد ١٩٨٢، جدول رقم ٢/ ٢ في «الملاحق الاحصائية».

ولعام ١٩٩٠، التقرير الموحد ١٩٩٢، جدول رقم ٢/ ٦ في «الملاحق الاحصائية».

ولعام ١٩٩٢، التقرير الموحد ١٩٩٣، جدول رقم ٢/ ٤ في «الملاحق الاحصائية».

(١٠) ـ التقرير الموحد ١٩٩٣، ص ٩.

(١١) ـ يوسف صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ بالنسبة لعام ١٩٧٠، والتقرير الموحد ١٩٩٢. جدول رقم ٢/ ١ في «الملاحق الاحصائية» بالنسبة لعامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ والتقرير الموحد ١٩٩٣ جدول رقم ٢/ ٢ في الملاحق الاحصائية بالنسبة لعام ١٩٩٢.

(١٢) ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ سبق ذكره، جدول ٥١ ص ٢٠٩.

(١٣) ـ بالنسبة للانتاج، نعتمد على التقرير السنوي للمنظمة الدولية للتغذية والزراعة (FAO) للسنوات ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢، وهو *Production Yearbook* وبالنسبة للاستيراد، انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، جدول رقم ٥١ ص ٢٠٩.

(١٤) ـ التقرير الموحد ١٩٩٣، جدول رقم ٣/ ٨ في «الملاحق الاحصائية». والمبلغ يمثل هبوطاً في قيمة الاستيراد خلال عقد الثمانينات.

(١٥) ـ اعتمدت أساساً في هذا البند (بشكل مكثف جداً وانتقائي) على كتابي التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي (ناشر الترجمة عن الانكليزية هو مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ١٩٩٢)، المبحث الثاني في الفصل الرابع، ص ١٩٢ ـ ١٩٩.

(١٦) ـ التقرير الموحد ١٩٩٣، جدول رقم ٧/ ٣ وجدول رقم ٧/ ٧ في «الملاحق الاحصائية». والمصدر يسجل مقارنة للمبالغ بالأرقام المطلقة ثم بالنسبة المئوية للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢.

(١٧) ـ تتضح صحة هذا التعميم من مراجعة فصل «التجارة والمدفوعات»، والجداول ذات العلاقة في «الملاحق الاحصائية» في التقرير الموحد، خاصة بالسنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ ضمناً.

(١٨) ـ هذه المعلومة مستقاة من الأعداد السنوية منذ ١٩٨٩ ولغاية ١٩٩٣ ضمناً للمرجع التالي: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم** والجداول ذات العلاقة في ملحق «مؤشرات التنمية في العالم» في التقارير السنوية.

(١٩) ـ يتوجب التوضيح بأن مجموع المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة للدول العربية المتلقية للمساعدات بلغ (في عام ١٩٩١) ٩,١ مليار دولار، أي ٤,٢ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتلقية للمساعدات. أما في عام ١٩٩٢ فبلغت المساعدات ٥,٩ مليار دولار أي ١,١ بالمئة من الناتج القومي للبلدان المتلقية للمساعدات. (المصدران المعتمدان لاحصاءات المعونات الانمائية الرسمية هما: (١) **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**، جدول رقم ٥١ وكذلك جدول رقم ١٩ بالنسبة لتفاصيل الاحصاءات عن البلدان العربية كل بمفرده، و(٢) **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤**، جدول رقم ١٩ في ملحق «مؤشرات التنمية في العالم».

(٢٠) ـ مجموعة المؤسسة العربية المصرفية، **النشرة الفصلية الاقتصادية والمالية**، (البحرين) العدد الثامن والعشرون، حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ٧ «العالم العربي بالأرقام». والجدول يشمل جميع الأقطار العربية والأرقام فيه مستقاة من «جداول الديوان: إحصائيات الديون الخارجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ ١٩٩٣». ومجموع الديون بموجب **النشرة** لعام ١٩٩٢ هو ٢١٨,٦ مليار دولار.

(٢١) ـ **التقرير الموحد ١٩٩٣**، جدول رقم ١٨,٧، وجدول رقم ٢/٢ في «الملاحق الاحصائية» بالنسبة لخدمة الدين، والناتج المحلي المعتمد لاحتساب عبء خدمة الدين، على التوالي. أما البلدان المشمولة **بالتقرير الموحد ١٩٩٣** على أنها مدينة للخارج فلا تتضمن البحرين، ليبيا، الكويت، السعودية، العراق، الامارات العربية المتحدة، وقطر. ولهذا فإن جدول رقم ٢٢/٧ في «الملاحق الاحصائية» في **التقرير الموحد ١٩٩٣** يسجل إجمالي الديون على أنه ١٥٥,٨ مليار دولار فقط. والفرق بين هذا المجموع وذاك الذي سجلناه قبلاً في الهامش السابق يفسره عدم شمول الرقم الأصغر ديون الأقطار المستثناة من **التقرير الموحد ١٩٩٣**.

(٢٢) ـ المصدر ذاك المسجل في هامش رقم ٢٠.

(٢٣) ـ قدر الاقتصاد علي خليفة الكواري مجموع العجز في الموازنات العامة للأقطار الأعضاء في مجلس تعاون دول الخليج العربية للأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧ بنحو ٧٠ مليار دولار أمريكي. انظر: «تعليق على ورقة الدكتور عبد الله القويز» حول «تحرك مجلس التعاون في مجال الاستثمار» المقدم في ندوة حول «طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون في الخليج»، عقدت في دبي، الامارات العربية المتحدة، ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ولا بد أن العجز قد ارتفع بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٨٧.

(٢٤) ـ انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام الثامن ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م**. على أن المنظمة توقفت في التقارير السنوية اللاحقة عن وضع تقدير للموجودات الخارجية. بالمقابل، نشر تقدير أكبر بكثير لحجم الموجودات العربية في الخارج وهو ٨٠٠ مليار دولار، وذلك في محاضرة ألقاها الاقتصادي حسن عباس زكي في أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ونشرت جريدة **الحياة** اللندنية أبرز ما فيها بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤، ص ١١. على أن الباحث الحالي يستبعد كثيراً أن يكون الرقم الأخير موثوقاً بالنظر

لتآكل حجم الموجودات الخارجية العربية منذ عام ١٩٨٦.

(٢٥) ـ انظر: يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، سبق ذكره، الفصل الثاني، «نموذج التبعية: الوعد والمحدودية والاستدراكات».

(٢٦) ـ الكتاب المشار إليه هو: Joseph A. Schumpeter *The Theory of EconomicDevelopment* (Harvard University Press, 1949). كان النص الأصلي للكتاب قد ظهر بالألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم ترجم ونشر عدة مرات بالانكليزية.

(٢٧) ـ عبر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن المقولة المعنية في **فلسفة الثورة**، وهو كتيب صدر عام ١٩٦٢ عن وزارة الأعلام ونشر باللغتين الانكليزية والفرنسية كذلك.

(٢٨) ـ استخدمت هذا التعبير عنواناً لأحد فصول كتابي **سياسات النفط العربي في السبعينات: فرصة ومسؤولية** (نشرت المؤسسة العربية للدراسات والنشر هذه الترجمة للكتاب عن الأصل الانكليزي، بيروت ١٩٨٤. وكان الكتاب قد صدر أصلاً عن دارين هما: The Johns Hopikns University Press و Croom Helm عام ١٩٨٣).

(٢٩) ـ انظر مثلاً ما أدلى به كل من وزير النفط السعودي ووزير نفط الإمارات العربية المتحدة، ووزير النفط العراقي في حينه في تصريحات لكل منهم، مما يؤكد ما أوردناه في النص. الاقتباسات الحرفية من تصريحات الوزراء المشار إليهم مثبتة، مع ذكر مصادرها الأصلية، في كتابي: **سياسات النفط العربي في السبعينات...**، الفصل الثالث، ص ١٥٤ ـ ١٥٧ وهامش رقم ٥٦ في نهاية الفصل. وفي تصريح أكثر صراحة ووضوحاً لوزير النفط السعودي عندئذ (الشيخ أحمد زكي اليماني) قال فيه بالحرف الواحد مشيراً إلى برنامج توسيع الطاقة الانتاجية السعودية: إن البرنامج «ليس في الحقيقة في مصلحتنا، إنه في مصلحة الغرب فحسب». (انظر مجلة *TIME* الامريكية الاسبوعية، عدد ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٨).

(٣٠) ـ انظر: يوسف صايغ، «الكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية»، في: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول الذي عقد في أبو ظبي**، الإمارات العربية المتحدة، في ٤ ـ ٨ آذار/مارس ١٩٧٩، المجلد الأول (الكويت ١٩٧٩). وقد نشرت الوقائع بالكامل في أربعة مجلدات وباللغات العربية والانكليزية والفرنسية.

(٣١) ـ انظر: يوسف صايغ «Arab Economic Integration: The Poor harvest of the 1980's» وهي ورقة قدمت في مؤتمر نظمه «مركز الدراسات العربية المعاصرة» في جامعة جورجتاون (واشنطن) في نيسان/ابريل ١٩٩٢، لتقييم ما تم خلال عقد الثمانينات من تطورات في مجال التكامل والاندماج الاقتصادي بين الأقطار العربية. وقد نشر نص الورقة بالكامل بالانكليزية في **مجلة بحوث اقتصادية عربية** التي تصدرها الجميعة العربية للبحوث الاقتصادية، في عدد خريف ١٩٩٣، ص ٤٨ ـ ٨٣.

(٣٢) ـ كان للباحث الحالي شرف الإشراف على إعداد الأوراق الست والعشرين التي قدمت إلى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان، الأردن، في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ والمخصص كلياً للشؤون الاقتصادية العربية مع تركيز على «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». وكنت من قبل قد كلفت بإعداد صيغة «الاستراتيجية» يعاونني في ذلك الاقتصاديان محمود عبد الفضيل وجورج قرم. وكانت فكرة

إعداد الاستراتيجية وأوراق المؤتمر للأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي ولعبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، اللذين كلفاني بمهمتي صياغة الاستراتيجية والاشراف على إعداد أوراق المؤتمر ورئاسة تحريرها. ومن الجدير بالذكر ان عبد الحسن زلزلة قام بصياغة «الميثاق» ومحمد محمود الإمام بصياغة خطة التنمية للقطاع المشترك المنبثقة عن الاستراتيجية.

(٣٣) ـ عالج الكاتب الحالي هذه الفكرة بتوسع في كتابه **التنمية العصية**. . . الفصل الرابع.

(٣٤) ـ سعيد النجار، محرر، **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية** (صندوق النقد العربي، أبو ظبي ـ الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٠).

(٣٥) ـ انـظـر: *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, A Bank Policy Research Report*, by a team led by John Page (Oxford University Press 1993).

(٣٦) ـ راجع: **الندوة**، نشرة منتدى البحث الاقتصادي للبلاد العربية، إيران، وتركيا، *Forum Newsletter*، القاهرة، المجلد الأول العدد الثاني، أيار/مايو ١٩٩٤ من أجل عدة مقالات وعروض لكتب حول «دور الحكومة في اقتصاد عالمي متغير»، خاصة:

(أ) ـ مقال Douglas C. North بعنوان «الاقتصاد المؤسسي الجديد والتنمية»،

(ب) ـ دراسة قيد التحضير يقوم بها أحمد جلال وماري شيرلي من قسم التمويل وتنمية القطاع الخاص في البنك الدولي حول «تغير دور الدولة: إصلاح القطاع العام والتخصصية»، وكان يتوقع الانتهاء من الدراسة في نهاية عام ١٩٩٤،

(ج) ـ عرض لكتاب **معجزة دول شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسة العامة** (انظر الهامش السابق)،

(د) ـ عـروض لـكـتـاب: John Waterbury, *Exposed to Innumerable Delusions* (Cambridge University Press, 1993)

(هـ) ـ أخـيـراً، عـرض لـكـتـاب: Ha - Joon Chang: *The Political Economy of Industrial Policy* (St. Martin's Press, New York, 1994)

وجميع هذه المراجع إضافة إلى افتتاحية نشرة **الندوة** تتناول أهمية دور الحكومة الاقتصادي وتدخلها المشروع لدفع عملية التنمية قدماً. وإن دلت هذه الأدبيات على شيء فهي إنما تدل على تزايد الوعي والإدراك لمشروعية دور السياسات والمؤسسات الرسمية في تدخل الدولة/ الحكومة، خلافاً للتوجه الفكري السابق للموجة الأخيرة من الأدبيات الذي كان يقول بضغط دور الدولة إلى الحد الأدنى الممكن، وإن «أفضل حكومة هي تلك التي تمارس أقل قدر من الحكم».

(٣٧) ـ هناك تراكم ضخم من المراجع التي تبشر بمزايا وفوائد المشروع الشرق أوسطي، لعل أقدمها بالنسبة لموضوعنا هو كتاب ملون يتضمن مخططات ورسوماً بيانية و«أشكالاً» و«أرقاماً»، أصدرته مؤسسة إسرائيلية في عام ١٩٧٠ ووزعته على نطاق واسع، وهو بعنوان *The Middle East in the Year 2000*. على أن السنوات الست أو السبع الماضية شهدت صدور

عدد من الدراسات الجديدة التي تروج لذلك المشروع، نجملها في مجموعات لتعذر تخصيص الفسحة الكافية لكل من مفرداتها بنفسه. ونشير إلى أن عدداً كبيراً منها صادر عن جهات إسرائيلية الجنسية أو إسرائيلية التوجه:

(أ) Gideon Fishelson, ed., *Economic Cooperation in the Middle East* (Westviw Press, Boulder, Colorado, 1989).

(ب) ـ حوالي ١٥ ورقة قدمت في ثماني ندوات متتالية واحدة كل ربع سنة خلال سنتين ووضعها في الغالب إسرائيليون أو يهود أمريكيون وبعض العرب ممن شاركوا في الندوات. وكانت الندوات تحت مظلة وبرعاية «معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأدنى» (وهو جزء من «مدرسة جون ف. كندي للحكم في جامعة هارفرد»، وتم نشر نتائج الأوراق والمناقشات في تقرير صدر عام ١٩٩٣).

(ج) ـ دراسات متعددة وضعها قسم «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في البنك الدولي بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤ كأوراق خلفية للدورات المتتالية منذ عام ١٩٩٢ لمجموعات العمل في المحادثات المتعددة الأطراف ضمن مسار «عملية السلام» الفلسطيني والعربي ـ الاسرائيلي. وهي دراسات مفصلة تتضمن تصورات لبرامج ومشروعات في قطاعات المواصلات والاتصالات والطاقة والمياه في «الشرق الأوسط».

(د) ـ دراسات وضعتها المفوضية العامة للأسرة الأوروبية (حالياً الاتحاد الأوروبي) أيضاً حول التعاون الشرق أوسطي. وهي تتضمن عدداً كبيراً من المقترحات لبرامج ومشروعات (كان مجموعها ١٧ اقتراحاً بنهاية عام ١٩٩٣)، وتتصل بمختلف قطاعات البنية التحتية المادية (زائداً التدريب). والجدير بالذكر أن كلاً من دول الأسرة الأوروبية تبنى برامج أو مشروعات محددة لإبراز اهتمامه بمتابعتها والترويج لها وتنفيذها.

(هـ) ـ كتاب: Simcha Bahiri and Samir Huleileh, with: Daniel Gavron, *Peace Pays: Palestinians, Israelis and the Regional Economy* (IPCRI, Israel/Palestine Center for Research and Information, Jerusalem 1993) والمؤلف الثاني (سمير حليله، فلسطيني المولد).

(و) ـ كتاب: Shimon Peres, *The New Middle East* (Longman London, 1993)

ومن المناسب الإشارة إلى وجود هذه المجموعات بأكملها لدى الباحث الحالي الذي يأمل بأن يتمكن من إعداد كتاب واف حول هجمة المشروع الشرق أوسطي ودلالاته بالنسبة لمستقبل المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً وتقانياً وثقافياً... وبالطبع أمنياً.

(٣٨) ـ الأسطر الستة الأخيرة تشكل تعديلاً محدوداً للفقرة الختامية في كتابي التنمية العصية... ص ٢٩٥.

عن المؤلف

ـ تلقى يوسف صايغ دراسته الجامعية في علم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت أولاً، حيث نال درجتي بكلوريوس علوم وأستاذ علوم، ثم تلقى دراسته لنيل الدكتوراه من جامعة «جونز هوبكنز» في الولايات المتحدة.

ـ انتسب لدائرة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، أستاذاً مساعداً، فمشاركاً، فأستاذ كرسي. وتولى رئاسة الدائرة ومديرية «معهد البحوث الاقتصادية» في الجامعة نفسها لعدة سنوات. ثم استقال عام ١٩٧٤ للتفرغ للقيام باستشارات لهيئات ومؤسسات عامة لا تهدف إلى الربح أبرزها مجلس (ثم وزارة) التخطيط في الكويت، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، ولكل من إدارة الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية (حيث كلف بإعداد وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك ـ بمعاونة الأستاذين الدكتور محمود عبد الفضيل والدكتور جورج قرم، وكذلك بتنسيق عملية إعداد ٢٦ دراسة قدمت للقمة الاقتصادية العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ في الأردن، وبرئاسة تحرير هذه الدراسات)، وأخيراً للمنظمة العربية للتنمية الصناعية.

ـ خلال عام ١٩٥٩/ ١٩٦٠ عمل أستاذاً مشاركاً زائراً في جامعة هارفرد، وعمل عام ١٩٦٠/ ١٩٦١ أستاذاً مشاركاً زائراً في جامعة برنستون، وأخيراً في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ كان زميلاً متقدماً في كلية سانت أنتوني بجامعة اكسفورد وأستاذاً زائراً في معهد دراسات الطاقة في الجامعة نفسها.

ـ صدر له ١٦ كتاباً (قسم كبير منها بالانكليزية مع ترجمات للعربية وقسم بالعربية). وكذلك أكثر من ٧٢ بحثاً أكاديمياً في مجلات علمية (عربية وأجنبية) محكمة، أو كفصول في كتب وموسوعات. وتتناول جميع كتبه وأبحاثه (وكذلك مشاركاته في عدد كبير جداً من المؤتمرات والندوات العربية والدولية) قضايا التنمية العربية في مختلف جوانبها ومن منظور قومي ـ تقدمي.

ـ حصل على جائزة الكتاب العربي مرتين من جمعية أصدقاء الكتاب في لبنان، وعلى الجائزة الكبرى من «مؤسسة الكويت للتقدم العلمي» لمساهماته في إثراء اقتصاديات التنمية. كما حصل على منح بحثية من كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ومؤسسة روكفلر، والبنك العربي، والمؤسسة المصرفية العربية، ولجنة الإعلام حول دراسات الشؤون النفطية لأقطار الخليج العربي. وانتهت هذه المنح بصدور ستة كتب.

ـ وفي مجال العمل العام، فإن الدكتور صايغ عضو في المجلس الوطني الفلسطيني منذ تأسيسه عام ١٩٦٤ دون انقطاع، كما كان المؤسس والمدير العام ورئيس مجلس الإدارة لمركز التخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني (م ت ف) لدورتين. وكان آخر عمل كبير له في المجال الفلسطيني إشرافه كرئيس لفريق العمل والمنسق العام ورئيس التحرير في إعداد ونشر **البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠** الذي صدر قبل

الإعلان عن اتفاقية أوسلو بثلاثة أشهر.

من ناحية أخرى، فإن المؤلف عضو في مجلس الأمناء لكل من: مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي (عدة دورات)، مؤسسة التعاون الفلسطينية (عدة دورات)، منتدى البحث الاقتصادي للدول العربية وإيران وتركيا (دورة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) وأخيراً فهو حالياً رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (دورة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥).

التنمية العربية: من قصور الماضي
إلى هاجس المستقبل

بقلم

د. يوسف صايغ

رئيس الجمعيّة العربية للبحوث الاقتصادية

تعقيب

د. الشاذلي العيّاري

أستاذ اقتصاد، الجامعة التونسيّة

على ورقة العمل حول

«التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل»

المقدّمة

أثارت فيّ قراءة البحث الذي أعدّه د. يوسف صايغ بعنوان «التنمية العربيّة: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل» احساسين متناقضين: إحساساً بارتياح عميق واحساساً بحيرة لا تقلّ عمقاً.

فالارتياح مردّه التجاوب والتناغم الكبيران اللذان أجد فيهما نفسي مع الباحث بخاصّة التحاليل والرؤى المستقبليّة التي زخرت بها الورقة المعروضة. فمن توصيفه للأوضاع التنمويّة العربية الراهنة ـ الكميّة منها والنوعيّة ـ إلى تحليله لأسباب ما سمّاه «بالسجل الرمادي» للأمة العربية إلى رسمه لمحاور النهضة العربية المنشودة، فإنّي أجد د. يوسف قد اهتدى بقدر وافر من البلاغة الانشائيّة ومن الكفاءة العلميّة ومن الحسّ العميق برهانات المستقبل ـ اهتدى إلى وضع لوحة قياديّة للتنمية العربية فيها من المعطيات والأفكار والهواجس ما يجعلنا نتأمّل من جديد في نقائص الماضي والحاضر وكذلك في تحديات الألفية الثالثة التي نحن على مشارفها.

وأمّا الحيرة ـ وهو ظل ذاك الارتياح ـ فمردّها هو أن مهمّة التعقيب على ورقة د. يوسف التي كلّفت بها من قبل المنتدى تكاد تكون بلا موضوع. ولأنّي أعتقد أن الحضور لن يقبل بمثل هذا المنطق فها أنا أضع أمامكم بعض التأملات والتساءلات التي أوحى بها إليّ هذا البحث الثريّ

والزاخر بالأرقام والأفكار والمعاني والقيم.

أودّ أن أبوّب تعقيبي على الدراسة المعروضة حول المسائل الخمس التالية:

- مسألة المنهجيّة التي توخّاها الباحث في دراسته.
- مسألة المنظور التنموي أو الفكر التنموي في الوطن العربي.
- مسألة التطبيق العربي للإنساق التنمويّة التقليديّة.
- مسألة توظيف الموارد والإنتاج بين استهلاك واستثمار.
- مسألة القطريّة والقوميّة والتبعيّة في التنمية العربية.

آملاً أنّي كنت قد وفقت بذلك في معالجة أهمّ ما ورد في البحث المعروض.

I ـ المسألة المنهجيّة:

تطرّق المؤلف في ورقته (ص ٢ و٣)(*) إلى المنهجيّة التي توخّاها في اعداد بحثه. ويمثّل تسلسل الأقسام الثلاثة المكونة للدراسة وما تضمنته من فقرات ربطاً منطقياً وتدرجاً متسقاً للتحاليل التي قدّمها د. يوسف بخاصّة الوضع التنموي العربي الراهن وبالأحرى حتى نهاية القرن وكذلك تصوّره للتنمية العربية المثلى في أعقاب العقد الأوّل من الألفية الثالثة. كما أن اعتماد الباحث لأسلوب ما سمّاه «بالازدواجية الوظيفية» (ص ٤ و٢٨) حيث المؤشرات الكمية والنوعية تكون في آن واحد دلائل على القصور وأسباباً له أثرى منهجية البحث اثراء كبيراً.

إلاّ أنه يبقى في نظرنا تساؤل مهم وهو إلى أيّ مدى يمكن حشر

(*) تشير أرقام الصفحات إلى الصفحات الأصلية في ورقة د. صايغ قبل طبعها في الكتيب الحالي بكثير من التوسع. (الناشر)

العشرين قطراً عربياً أو أكثر في زمرة واحدة بالرغم من التباين الفظيع الذي يميّز أوضاعها التنميوة عموماً وامكاناتها وتركيباتها وأثقالها المجتمعية (السكانية خاصة) وحتى هواجسها المستقبلية. صحيح أن الكاتب أشار في ورقته (ص ٢) أنه من غير اليسير ضمن مساحة الدراسة المتاحة تحليل الأوضاع التنموية العربية قطراً قطراً.

لكن إذا اعتبرنا أن التفاوت في المستويات التنموية الحالية أعمق في الوطن العربي منه في أوطان نامية أخرى مثل افريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا اللاتينية فإن اختزال مؤشرات التنمية البشرية العربية في أرقام وسطية غير مثقلة (un-weighted) احصائياً، ثم مقارنتها بنظائرها في مجموعات نامية أخرى (الجدول المحلق بالورقة) يثيران في نظرنا التساؤل والجدل.

ففي هذا الصدد بالذات وضمن بحث قمنا به أخيراً حول «التنمية البشرية في الوطن العربي» يتضح أن مؤشر التنمية البشرية الوسطي لمجموعة الأقطار العربية سنة ١٩٩٠ رقم ٠,٥٢٠ من ١ هذا وبلغ المؤشر الكويتي - وهو أعلى رقم مسجل - ٠,٨١٥ من ١ في حين أن المؤشر الصومالي - وهو أدنى رقم مسجل - لم يتعدّ ٠,٠٨٧ من ١. أي أن المستوى الكويتي يفوق بـ ١٠ مرّات تقريباً المستوى الصومالي. ثم لو اعتبرنا زمرة الأقطار العربية التي يقل المؤشر فيها عن المؤشر الوسطي المذكور لاصطدامنا بحقيقة ثانية. ففي المغرب ومصر واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال حيث يعيش ١٢٩ مليون نسمة أي ٥٧٪ من مجموع السكان العرب، يتراوح مؤشر التنمية البشرية بين حد أقصى يساوي ٠,٤٣٣ من ١ (المغرب) وحد أدنى يساوي ٠,٠٨٧ من ١ (الصومال). ان البون في العناصر الثلاثة الأساسية المكونة لمؤشر التنمية البشرية وهي العمر المتوقع عند الولادة والمستوى التربوي والناتج المحلي الخام الحقيقي المعدل للفرد (Real adjusted GDP per capita income) هو بون شاسع للغاية لا مثيل له في أية مجموعة أخرى من البلاد النامية.

فالعمر المتوقع عند الولادة يصل في الكويت إلى ٧٣,٤ عاماً في حين ينحدر في الصومال إلى ٤٦,١ عاماً كما ان نسبة الألفبائية التي تبلغ ٨٠,١٪ في الأردن ولبنان لا تتعدّى ١٩٪ في جيبوتي وكذلك متوسط سنوات الدراسة الذي يقدر بـ ٥,٦ سنة في دولة قطر مقارنة بـ ٠,٢ سنة في الصومال.

أما الناتج المحلي الخام الحقيقي المعدل للفرد الواحد ـ وهو أهم مكون لمؤشر التنمية البشرية ـ فإن الفوارق المسجلة فيه كبيرة وكبيرة جداً: من ١٦٧٥٣ دولار في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ٨٣٦ دولار في الصومال أي من ٢٠ إلى ١ كما ان التباين يزداد حدة عندما نقارن مستويات الناتج المحلي الخام الجاري ـ لا الحقيقي المعدل ـ للفرد العربي ففي حين ينعم المواطن الإماراتي بناتج يقدر بـ ١٩٨٧٠ دولار لا يحصل المواطن الصومالي إلاّ على ١٢٠ دولار فتصبح الفجوة هنا من ١٦٦ إلى ١. والأوضاع تلك كيف يمكن حشر كل الأقطار العربية في زمرة واحدة ومقارنة مؤشراتها الوسطية بمثيلاتها في مجموعات نامية أخرى؟

II ـ مسألة المنظور أو الفكر التنموي في الوطن العربي:

نعتبر أن مسألة المنظور التنموي والفكر التنموي في الوطن العربي المعاصر من أهم وأخطر القضايا المطروحة في الدراسة بل أهمها وأخطرها فلا غرو إذا ان خصص د. يوسف صايغ لهذه المسألة مساحة كبيرة في ورقته.

بادر الباحث (ص ٣) بالتعريف بمفهوم التنمية فأبرز ما تنطوي عليه «التنمية» ـ خلافاً «للنموّ» ـ في «تراكمية متصلة» و«تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية/ تقانية» و«من تغذية عكسية متبادلة» ومن «رؤية ذاتية» ومن ترشيد في توظيف الموارد المتاحة ومن «توفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين» و«من حاجة إلى أمن واستقرار طوعيين» و«من تواصل واطراد في الزمن».

إن مثل هذا التعريف لمفهوم التنمية «الشمبيتيري» يرقى بنا في الحقيقة لا عن المفهوم الكمي التقليدي للتنمية فحسب بل كذلك عما يمكن أن نسميه «بحضارة التنمية المحاسبية» (The civilization of computerized development) أي التنمية التي تدبر وتحتسب وتفرض على أساس الرشدانية والعقلانية الإعلامية حيث لا مجال لترقيم الآلام والآمال والهواجس والطموحات والتوق للحريات ـ وهي مكونات الـ Thymos عند الفيلسوف الألماني Hegel أي المعنى الذي يعطيه الإنسان لقيمته الذاتية ولكرامته ولطموحه في أن يعيش حياة دون حياة الرقّ والعبودية. أن أزمة الفكر التنموي العالمية تكمن أساساً في احلال العلوم الهندسية الاقتصادية (Economic engineering) مكان التنظير والايديولوجية والفلسفة والتصور الشمولي للاقتصاد بحسبانه معرفة اجتماعية مجتمعية إنسانية لا مجرد اسقاطات حسابية ومحاسبية مبنية على العلوم الرياضية الحديثة وامثلية موازنات اقتصاد السوق الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي أصبحت مهيمنة كلية على الانساق التنموية في كل ربوع العالم الثالث بالخصوص وذلك منذ بدء الثمانينيات أي منذ تنفيذ «برامج التكيف الهيكلي» تحت قيادة البنك وصندوق النقد الدوليين أو أمثلية الموازنات المؤسسة على رشدانية المخططات المركزية، كما تكمن أزمة الفكر التنموي العالمي في ما يمكن أن نعرفه «باعراض نهاية التاريخ» (The syndrome of the end of history) التي روجها مؤخراً الفيلسوف الأمريكي «فكوياما» في كتابه المشهور «نهاية التاريخ والرجل الأخير» حيث تنبأ الكاتب بحلول عصر ما بعد التاريخ أي بعد اكتمال الديمقراطية وانتهاء الحروب وتعميم اقتصاد السوق في ربوع البلاد الغربية. وحيث لا يتسع تعقيبنا على ورقة د. يوسف صايغ إلى نقاش مثل هذه النظرية فإننا لن نزيد شيئاً عما ذكرناه في هذا الخصوص. وبالرجوع إلى موضوع حديثنا اليوم نقول أنه ههنا بالذات تأتي مسألة فقدان الأمة العربية لمنظور تنموي سليم وواضح يقول الباحث (ص ٢١):

«الفكر العربي الاقتصادي والاجتماعي في معظمه لم يقدم اسهاماً

أصيلاً وافياً في بلدورة فكر ومنظور ونموذج ونسق تنموي ينبثق كل منها عن التراث والمصالح والحاجات والحقوق العربية ويعكس كل منها قدراً من الأصالة والابداع في مجاله».

ولعل قصور الفكر التنموي العربي هذا راجع إلى عوامل متنوعة ومتداخلة عدة يجدر بنا التوقف عندها قليلاً (راجع ورقتنا «الفكر التنموي العربي في ضوء الفكر التنموي العالمي الجديد» في ندوة «تأسيس نظام جديد» ـ منتدى الفكر العربي ـ تونس ٢٠ إلى ٢٢ ابريل (نيسان) ١٩٩٢).

إن أي منظور تنموي غير مؤسس على منطق ضمني (Internal logic)، بيّن ومحكم لا يرقى إلى منزلة «الفكر» بمفهومه الحقيقي. وكلمة «منطق ضمني» تعني هنا شيئين:

أولاً: البنى المنهجية والتحليلية:

(Methodological and analytical structure) السليمة والمتماسكة التي يقوم عليها الفكر التنموي.

ثانيا: الرؤية الاقتصادية الاجتماعية/المجتمعية المتكاملة التي تكسب الفكر شموليته الضرورية فالفكر التنموي ليس في حاجة إلى أن يرقى إلى مرتبة النظرية العامة (General Theory) أو حتى إلى مرتبة النظرية (Theory) ليكون «فكراً» وبقدر ما تفتقر العلوم الاقتصادية إلى النظريات العامة ـ وعددها قليل جداً ـ فهي تزخر بالأفكار التنموية ـ من ليبرالية ورأسمالية واشتراكية الخ. . .

ثم إن الفكر التنموي شأنه في ذلك شأن بناء الذاكرة يتأسس على مراحل زمنية متلاحقة عبر مسيرة نضجية تراكمية غير خطية. (A non-linear cumulative process of maturation) تتفاعل ضمنها التجارب والمحن والهواجس والآلام والآمال والرؤى والتبدلات المجتمعية

والتطورات العلمية/التقانية وتقلبات العلاقات الدولية في قطر ما.

فكلما توفر لتلكم المسيرة النضجية متسع كاف من الزمن وتغذّت بالحريات تكون المسيرة مواتية لإفراز فكر تنموي وطني أصيل. فهل كان زمن النضج من جهة ونصيب والحريات الضرورية من جهة أخرى متوفرين بالقدر الكافي في وطننا العربي حتى ينشأ فيه فكر تنموي حقيقي؟ ولعل أوضاع الأمة العربية في هذا الصدد تتباين قليلا أو كثيرا. لكن المهم في اعتقادنا ليس طول الزمن المتاح أو قصره بقدر ما هو مصادرة تلكم المسيرة النضجية والاستحواذ عليها عن طريق عاملين أساسيين اثنين: أولهما داخلي وثانيهما خارجي.

إن العامل الداخلي يتمثل في التحديات التنموية الهائلة التي تواجه ـ وان بحدّة متفاوتة ـ كل البلاد العربية على امتداد العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. فمن تركيز للبنى التحتية ـ الاقتصادية منها والاجتماعية ـ إلى إقامة الهياكل والتنظيمات الإدارية والإنتاجية والتجارية والمالية إلى إرضاء الحاجات المعيشية الملحة لإعداد مفاقمة من المواطنين إلى الانفاق على صيانة التراب الوطني من أطماع الجيران ومن العدوان الصهيوني بالخصوص إلى مواجهة الفتن الداخلية فإن التحديات والمشاغل والمشكلات والطواري التي عرفها وطننا العربي خلال العقود الماضية صادرت واكتسحت واستحوذت على جلّ ان لم تقل كل الفضاء الزمني المتاح فلم تترك متسعاً ولا مجالاً ولا وقتاً لينشأ وينضج فكر تنموي عربي بالمعنى الذي أشرنا إليه وزمن التحديات يعني استنفار الموارد ـ بما فيها الموارد البشرية ـ من أجل أهداف مدبرة ومخططة من قبل القيادات الحاكمة بمفردها في مناخ خال من «الأحزمة الناقلة» التي أشار إليها د. يوسف صايغ ومن الحريات والديمقراطية الأساسية، فلا رشدانية تنموية إلا تلك التي تنبع من السلطة ـ أكان النظام الحاكم ليبرالي النزعة أم اشتراكي التوجه. فالمثقفون والمفكرون في كلا النظامين صنفان: أغلبية منصهرة عن طوعية أو عن قهر ضمن المسيرة الوطنية والتعبئة العامة وأقلية مشردة ومحاربة من قبل

الأنظمة الحاكمة ومشتتة في بلاد الغرب المضيافة.

أما العامل الخارجي فإنه يتمثل في تأثير التوجهات السياسية العربية الخارجية على الخطاب ـ ولا نقول الفكر ـ التنموي العربي.

لقد نسجت الدول العربية فرادى علاقات وتحالفات وولاءات عمودية مع بلاد المعسكرين المهيمنين على العالم ـ اقتصادياً وتقانياً وعسكرياً وثقافياً ونعني المعسكر العربي الرأسمالي وعلى قمة هرمه الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي الراحل.

وشمل هذا النسيج العربي ـ الدولي الذي يعرّف تقليدياً بالتعاون العربي الدولي ـ شمل الغذاء والإنتاج والمال والتقانة والتجارة والأسلحة والأمن والإعلام والثقافة والتربية. وحيث أن «المنطقة» العربية كما يقال ـ وهو مصطلح عسكري ذو دلالة ـ كانت وما زالت وإن نسبياً من بين الفضاءات العالمية الاستراتيجية الساخنة فإن التعاون العربي الدولي تكيّف حتماً مباشرة أو مداورة طوعاً أو قهراً بأدبيات الحرب ـ السلم الباردتين اللتين هيمنتا على المناخ الدولي غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى انهيار جدار برلين في مطلع التسعينات، فكان إذاً على السياسات التنموية عندنا أن تعكس وان بدرجة وبحرص وباقتناع متفاوت خطاب ومصالح المعسكرين العليا الموفرين للمعونات وللتقنيات وللتمويلات وللاستثمارات وللأسواق وللمعدات العسكرية والأمنية.

وهكذا فإن فضاء وزمن الفكر التنموي العربي صودرا مرتين: من الداخل ومن الخارج. فلم يبقَ مجال لبناء منظور عربي أكان ذلك على الصعيد القطري أم على الصعيد القومي.

III ـ مسألة التطبيق العربي للأنساق التنموية التقليدية:

تعرّض الباحث في غير قسم من أقسام ورقته إلى مسألة التطبيق العربي للأنساق التنموية العربية التقليدية وبالأحرى للنسقين الليبرالي

والاشتراكي وإلى ما تنطويان عليه من بلبلة في الخيارات والتنفيذ ومن خلل في توظيف الموارد والإنتاج بين استهلاك واستثمار.

فبالنسبة للنسقين التنمويين المعتمدين في وطننا العربي (ص ١٧ إلى ١٩) بيّن الكاتب كيف أن الضبابية التي يتسم بها المنظور التنموي العربي أدت إلى فهم سطحي وشكلي لمذهبي الليبرالية والاشتراكية. فأوضح كيف أن الانحرافات «الاقتصادية» في تطبيق رشدانية السوق أفرزت أنواعاً من المخاطر والانزلاقات والمكامن والتعرجات والطفيليات في البلاد العربية نتيجة لفهم خاطئ للحريات الاقتصادية وذلك لعدم أهلية القيادات الحاكمة في تأطير السوق تأطيراً يضمن معاً أسباب النجاعة وأسباب الرفاهة والعدالة الاجتماعية كما يرجع الباحث تلك الانحرافات إلى الدور السلبي الذي يلعبه الاقتصاديون العرب أمثال «غلمان شيكاغو» (Chicago Boys) الماسكين الآن بزمام الأمور في عديد من الأقطار العربية وغيرها في البلاد النامية والعالم ككلّ.

كذلك انتقد الكاتب وبشدة النسق الاشتراكي العربي وندد «باشتراكويته»: من تقليد أعمى ومفتعل للنمط السوفياتي اللاديمقراطي إلى الهيمنة المفرطة للقطاع العام إلى اهتمام الاشتراكية المغالي - الحقيقي منه والمظهري - بالعدالة التوزيعية للثروة على حساب رفع الإنتاج والإنتاجية إلى تجميد وتنفير «الريادة الاقتصادية» (Entrepreneurship) إلى التشجيع على تهريب رؤوس الأموال الخ...

وخلص د. يوسف قائلاً (ص ١٩):

«إن التطبيق العربي الذي عرفناه لكل من النسقين مدار البحث لم ينتج ارتباطاً كبيراً ومتصلاً ومطرداً عبر السنين بين النسق المعتمد ومستوى الأداء التنموي».

ولعل ما يجمع بين هذين النسقين الليبرالي والاشتراكي في ثوبهما العربي بالرغم من تباينهما المذهبي هو توقهما إلى حضارة الحداثة والعصرنة

وما تنطوي عليه من قيم مادية مثل الإنتاجية والمردودية المرقمة والتدبير العلمي للموارد الإنتاجية بما في ذلك الموارد البشرية ـ والتكنقراطية والتصنيعية (Industrialism) وأكانت أساليب تكمية مكونات الحداثة تلك تخضع لقانون السوق المطلق أو لعقلانية المخططات المركزية ـ فكلا النظامين الليبرالية والاشتراكية يبقيان متجانسين إلى حد كبير من حيث توقهما إلى حضارة الحداثة والعصرنة.

ثم إن الليبرالية مذهباً وممارسة نمت وتطوّرت ضمن مسيرة نضجية امتازت بطول النفس وبالقدرة على التغلب على الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة التي واكبت تاريخ البلاد الغربية القديم والمعاصر. وحتى الثورات الكبرى التي تخلّلت ذلك التاريخ مثل الثورة الصناعية في أوروبا القرن التاسع العشر والثورات التقانية التي تفجرت في النصف الثاني من القرن العشرين فإنها أعطت دفعاً جديداً وآفاقاً أرحب لليبرالية والرأسمالية ـ وان غيرت بعض معالمها ـ نتيجة لممارسة مبدأ «التجربة والخطأ» ممارسة حرّة وديمقراطية.

أما الاشتراكية وان لم تعرف مرونة وجدلية الليبرالية حيث كشفت عن عجزها في مواجهة الأزمات والتبدلات فإنها نشأت ضمن متون ثورية (Revolutionary contexts) حقيقية مثل الثورة البلشفيّة في روسيا سنة ١٩١٧ والثورة الصينية الماووية في بداية النصف الثاني من القرن الحالي. وبالمقارنة فإن الأنساق التنموية المعتمدة في البلاد العربية ـ أكانت ليبرالية أم اشتراكية أم مخضرمة ـ لم تبرز ولم تتطور جدلياً ولم تتجذّر ولم تتأصل لا شعبياً ولا مجتمعياً ولا تاريخياً حتى تفرز رأسمالية عربية أو اشتراكية عربية أو نسق تنموي عربيّ مميز آخر أياً كان.

نحن نعلم أن الرأسمالية الأمريكية ليست الرأسمالية الفرنسية أو الايطالية أو اليابانية ولا الاشتراكية السوفياتية ـ قبل انهيارها ـ أو الاشتراكية الصينية. فكل هذه الأنساق ـ وإن كانت مؤسسة على نفس

القيم الليبرالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى ـ تعكس ما يميز التراث والهواجس والتقاليد وحتى العقائد والممارسات الدينية الوطنية من بلد إلى آخر فإذا تحدثنا عن ليبرالية أو عن اشتراكية عربية ـ ان اعتبرنا أنه ثمة اشتراكية عربية اليوم ـ فإلى أية مسيرة نضجية تاريخية تستندان؟ أليست الأنساق التنموية المعتمدة عندنا بضائع مستوردة مطعّمة في جسم الاقتصاد العربي، فالاشتراكية العربية أو بالأحرى الاشتراكية في البلاد العربية نشأت أساساً إما عن طريق الثورات ذات النزعة القومية التي قوّضت الأنظمة الأشعبية القائمة (مصر والعراق وسورية وليبيا) وأما عن طريق الثورات ذات النزعة الايديولوجية البحتة دون محتوى قومي التي تفجرت أثناء أو عقب الحكم الاستعماري الأجنبي (تونس والجزائر). وهكذا عرف العالم العربي ألواناً وأشكالاً من الاشتراكية: من الناصرية إلى البعثية ـ بشقّيها ـ إلى القذافية أو الجماهيريّياتية إلى البورقيبية أو الدستورية إلى البومديانيّة أو العلمية وغيرها من ضرورب الاشتراكية المستوردة. كما تمركزت في ربوع بلادنا الاشتراكية أنظمة سلطوية أحادية ـ وكذلك في ربوع بلادنا الليبرالية ـ واعتمد التخطيط المركزي فيها كآداة رئيسية للهيمنة على الموارد والطاقات والسلطة فتحول الخطاب الثوري إلى خطاب ايديولوجي اشتراكي مناد ـ وان بحماس وقناعة متفاوتة ـ اما بوحدة العروبة والإسلام أو بوحدة العروبة فحسب أو بوحدة العالم الثالث ككلّ. وهكذا فإن «الدولية» في الاشتراكية عندنا لم تنضو تحت راية «الدولية العالمية» التي هي أساس الاشتراكية ـ الأم أي الاشتراكية السوفياتيّة.

والمهم في الأمر هو أن غرس الاشتراكية في جسم المجتمعات العربية ما فتئ طيلة كل العقود الماضية في مواجهة معلنة أو مقنعة مع ما يميز البيئة العربية من عزوف عن الخطاب والفلسفات الحضارية العلمانية ـ الالحادية الدخيلة عليها.

أما الليبرالية فتاريخها في البلاد العربية مختلف من مجموعة إلى أخرى بل من قطر عربي إلى آخر. صحيح أن التقاليد التجارية الحرّة في معظم

الوطن العربي عريقة وعريقة جداً أكان ذلك في الجزيرة أو في الشام أو في مصر أو في بعض أقطار الشمال الافريقي العربي لكنه ـ وباستثناء مصر ـ لم يكن هناك وجود يذكر لرأسمالية عربية وطنية حقيقية في أية بقعة من بقاع عالمنا العربي ـ قبل مطلع السبعينات وبصفة أدقّ قبل الصدمة النفطية الأولى في أعقاب سنة ١٩٧٣، هذا فيما يخص بلاد الخليج العربي أو قبل بدء الثمانينات فيما يتعلّق بالمغرب وتونس أي منذ ركوب هذين القطرين العربيين موجة التحررية والخصخصة واقتصاد السوق ضمن ما هو معروف «ببرامج التكيّف الهيكلي» المنبثقة عن البنك وصندوق النقد الدوليين.

إلا أنه بالرغم من اكتساح الخواص العرب لمساحات عريضة داخل القطاعات الخدمية العصرية ـ لا سيما المصرفية والمقاولات والتجارة الخارجية والسياحة ـ وكذلك داخل قطاع الصناعات التحويلية الوسطية، لم ترق الرأسمالية العربية بعد لا على الصعيد القطري ولا على الصعيد القومي ولا على الصعيد العالمي ـ إلى منزلة تجعل منها أساساً من أسس اقتصاد سوق حقيقي كما هو الشأن في البلاد الغربية.

فلا القدرات المالية المحدودة المتاحة لتلكم الرأسمالية ولا استعدادها المتواضع لاقتحام مخاطر الاستثمار الطويل المدى في الصناعة والزراعة والبحث والتطوير ولا استقلاليتها المتدنية إزاء إرادة وقرارات السلطة الحاكمة ـ لا شيء من هذاكله يسمح للقطاع الخاص العربي بأن يلعب الدور الذي يقوم به مثيله في أوروبا وأمريكا اللاتينية. ولعل ضعف الطبقة الوسيطة (Middle class) في مجتمعاتنا ضمن ما يسميه الباحث «بالأحزمة الناقلة» (ص ١٩) يمثّل إحدى الحلقات المفقودة الرئيسية في التركيبة الليبرالية العربية المعاصرة.

وهكذا وبالرغم مما أحدثته الليبرالية من تغييرات ايجابية وعميقة في الاقتصاد العربي فإنها لم تخل من التشوّهات والانحرافات والمزالق ـ أكان

ذلك على مستوى الإداء الاقتصادي ذاته أو على مستوى القيمي والأخلاقي حيث استشراء المادية والربحية والارتزاقية فضلاً عن الآفات الاجتماعية الأخرى التي لم يعرف لها العرب سابقة من قبل.

ولعلنا بعد هذا التحليل نعي ونحسّ أعمق أسباب «البلبلة» التي انتابت تطبيق الاشتراكية والليبرالية في الوطن العربي وما نتج عنها من تمزقات في النسيج المجتمعي العربي.

IV ـ مسألة توظيف الموارد والإنتاج بين استهلاك واستثمار:

من بين أوجه القصور المهمة في السياسات التنموية العربية الخلل الخطير في توظيف الموارد والإنتاج بين استهلاك داخلي وتصدير من جهة واستثمار وترسمل من جهة أخرى. وأوضح الباحث في دراسته (ص ٢٢ إلى ٢٤) كيف أن الفورة الاستهلاكية ـ بما في ذلك التصدير ـ استحوذت على نصيب الأسد من الموارد والإنتاج المتاح وبالتالي أضعفت فرص الاستثمار والترسمل في الوطن العربي كما أرجع الكاتب هذا الخلل التوظيفي إلى عاملين اثنين أساسيين أولهما عامل سياسي اجتماعي راجع إلى توجه شعبي/شعبوي للأنظمة الحاكمة التي تجعل من تلبية رغبات مواطنيها الاستهلاكية وأحياناً من مجرد الوعد بتلبيتها أداء بقاء في السلطة. وثانيهما عامل ذو صبغة تفاخرية ـ بذخية حيث أن التظاهر بالاستهلاك والافراط فيه واستيراد الكماليات من بضائع وخدمات فخمة يعبّر عن مفهوم عربي «متخلّف» للنجاح في الحياة وللرقي الاجتماعي والحضاري عملاً بالمقولة المعروفة «أرني ماذا تستهلك أقول لك من أنت».

إن مثل هذه الأنماط الاستهلاكية لا تفرز إلا أنساقاً استثمارية سقيمة ومشوّشة كما بينه الباحث فالأمثلة العديدة التي أوردها في هذا الصدد ذات دلالة: فمن الانفاق العسكري والأمني المفاقم من أجل أغراض ليست كلها مقنعة ومبررة إلى الاستثمارات النفطية تلبية لطلبات الاستهلاك الغربية أكثر منها تحقيقاً للحاجات العربية ذاتها ـ قطرية كانت

أم قومية - إلى الصرف العشوائي على نشاطات صناعية يعوزها الجدوى والتأثير العكسي (Backwards effect) على التنمية مثل الصناعات التحويلية (ص ٩) فإن النمط الاستثماري العربي يمتاز بنصيب وافر من سوء التدبير ومحدودية النجاعة.

فلا الانساق الاشتراكية المعتمدة رشدانية التخطيط المركزي ولا الأنساق الليبرالية المبنية على عقلانية السوق توفقت إلى ضبط موازنات استهلاكية استثمارية مثلى (Optimal) أو حتى دون المثلى (Sub-optimal) أن المال لم ولا ولن يشتري التنمية في بلادنا كما يقوله الباحث (ص ٢٦) وتكديس المال لن يعني البتة تراكم رأس المال والفورة النفطية لم تؤسس تنمية مطردة مؤزرة سليمة من شوائب التضخم ومن عجوزات الميزانيات التجارية أو المالية ومن الاستدانة الداخلية والخارجية المفاقمة كما يتأكد ذلك سنة بعد سنة حتى في البلاد الخليجية الميسورة نتيجة لحرب الخليج الثانية وحتى الأولى - بالنسبة للعراق على الأقل - ونتيجة لتدهور أسعار النفط المتواصل.

ويتساءل الباحث ونحن معه (ص ١٣ إلى ١٥) إلى أي مدى ساهمت المعونات الخارجية - العربية منها والأجنبية - التي توفّرت لأقطارنا المحتاجة خلال العقود الماضية - ساهمت في دعم المسار التنموي في الوطن العربي. ولعلّ أبرز ما جاء في ورقة الباحث في هذا الصدد دخول الأقطار النفطية العربية ذاتها عهد الاقتراض من الخارج - وهو معطى ومنعرج جديدان وخطِران في صورة المال العربي عموماً وفي آفاق التدفقات المالية العربية البينية خصوصاً حيث نضوب المعونات الرسمية ذات الصيغة الامتيازية (Concessional public aid) وانحصار المعاملات المالية العربية البينية في الاستثمار الخاص على أسس تنافسية دولية بحتة دونما أية أفضلية أو مراعاة لما يربط بين أفراد أمتنا من تضامن و«أخوة» كما يقال. أليس في تراجع نشاطات الصناديق العربية المانحة للعون الانمائي من جهة وفي نوعية العروض العربية - وجلّها عروض خاصة

من أجل تمويل مشاريع اقتصادية في أريحا وغزة من جهة أخرى دليلان على هذا التوجه الجديد في رشدانية المال العربي ما بعد «عاصفة الصحراء؟» والأمر كذلك واعتباراً من جهة ثانية لسيطرة تقاليد اقتصادية السوق على جلّ ان لم نقل كل الأقطار العربية فما عسى أن تكون عليه صورة توظيف الموارد والإنتاج بين استهلاك/ تصدير واستثمار في الوطن العربي خلال العقود المقبلة؟ وكيف ستكون الموازنات بين شتّى أنواع الاستهلاك ـ الضرورية منها والكمالية ـ وكذلك بين شتى أنواع الاستثمار ـ الاقتصادية والمالية والمضاربتية منها والاجتماعية؟ ثم كيف ستوزّع المدخرات والأموال العربية بين توظيفات عربية داخلية وآليات استثمارية خارجية أجنبية؟ فبخصوص هذا البند بالذات، يقدّر الباحث (نقلاً عن تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لعام ١٩٨٢) الموجودات العربية الخارجية في نهاية ١٩٨٢ بـ ٣٧٤ بليون دولار (ص ١٤). إلاّ أن الأرقام المتداولة في هذا الصدد قبيل «عاصفة الصحراء» تشير إلى مؤجدات عربية بقيمة ٨٠٠ بليون دولار تقريباً. لو طرحنا من هذا الرقم مجموع الخسائر الاسمية والحقيقة التي لحقت الأصول العربية الخارجية (تضخّم مالي، تدهور في سعر الدولار، الانفاق على حرب الخليج، مصروفات إعادة الاعمار، ضياعات متنوعة أخرى) وأضفنا في نفس الوقت الموجدات العربية الرسمية منها والخاصة المجهولة القيمة والملكية لعلنا ننتهي في الأخير إلى رقم أقرب من ٨٠٠ بليون دولار منه إلى الـ ٣٧٤ بليون دولار المشار إليها أعلاه. ومهما يكن من أمر فإننا لا نزال نعتقد أن أسباب الهجرة العكسية للمال العربي في الخارج لم تتوفر كلها بعد بالرغم من بعض البوادر الايجابية المسجلة مؤخراً في هذا الصدد وأن جاذبية الأسواق العالمية من ايداعات مصرفية إلى تلك أصول مالية وحقيقية في كبريات الشركات الأجنبية إلى مضاربات في البرصات الدولية ـ ان مثل تلك الجاذبية لا تزال قوية ومغرية للمال العربي. فإن كان الأمر كذلك السؤال المطروح هو إلى أي مدى سيتسنى للوطن العربي قطرياً

وقومياً استنفار الموارد الضرورية لتنميته وتوظيفها توظيفاً سليماً حسب حاجاته الاقتصادية والاجتماعية الذاتية؟

٧ ـ مسألة القطرية والقومية والتبعية في التنمية العربية

يوحي التسلسل بين القطرية والقومية والتبعية الذي أوردناه في عنوان هذه الفقرة الخامسة والأخيرة من تعقيبنا بأن هناك جدلية حتمية بين هذه العناصر الثلاثة حيث أن القطرية التي تمتاز بها التنمية العربية المعاصرة تنفي القومية وتؤكد في نفس الوقت على التبعية الخارجية فيها.

ولقد أصاب الباحث في تحاليله بهذا الخصوص حين أوضح كيف أن القطرية الضيقة ميّعت بل قتلت حتى الهم القومي في توجهاتنا التنموية فربطت عربات الاقتصاد العربي بقاطرات الاقتصاد الليبرالي والاقتصاد الشرقي الاشتراكي على حد سواء.

وما التنكر إلى قرارات قمة عمان الاقتصادية سنة ١٩٨٠ وهشاشة برامج العمل العربي المشترك (ص ٢٢ و٢٧) وهامشية الاقتصاد العربي ككل (ص ٢٦ و٢٧) وهيمنة الأسواق الغربية ـ استيراداً وتصديراً ـ في التبادل التجاري العربي (ص ١١ إلى ١٣) وكذلك جمود مشاريع التعاون الاقليمية (مثل اتحاد المغرب العربي) أو تواضع انجازاتها (مثل مجلس التعاون الخليجي) إلا شواهد على تبعية المنظومات التنموية بل المجتمعات العربية ككل من المحيط إلى الخليج.

ولعله يجدر بنا أن نتوقّف هنا بعض الشيء ونتساءل هل أن القطرية تنفي أساساً القومية أو بالأحرى التكامل وهل أن غياب أو ضعف مثل هذه القومية ومثل هذا التكامل يعنيان بالضرورة تغلغل التبعية العمياء في اقتصاداتنا. ومع ما تنطوي عليه عبارات «القطرية» و«القومية» و«التبعية» من حقائق ثابتة ومرة امتاز بها الاقتصاد العربي المعاصر فإن نفس العبارات تحمل كذلك في طياتها رصيداً مهماً من العاطفة والانفعال والأسى

والتحسر كما تعرب على نظرة طوباوية (Utopian) لمفهوم التنمية والأمة والعلاقات الدولية.

إن القطرية في حد ذاتها ليست عيباً بل هي ضرورة حتمية مرّت بها وما زالت كل أمصار العالم منذ بداية التاريخ البشري إلى الآن. وحتى ضمن التجمعات الاقليمية الرائدة مثل الاتحاد الأوروبي ما فتئت القطرية والوطنية (Nationalism) تكيفان وتصيغان إلى حد كبير مواقف وقرارات البلدان الأعضاء إلا أن القطرية تنقلب إلى كارثة عندما تنزلق في خطأين اثنين.

أولاً عندما يسيطر على القطرية النزعات الفئوية الضيقة والحميّات القبلية المعلنة والمستترة والولاءية العمياء للحكام والمحسوبية الرخيصة والانتهازية المفرطة فتتحول القطرية عندئذ إلى دفاع عن مصالح ومآرب مجموعات دون أخرى وتساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية وتزيد في اثراء الأقليات على حساب سواد الشعوب المحرومة. إن قطرية مثل هذه مرفوضة لأنها قطرية زائغة وعقيمة وفاسدة ومنافية للوطنية الحقة التي تمارس في أوروبا وغيرها في العالم الغربي.

ثانياً عندما تحتمي وتنغلق القطرية وراء حدودها الجغرافية وترفض التعاون ـ أي تعاون ـ مع الجيران ونعني هنا بالتعاون ضروباً متنوعة من التلاقي مع الغير من بينها إعانة الميسور للمنكوب وتنمية التبادل التجاري والاستثماري والبشري (مثل توفير فرص العمالة) والعلمي والثقافي كما نعني بالجيران هنا مجموعة الأقطار التي تنتمي إلى فضاء جغرافي و/أو اقتصادي و/أو حضاري و/أو استراتيجي واحد فإن أولينا التعاون مع الجيران أولوية خاصة فلأنه حتمية قطرية ضرورية لا تحد على الاطلاق من اتساع حلقات العمل المشترك مع أطراف أخرى في العالم فإذا غاب أو وهن هذا التعاون ـ أكان ذلك لأسباب سياسية أو أمنية أو غيرها ـ فإن القطرية تصبح إذا انكماشاً وانكفاء على الذات وعزلة قاتلة بالنسبة لأي

قطر ما ـ ميسوراً كان أو محروماً. وانطلاقاً من مفهوم سليم للقطرية تبرز لنا لنا قضية القومية التنموية انصهار الاقتصادات العربية كلها في بوتقة واحدة فهذا ليس طوباوياً فحسب بل هو حصر آفاق العمل العربي المشترك في إطار أحادي ضيق ومستحيل: إطار الاندماج أو إطار السوق العربية المشتركة أو إطار منطقة عربية للتبادل الحرّ. فمثل هذا التوجه الأحادي الذي طالما أقرّته مؤتمرات القمة العربية في الماضي ونادى به القوميون العرب لا هو واقعي بالنظر إلى التباين التنموي الشاسع داخل الوطن العربي ولا هو ضروري حتى بالنظر إلى ما يمكن أن يوفره العديد من ضروب التعاون الأخرى من استنفار لموارد إنتاجية إضافية وتقوية في حركة تبادل الخبرات والمهارات وفتح أسواق جديدة وتصنيف أفضل للنسيج الإنتاجي العربي.

وهكذا نفهم ما كتبه الباحث (ص ٣٦) حيث يتحدث:

«عن اعتماد صياغة لمنظور يقول بالتكامل بين الشأنين والهمين [القطرية والقومية] وبأن ذلك يتيح لهما الحصول على التغذية والدعم ا لمتبادلين ويكسب كلا منهما قوة إضافية».

إلا أن صيغ التعاون التكاملي المنشود تبقى مبهمة وبالتالي بحاجة إلى التدبير والبلورة. ولن يكون هذا بالأمر اليسير كما نبّه إليه الكاتب. فتبييض السجل الرمادي العربي ليس «بمسألة هامشية يسهل القيام بها» (ص ٣٥):

«والقدرة على التحرك بنجاح تظل متوفرة للأمة العربية إذا هي صمّمت على ذلك وأقدمت عليه بعزم وتعاون وان كان ذلك سيتطلب فترة زمَنية لا نرى أنها ستقل عن عقد من الزمن» (ص ٣٧).

ومع أننا نشاطر الكاتب تفاؤله هذا لأنه يمثل التصوّر الوحيد لأي مستقبل عربي ـ وإلا فدعنا نتحدث عن أي مستقبل كان ـ فإننا نحن عرب هذا العصر نقف حيارى أكثر من الشعوب الأخرى أمام جسامة التحديات

التي تعترض سبيل التعاون والتكامل والتضامن بين أقطارنا المشتتة والممزقة. إن القضية المصيرية التي تتحدانا اليوم ليست قضية موارد بقدر ما هي قضية إرادة جماعية معلنة لاستغلال الامكانات المتاحة بطريقة توفق بين المصالح القطرية والمصالح الاقليمية وإن أمكن المصالح القومية العربية.

كما أن القضية ليست قضية اختيار اقتصاد السوق بدلاً من اقتصاد التخطيط أو العكس بالعكس بقدر ما هي مسألة توفق أمثل في اعتماد أنساق تنموية قطرية وإقليمية موسعة «تقدمية» بالمعنى الذي جاء به الباحث (ص ٣٦) لا بالمعنى التقليدي «للتقدمية» أي الاشتراكية - اليسارية والتوفق الأمثل هنا هو اختيارات أنساق تنموية تعتمد سياسات وآليات وموازنات مَيْكرو/ ماكرو اقتصادية واجتماعية توفر في آن واحد التقدم المادي والرفاهة الاجتماعية العادلة والمحافظة في كنف الانفتاح على العالم على مجموعة القيم والأخلاقيات التي تؤسس حضارتنا العربية والإسلامية.

وأخيراً وليس آخراً القضية لا تبدو لنا قضية مدى انفتاح المجتمعات العربية على الممارسات الديمقراطية الغربية التقليدية بقدر ما هي قضية تركيز أنظمة قيادية للتنمية (Development Governance) خالية من «سلطوية السلطة» (ص ٣٠) ومؤسسة على ما عبّر عنه الباحث «بالأحزمة الناقلة» (ص ١٩) وفي المقام الأول والأخير على «العودة إلى الإنسان» (ص ٣٦ و٣٧) بصفتيه العامل الأساسي للتنمية وهدفها الأسمى.

فإذا وضعنا قضايا التعاون والتكامل والمستقبل والقطرية في إطارها الصحيح، فإن السؤال الذي يبقى عالقاً في أذهاننا هو التالي: هل المطلوب من عرب اليوم والغد تحوّل حضاري ثوري لا صلة له بتقاليد وممارسات الماضي والحاضر أم هو توعية أفضل برهانات القطرية والقومية السليمة باعتبار حقائق وواقعيات (Realpolitik) المجتمع الدولي الراهن والمنظور الذي نحن جزء لا يتجزأ منه؟

ومثل هذا التساؤل يجرّنا إلى استفهام خطير وملح ثانٍ: فإذا قلنا أن المسألة ليست مسألة تحول حضاري ثوري بل هي وعي جديد بمفهوم سليم للمصلحة العاجلة والآجلة وهو أمر غير مستعص على حكامنا، فهل الجيل الحاضر للقادة العرب بحكم ما يميز فطراتهم وجبلاّتهم (Idiosyncrasies) قادر على أو مستعد لترجمة هذا الوعي ترجمة عملية على ساحة الواقع؟

ولعل هذا الذي جعل الباحث يثق بالشباب أكثر من وثوقه بالكهول.

وهنا تبرز رسالة المثقفين العرب وهم حزام مهم من الأحزاب الناقلة التي أشار إليها الكاتب وركيزة أساسية من ركائز المجتمع المدني المنشود. لقد أناط د. يوسف صايغ بالمثقفين العرب رسالتين خطيرتين (ص ٣٧) هما:

- التحذير من مخاطر التشرذم والتهميش في المسار التنموي العربي الراهن.

- وإبراز مزايا التعاون والتنسيق والتكامل في العمل الانمائي المشترك.

لكنه لن يتسنّى ذلك في نظرنا إلا إذا أكد المثقفون ذاتهم على منزلتهم كمثقفين أي كمفكرين محصنين بمناعة فطرية أو مكتسبة إزاء مغريات المال والسلطة. ولا نعني بهذا أن مصير المثقفين هو المعارضة الآلية للأنظمة الحاكمة القائمة مهما كانت ومهما فعلت أو لم تفعل لأن في ذلك تحول المثقفين إلى أحزاب سياسية علنية أو مقنعة تهدف أساساً إلى الحصول على السلطة والنفوذ. فمنزلة المثقفين هي في نظرنا نبذ الولاءية العمياء والرخيصة لصاحب القرار والمجازفة بالاعلان عن الرأي الآخر أو عن الرأي المخالف والدفاع عنهما ولو أدى ذلك إلى سلب الحريات. إن الثورات العالمية العملاقة التي صنعت التاريخ والحضارات فجرّها الفكر

الحرّ المعاند الذي تحدى القمع والموت ونبذ المال والسلطة ووقف شامخاً أمام قوى العنف والقهر فإذا اعتبر المثقفون العرب أنهم «نخبة» و«وجاهة» من نهب ووجاهات أوطانهم فإنهم يتحولون بذلك إلى طبقة أو فئة من طبقات أو فئات بلدانهم وبصفتهم تلك، فإنهم يصبحون في حاجة مستمرة إلى الحفاظ على نخبويتهم ووجاهتهم ومكانتهم الاجتماعية ورفاهتم المادية.

أما إذا سمى المثقفون بمنزلتهم إلى مرتبة القوى المعنوية والفكرية والأدبية والعلمية والأخلاقية في مجتمعاتهم وإلى مرتبة الوعي النابض لشعوبهم فسيكونون أحق بالرسالة وأهلها. هذا هو التحدي وهذه هي المجازفة اللذان يراهن عليهما الباحث ونحن معه فإذا ما كسبنا الرهان فسيلتقي التكامل والقطرية على طريق واحد وسنحدّ جماعة لا فرادى من آثار التبعية العمياء المتغلغلة في أواصر مجتمعاتنا العربية. ان التبعية ليست بالأمر العارض الذي يسهل إزالته كلية من علاقاتنا الدولية في عقد واحد أو حتى على امتداد عقود من الزمن. ان انضمام معظم أقطارنا إلى نظام «الجات» الجديد الموقع عليه في ١٥ ابريل (نيسان) من هذه السنة [١٩٩٤] بمدينة مراكش المغربية يمثل بالنسبة للأقطار العربية رهاناً ذا حدّين: رهان الانزلاق المفاقم في دهاليز اقتصاد عالمي بلاد حدود حيث تنعم الدول المصنعة والمتقدمة بمزيد من الهيمنة والاستحواذ على الأسواق بفضل الحريات التجارية الجديدة المصادق عليها من قبل أعضاء «الجات» في مراكش، ورهان التقدم التنموي المطرد الذي من المفروض أن ينعم به الوطن العربي كمثيله من الأوطان النامية الأخرى وذلك بفضل فتح الأسواق أمام المنتجاب العربية وتوفير السلع والخدمات العالمية كمّاً ونوعاً وسعراً في ظروف أفضل من ذي قبل فأي من هذين الاحتمالين أقرب للحقيقة؟ وان كان من الصعب البتّ في مثل الاستفهام فإن مخاطر التبعية المفاقمة للاقتصادات العربية في كنف النظام العالمي التجاري والاقتصادي الجديد واردة للغاية بخاصة إذا عرفنا أنه من بدء المفاوضات التجارية

المعتددة الأطراف الأخيرة (Multilateral trade negotiations) المسمّاة «بدورة الاوروجواي» (Uruguay Round) سنة ١٩٨٧ إلى الانتهاء منها في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والتوقيع على معاهدة «المنظمة التجارية العالمية» الجديدة في ١٥ ابريل (نيسان) ١٩٩٤ بمدينة مراكش ـ قلنا إذا عرفنا أن كل الأقطار العربية المعنية ناقشت وفاوضت ووقعت فرادى دون أي تنسيق كان فإن مخاطر انزلاق الاقتصاد العربي في التبعية العالمية تصبح أكثر احتمالاً من أي افتراض آخر.

ثم إن هناك تحدياً ثانياً يواجه أمتنا العربية وهو المتمثل في «شرق أوسطية» (Middleasternization) الاقتصاد العربي ـ ان صح هذا التعبير ـ في ظل معاهدة الحكم الذاتي الموقع عليها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ بخصوص غزة وأريحا وفي هذا الصدد كتب الباحث ما يلي (ص ٣٤).

«ولو تحقق هذا التحول في النظام فإن آثاره الاقتصادية الايجابية بالنسبة للعرب ستكون دون آثاره السلبية بكثير فيما نعتقد. فهو لن يتيح للعرب ما لا يمكنهم الحصول عليه بدونه من أسواق وتقانة وتمويل، في حين أنه يتيح لإسرائيل (إذا لم يصمد العرب في وجه مشروعها) ما لا تستطيع الآن الحصول عليه من أسواق وأموال ونفوط عربية. والمؤلم جداً في هذا المشهد هو أن تكون «اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً هي التي ستفتح الأبواب وتمد الجسور لعبور إسرائيل إلى الأرض العربية، المشرقية منها بوجه خاص. وسيظل خطر زمرة العوامل الخارجية، التاريخي والراهن والداهم، يهددنا ويحاصرنا، وفي محصلة التحليل يسلب منا قسماً كبيراً من مواردنا وإرادتنا، ما لم نع خطورة الارتماء في أحضان النظام الشرق أوسطي على المصير العربي سياسة وأمنا واقتصاداً وثقافة، لعقود إن لم يكن لأجيال طويلة قادمة».

وفي حين يندّد د. يوسف صايغ وهو من سادة العارفين بالاقتصاد

العربي ـ والفلسطيني على وجه الخصوص ـ يندّد بشدة بخفايا وتبعات تلكم التحركات الشرق أوسطية تنشط ما يسمى «بمجموعة العمل المتعددة الاطراف للتنمية الاقتصادية الاقليمية» فتمهد «القيام سوق شرق أوسطية ولتفعيل الدراسات والمشاريع السبعة عشر التي تتضمنها خطة كوبنهاغن إضافة لمشاريع الدراسات الملحقة للخطة وهي تتجاوز الأربعين مقترحاً ودراسة بإقامة مشاريع تقدمت بها الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان واستراليا والبنك الدولي» (**الشرق الأوسط** السبت ١٨/٠٦/١٩٩٤).

والرهان الخطير يكمن هنا في ما يلي: إذا كان هذا التخطيط الشرق أوسطي أمريكي ـ إسرائيلي ـ أوروبي ـ ياباني الاتجاه والتمويل والآفاق فهو تخطيط ملفق ومركب على الاقتصاد العربي وسابق لأوانه بالنظر إلى الحقائق التالية:

أ ـ ضبابية الرؤية بخصوص الآفاق الفلسطينية ذاتها ـ السياسية منها و البشرية والتنموية بعد التوقيع على اتفاقية واشنطن وعلى ملاحقها الاقتصادية ـ وإن كنا من بين الذين استبشروا خيراً بتلكم الاتفاقية.

ب ـ البلبلة والتباين اللذان ما زالا يخيمان على تصور العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية والأردنية الفلسطينية والإسرائيلية بعد معاهدة غزة ـ أريحا وكذلك بعد ما تم مؤخراً من اتفاق بين الأردن وإسرائيل.

ج ـ الجمود حيناً والتراجع حيناً آخر اللذان تتميز بهما الاتصالات السورية ـ الاسرائيلية علماً بأنه لن يقوم نظام شرق أوسطي مهما كان قبل حلول سلم سوري ـ إسرائيلي ثابت.

د ـ عدم التوصل إلى حل مقبول من كل الأطراف المعنية بخاصة العلاقات العراقية ـ العربية والدولية عامة والعلاقات العراقية ـ الخليجية خاصة.

هـ ـ احجام جهات العون الكبرى ـ الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والمؤسسات الدولية (البنك وصندوق النقد العالميين) وكذلك بعض الحكومات العربية الميسورة ـ احجامها عن تمويل ومواكبة مشروعات التنمية الأساسية في غزة وأريحا وفي الأردن وفي سورية وفي مصر وفي لبنان.

و ـ الموقف المترددة في بلاد الخلجي النفطي العربي إزاء مستقبل التعاون العربي البيني ككل وإزاء آفاق أي مشروع شرق أوسطي في الظروف الراهنة والمنظورة ـ العربية منها والدولية.

إن هذه الحقائق لا تمثل إلا عينة من الاشكالات التي يتوجب معالجتها وحلها ـ وان تدريجياً ـ قبل التفكير في منظومة اقتصادية شرق أوسطية أياً كانت.

التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل

بقلم

د. يوسف صايغ

رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تعقيب

د. فتح الله ولعلو

رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة

على ورقة العمل حول

«التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل»

المقدمة

يسعدني أن أساهم في هذا اللقاء المنظم هنا بالرباط من طرف «منتدى الفكر العربي» ببعض الملاحظات والأفكار حول ورقة العمل الجيدة التي أعدها الدكتور يوسف صايغ حول «التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل».

الورقة قيمة وجامعة في كليتها وفي الكثير من جوانبها. وهذا شيء لا يستغرب له بالنظر لعطاءات صاحبها أحد كبار المحللين الاقتصاديين العرب والمتتبع المستوعب لمسار الاقتصادات العربية منذ أربعة عقود والمثقف الشمولي الذي وظف قراءته لهذا المسار قصد المساهمة في الدعوة لبروز نظام عربي فاعل ضمن التوجه القومي الذي دافع عنه، الشيء الذي يفرض التقدير والاحترام والتنويه.

والورقة في احترامها للموضوع الذي تكلف به كاتبها وفي تركيزها على توضيح مؤشرات قصور العرب في مجال التنمية والمستلزمات التي يقتضيها تجاوز هذا القصور ومواجهة رهانات المستقبل تعتمد إلى حد كبير على الدراسات العامة والقطاعية التي أنجزها الدكتور صايغ في مسيرته العلمية الغنية حول مسألة التنمية في المجال العربي.

سأنطلق في تعليقي من مضمون الأطروحة الأساسية للورقة. وهي أن الاقتصاد العربي يخترق منذ خمسين سنة أزمة تنموية، بل أكاد أقول أن

مفهوم التنمية العربية هو نفسه موضع أزمة. مما دعا المؤلف إلى إبراز مؤشرات القصور الكمية والنوعية في القسم الأول واستنباط أسبابها في القسم الثاني وتخصيص القسم الثالث الذي لا يتجاوز فضاءه ثلاث صفحات(*) للحديث عن المستلزمات والتساؤلات التي يطرحها المستقبل (القسم الثالث عبارة عن خاتمة تستوحي كل محاورها من تقييم الماضي).

أولاً: إشكالية التنمية العربية ومؤشرات قصورها الكمي والكيفي

لا بد أن نؤكد اتفاقنا التام حول العديد من مقولات الورقة وحول النسق الذي اعتمدته والتوجه العام الذي يطبعها. وأولى المقولات أن مسألة التنمية معقدة لا يمكن أن تختزل في معطيات كمية. إذ التنمية مسلسل تراكمي ذو طبيعة نوعية لا يرتبط بالاقتصادي فقط، بل يتجاوزه من خلال كل أبعاد التطور البشري وتفاعلاته على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي. وهذا يعني أن اعتماد المؤشرات الاقتصادية التقليدية ـ ما دام الموضوع اقتصادياً ـ لا يعني تهميش المؤشرات النوعية المرتبطة بالأبعاد المجتمعية والفكرية والسياسية. بل لعل هذه المؤشرات رغم صعوبة تقييمها حسابياً تكون أقدر تعبيراً عن مظاهر أزمة التنمية بالعالم العربي عن المؤشرات الكمية.

سنكون متفقين كذلك في اختيار المؤلف لمقاربته المقارنة بين المجموعة العربية وخمس مجموعات نامية أخرى وهي بالتوالي: الافريقية (جنوب الصحراء) وجنوب آسيا (عدا الهند) وشرق آسيا (عدا الصين) وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بهدف توضيح مظاهر القصور والإنجازات النسبية للمنطقة العربية. وإذا كانت هذه المقارنة

(*) هكذا كان حجم القسم الثالث في الأصل. إلا أن د. صايغ قام بتوسيعه إلى حد بعيد في الصيغة التي يتضمنها الكتيب الحالي. (الناشر)

مفيدة بالنسبة لموضوع الدراسة فلقد كان من الممكن أن تنفذ ليس فقط إلى إظهار جيوب القصور العربي بل كذلك إلى إظهار مدى التأثير السلبي أو الإيجابي لبعض العوامل الديموغرافية والجيوسياسية ونوعية الموارد ومستوى الاندماج في السوق العالمية.

لا يمكن كذلك إلا تأكيد حسن اختيار المعايير المعتمدة وتوظيف المؤشرات الكمية ثم النوعية لإبراز درجة قصور الإنجاز العربي مع السهر على تبيين وجود جسور التواصل بينها. ولقد كان من المفيد كذلك اعتماد معايير التوازنات الكلية المتعلقة باختلالات المالية العامة والمبادلات الخارجية الجارية حتى يتضح كذلك مدى استعداد الاقتصادات العربية لتجاوز الانحسارات وتقوية مناعة نسيجها الإنتاجي.

ونرى أن المؤشرات التي وصل إليها المؤلف لا تدل فقط على مظاهر القصور العربي بل تبرز كذلك تدهور موقع المجال العربي في الخريطة الاقتصادية للعالم وبالمقارنة مع المجموعة الأخرى خاصة الجنوب أسيوية إذا ما اعتبرنا ما كان يمكن للعرب أن يكتسبوه من مكانة مرموقة بالنظر للاتصال المبكر لبعض المناطق العربية مع الغرب (مصر، الجزائر) من جهة، ولما توفر للعرب خلال السبعينات من مكتسبات على أثر الطفرة النفطية لم يستطيعوا الحفاظ عليها.

وإذا كانت بعض المؤشرات الكمية تدل بجلاء بأن التخلف ما يزال حاضراً إن لم نقل متجذراً داخل الجسم العربي (النمو الديموغرافي السريع ونتائجه على البطالة والهجرة القروية والخصاص في مجالات السكن والتجهيزات الأساسية وضعف أداء النظام التعليمي وعدم ملاءمته مع متطلبات التنمية الخ....) فإن هذه المؤشرات تخفي العديد من التناقضات والاختلالات. إذ بالرغم من التحسن الكمي للدخل الإجمالي العربي خلال السبعينات بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، نرى أن الطبيعة الريعية لهذا التحسن أفرزت نتائج سلبية على مسار العمل التنموي: فلم

يحدث أي تحول نوعي في موقع الصناعة التحويلية التي لم يتجاوز نصيبها في الناتج المحلي الكلي ١٠ ٪. ولم يواكب ارتقاء معدل الاستثمار إلى ٢٧ ٪ ارتفاع واستقرار لوتيرة النمو بسبب غياب اعتماد التوجه الترشيدي للموارد المتاحة حيث استعملت الفوائض لتغذية الاستهلاكات المفرطة والاستثمارات غير المنتجة التي لا تخلو من تبذير.

ويتجلى التناقض بين أهمية الانفاق المخصص للتعليم وضعف مردوديته وارتفاع نسبة الأمية، وكذا في مجال الإنجاز الصحي ومقادير السعرات الحرارية مع قصور واضح للإنتاج الفلاحي الغذائي، كما يتجلى التناقض في أهمية حجم المساعدات الأجنبية التي تتوصل بها الأقطار العربية وضخامة المديونية الخارجية (٢١٨ مليار دولار) في حين تصل الموجودات العربية الموظفة في الخارج من طرف الخواص إلى مئات المليارات (٥٠ مليار بالنسبة لمصر)

تظهر علامات التخلف في استقطاب المبادلات الخارجية العربية (صادرات وواردات) من طرف المحاور الثلاثة للاقتصادات المتطورة (الاتحاد الأوروبية، الولايات المتحدة ـ اليابان) في حين يحتل النفط وحده موقعاً مهيمناً في مجموع الصادرات (٨٠ ٪ في المتوسط).

لا بأس كذلك من الإشارة إلى المفعول السلبي للإنفاق العسكري الذي يحوم نصيبه حول ٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من تقلص حدة المواجهة مع إسرائيل، وذلك بسبب تكاليف ومخلفات حرب الخليج وكذا غياب أسس الاستقرار داخل جل الكيانات العربية.

إن كل هذه المؤشرات مفيدة لتوضيح جيوب القصور العربي. وربما كان من المفيد كذلك استعمال مؤشرات أخرى تدل على سوء توزيع الدخل والحيف الذي يطبعه وضعف الطبقات المتوسطة والنتائج السلبية لهذا الوضع بالنسبة لمستلزمات التطور المادي والسياسي والمجتمعي، وكذا حول التفاوت القائم بين مختلف الأقطار العربية (النفطية وغير النفطية)

والذي هو مصدر تناقضات.

وإذا كانت الاحصائيات المعتمدة ونسق التحليل الموظف تجمع العالم العربي في بوتقة موحدة (مع بعض الاستثناءات: موريتانيا ـ الصومال) فإن هذه الطريقة لا تخلو من محاذير. حيث يلاحظ تغلب تحليل أوضاع المشرق العربي على إبراز مشاكل وخصائص المغرب العربي وحيث أن الاهتمام الذي تستقطبه في البحث الدينامية المرتبطة باقتصاد النفط أدى إلى تهميش البحث في دينامية العديد من القطاعات الانتاجية: الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير والمعتمدة على استعمال اليد العاملة، الفلاحة التصديرية، الصيد البحري، تحويلات المهاجرين، إضافة لانتشار تأثير الاقتصادات الباطنية غير المنظمة الخ.... كما أن اعتبار العالم العربي في كليته لا يسمح للتحليل بأن يحيط بخصوصيات مختلف النماذج السائدة داخل المجال العربي: من النموذج الخليجي المستند على الريع النفطي والذي يتسم بضعف مساحته الديمغرافية، إلى النموذج المصري حيث يلعب الضغط الديموغرافي فيه دوراً حاسماً وتتأثر الحركية الاقتصادية بشكل غير مباشر بمفعول الريع النفطي، إلى النموذج المغربي المتسم بعجز في مجال الإنتاج الطاقي وحساسية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي عبر الصادرات الفلاحية والصناعية، إلى النموذج العربي جنوب الصحراء الذي يقترب في مضامينه من خصائص الاقتصادات الافريقية المرتبطة بالمجال الأوروبي عن طريق اتفاقية «لومي».

ولعل المؤشرات النوعية التي اختارها المؤلف كانت أكثر تعبيراً عن قصور التنمية العربية في كليتها، لأنها أبرزت أن التخلف في معناه الشمولي ينصب على مجموع المجال العربي سواء تعلق الأمر بالبلدان الثرية الريعية أو البلدان التي تضم العديد من مظاهر الفقر والتهميش. وهذا ما يدل على الطابع البنيوي والمتجذر للقصور العربي.

ويؤكد الدكتور يوسف صايغ ـ ونحن نتفق معه عند عرضه

للمؤشرات النوعية للقصور التنموي - ما سماه «بالازدواج الوظيفي» للمفاهيم. أي أن معايير القصور وخاصة النوعية منها تعتبر في ذات الوقت من أسباب هذا القصور. وهذا إن كان صحيحاً فإنه يحدث بالضرورة نوعاً من الاضطراب في قراءة الورقة لأن الكاتب كان مضطراً للتطرق إلى نفس الاشكاليات من خلال تصنيف المعايير إلى كمية ونوعية وإبراز بعضها كأسباب للقصور، يمكن تلخيص المؤشرات النوعية التي أفرزها التحليل فيما يلي:

* ضبابية المنظور التنموي والخلط بين مفهوم التنمية والنمو (كان بالإمكان الإشارة إلى عطاءات الاقتصادي الفرنسي «فرانسوا بيرو» الذي اشتهر بتوضيح التمايز بين المفهومين ما دام المؤلف قد أشار إلى عطاءات شنبتر الذي لا يشك أحد في ثرائها).

* البلبلة في اعتماد الأقطار العربية للانساق الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجالات المرجعية (الرأسمالية والاشتراكية) دون التمكن من هضمها واستيعابها بسبب غياب قيادات واعية بالتوجه التنموي السليم.

* محدودية المشاركة السياسية الواسعة واحترام ضوابط حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية.

* عدم التركيز الفعلي على الإنسان صانع التنمية ومحورها الأساسي.

* انخراط العمل التنموي في إطار قطري ضيق بالنسبة لمجموع الدول العربية وتهميش العمل العربي المشترك.

* سوء استعمال الموارد المادية المتاحة وضعف تعبئتها الشيء الذي أدى إلى هيمنة التكاثر المالي على حساب التراكم الرأسمالي «وشيوع الاستهلاك والاستثمار التفاخري الظهوري» وتبذير الطاقات والإنفاق العسكري المبالغ فيه وسيطرة التوجه الاستهلاكي على التوجه الانتاجي.

وينفذ المؤلف انطلاقاً من ذلك إلى عوامل القصور وهي:

* ذات طبيعة مفهومية أحياناً (ضعف المجهود الفكري في وضع نسق ومقتضيات العمل التنموي الذي تغلبت عليه السطحية التقليدية).

* ذات طبيعة سياسية تتصل بتقصير وتأهيل الدول وغياب الديمقراطية وفاعلية المجتمع المدني والحضور المستمر للتوجه القطري.

* ذات طبيعة خارجية أي كل ما يتعلق بالتبعية بكل مظاهرها التجارية والمالية والتكنولوجية والثقافية.

* ذات طابع مجتمعي حيث غاب اعتبار الإنسان كمحور للتنمية الشيء الذي يتجلى كذلك في مأساوية الوضع التعليمي والبحث العلمي وتهميش وتوظيف الطاقات الفكرية والثقافية وربط الحاجات المجتمعية الأساسية بوضع البرامج التنموية.

* ذات طابع اقتصادي تتمثل في سوء استعمال الموارد وتوظيفها بشكل أمثل الخ...

ونحن إذ نتفق مع كل هذه الخلاصات في مجملها نود التعليق على بعضها بهدف تأكيد بعض مضامينها وإبراز امتداداتها أو إفراز بعض التقييمات.

لعل غياب الممارسات الديمقراطية هو الذي يكون القاسم المشترك لكل التجارب التنموية بالعالم العربي. ولقد اعتمد تبرير هذا الغياب على ضرورة إعطاء الأولوية لبناء أسس الدولة المستقلة أو القضاء على رواسب القوى المحافظة التي هزمت على أثر انقلابات عسكرية ذات توجه قومي، أو ضرورة تركيز السلطة الدولتية من أجل ضمان التحكم في العمل التنموي أو السهر من أجل الحفاظ على البنيات التقليدية وحماية للخصوصيات التاريخية أو المجتمعية. غياب الممارسة الديمقراطية هو الذي حال دون وجود آلية المراقبة والمتابعة لأعمال ومبادرات الدولة وأفقد إدارة التنمية مناعتها وحال دون تجذير فكرة التداول في مركز القرار (السياسي الاقتصادي). كما حال دون إحداث التواصل الضروري بين عملية

الاستثمار والحرص على ترشيده وبين الهواجس الكلية الماكرو اقتصادية. كما لم يسمح لمكونات المجتمع المدني من نساء ومثقفين من التأثير على تحضير القرار وجعل الإنسان محوراً للعملية التنموية. لكن لا بد أن نعترف أن العديد من المثقفين التقدميين العرب ومن بينهم الاقتصاديين يتحملون قسطاً من المسؤولية حيث كانوا بدورهم ضحية استقطاب نموذج الحزب الوحيد أو الرأي الوحيد ولم يعملوا على انتقاده في الوقت الضروري. هنا سأرجع إلى المواجهة التقليدية التي أشارت إليها الورقة بين التوجه الرأسمالي والتوجه الاشتراكي في التجارب التنموية العربية لكي نؤكد على اتفاقنا على الانتقادات الموجهة حول طريقة انخراط العمل التنموي العربي في التوجهين دون التمكن من استيعاب ضوابطهما وأسسهما.

لكن ليس صحيحاً أن نصنف التجارب العربية بالرأسمالية أو الاشتراكية باعتبار أن الاقتصادات العربية في كليتها اقتصادات خاضعة للسيطرة الخارجية انطلاقاً من بنيات نسيجها الانتاجي وطبيعة مكونات مبادلاتنا الخارجية وتبعيتها أزاء تقلبات السوق العالمية. في الواقع أن المفارقة التي تطبع المجال العربي تبرز الخلاف القائم بين الدول التي سعت إلى إحداث نوع من القطيعة مع الرأسمالية العالمية ومراكزها الأساسية والدول التي اعتبرت ضرورة التكيف مع ما يفرضه توزيع العمل الدولي. لا شك أن المقاربة الأولى أفرزت نسقاً تنموياً اعتمد على تقوية القطاع العام وأقر بمركزية القرار الدولتي في حين أن المقاربة الثانية تركت للقطاع الخاص مجالاً للاتساع وكرست التوجه الانفتاحي إزاء السوق العالمية.

والواقع أن المفارقة بين المقاربتين تعكس التناقض الذي ساد العالم في الخمسين سنة الأخيرة بين المعسكر الغربي المتمثل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. فلقد تأثر العالم العربي مثل العديد من البلدان النامية من مفعول هذا التناقض من خلال معالجته لمخلفات الفترة الاستعمارية وتفاعلات القضية الفلسطينية عبر الصراع العربي الاسرائيلي.

وإذا كانت الورقة قد وصلت إلى انتقاد النموذج السوفياتي (بسبب غياب الممارسة الديمقراطية وكلفة التمركز البيروقراطي وتهميش المبادرة الفردية الخ... وقد نضيف إلى ذلك انتقادات أخرى تهم سوء استعمال الموارد والتحكم في التواصل بين القطاعات الانتاجية خاصة الفلاحة والصناعة وبين الاستثمار والاستهلاك) فإن الدروس الأساسية التي تفرض نفسها بعد انهيار هذا النموذج هي تغييبه للإنسان وانحرافه عن قيم الاشتراكية. فلم يكن قط نمط انتاج اشتراكي بقدر ما كان نمط انتاج دولتي وبيروقراطي.

لعل المقارنة بين المجموعة العربية والمجموعات الأخرى خاصة للجنوب شرق آسيوية تدلنا على أن العالم العربي لم يستفد من التناقضات الحاصلة بين المعسكرين ولم يوظف لصالح تنميته العامل الجيواستراتيجي في حين كان لهذا الأخير مفعول مؤكد على انطلاقة النمور الأسيوية وبعدها الصين وهي الكيانات التي أصبح لها ثقل حاسم في الاقتصاد العالمي بل هي التي احتلت موقع قاطرة الدينامية الاقتصادية في الثلاثين سنة الأخيرة. كان بإمكان العرب أن يوظفوا لصالحهم العامل الجيواستراتيجي باعتبار موقعهم الجغرافي ومساهمتهم الفعالة في إحداث حركة عدم الانحياز. ولعل غياب نظرة الأمد البعيد في تسيير الصراع مع إسرائيل وعدم ربطه مع مقتضيات التنمية ساهم في جعل العنصر الجواستراتيجي يستخدم من طرف القوى الامبريالية لتطويق العمل التنموي العربي. كما إن تعامل الدول مع التناقض العربي الاسرائيلي أثر سلباً على العمل التنموي ليس فقط من خلال الأولوية التي أعطيت للاتفاق العسكري بل بسبب إعمال هذه الأولوية لتقوية الموقع المركزي للدولة وإذكاء الصراعات العربية العربية على حساب تقليص فضاء الممارسة الديمقراطية وتقوية التضامن العربي.

لا شك كذلك أن الطفرة النفطية في السبعينات لم تكن لها نتائج إيجابية فقط بالنسبة لمستلزمات التنمية. نعم لقد ساهمت في الزيادة في

مستوى مداخيل البلدان النفطية ورفعت من قدرتها الاستثمارية ومن موقعها في العالم، وجعلت بعض الأقطار العربية تقود قاطرة المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي، ومكنت الأقطار العربية غير النفطية من الحصول على أحجام مهمة من الأموال عن طريق الإمدادات وتحويلات المهاجرين وأحياناً التدفقات الاستثمارية.

لكن الطبيعة الريعية للموارد النفطية ساهمت إلى حد كبير في انحراف العمل التنموي العربي وترسيخ قصوره، حيث أدت إلى شيوع ظاهرة التبذير والإستهلاك التفاخري والمبالغة في الاستيراد والإنفاق العسكري وتعميق الاختلالات المالية، وساهمت في توطيد التحكم السلطوي على حساب الخيار الديمقراطي وانتشار تقاليد الكسل والاتكالية على حساب قيم العمل والاجتهاد والابتكار. فلم تسمح للمركّبات الانتاجية العربية من اكتساب آلية النمو المستقرة والمستمرة. وكان من نتائجها توسيع التفاوت داخل المجال العربي مما أفرز تناقضات داخله كان لها تأثير على ترسيخ المواجهات بين الدول العربية.

لا بد أن نشير أنه كان من اللازم تسليط الأضواء ضمن تحليل القصور التنموي العربي إلى مسألتين اثنتين كان لهما مفعول ذو طبيعة بنيوية على إشكالية التنمية العربية. وسيكون من الخطأ اعتبارهما مجرد أجزاء من الظرفية. يتعلق الأمر هنا بنتائج انخفاض سعر النفط وبسياسة التقويم الهيكلي كما يقال بالمغرب (التصحيح الهيكلي كما يقال في المشرق).

١ ـ انخفاض سعر النفط الذي انطلق منذ بداية سنة ١٩٨٦ وأخذ طابعاً مستمراً بالرغم من انتعاش الاقتصاد العالمي بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ والمضاربات المواكبة لحرب الخليج ثم تأكد منذ ١٩٩١ بعد دخول الاقتصادات المتطورة مرحلة انكماش. وكل الدلائل تشير أنه بالرغم من وجود علامات انفراج دينامية الاقتصاد العالمي فإن القدرة الشرائية لمواد

المحروقات لن تتجاوز في الأمد المتوسط ما اكتسبته سنة ١٩٧٣.

ولعل من الخطأ إعادة ترديد مقولات بعض الخبراء حول إمكانية الحفاظ على سعر النفط في مستوى مرتفع (باستثناء فترات المضاربة) لأن الأمر يتعلق بمجرد مادة أولية يتسم وضعها في السوق بالهشاشة بالرغم من أهميتها الاستراتيجية. فالمستهلكون (أي بلدان الشمال) قادرون على التحكم بمقتضيات تسويقها وهذا ما تمكنوا من فعله عبر استراتيجية الوكالة الدولية للطاقة وتوظيف كل القدرات التكنولوجية لفرض الاقتصاد بالاستهلاك الطاقوي وابتكار مصادر طاقوية جديدة.

إننا متفقون مع الدكتور صايغ وهو يبرز نقاط ضعف السياسات الجزئية التي انحرفت عن مقاربة «السيطرة» التي تحدث عنها والأمر يتعلق بتغلب البواعث القطرية وغياب التنسيق بين الأقطار العربية النفطية في مجالات التسويق وإقامة الصناعات البيتروكيماوية بالإضافة إلى الغلو في الإنفاق غير المنتج.

لكننا نضيف كذلك أن الأقطار والخبراء العرب وقعوا في خطأ عندما تصوروا أن بالإمكان إبقاء سعر النفط مرتفعاً في حدود لا يمكن أن يقبلها الطلب ولا يمكن أن يقبلها التوازن الاقتصادي للعالم سواء بالنسبة لما تفرضه مصالح البلدان المتطورة أو بالنظر للمشاكل العويصة التي تواجه البلدان النامية غير المنتجة للنفط. من الواضح أن تقلص القدرة الشرائية للصادرات النفطية منذ ما يقرب من عشر سنوات كانت له نتائج بنيوية حساسة تمس أولاً الأقطار النفطية، بالرغم من أهمية احتياطاتها حيث نقصت مواردها وسجلت بدورها مؤشرات الاختلالات المالية، تفاقمت فيما بعد بسبب تكاليف حربي الخليج. وتأثرت الأقطار العربية الأخرى إيجاباً بسبب تقلص فاتورة استيراد المحروقات وسلباً نظراً لانحدار مستوى التدفقات المالية الناشئة عن البلدان النفطية.

وكل ما يمكن أن نتمناه هو أن يؤدي تدني الطابع الريعي

للاقتصادات النفطية إلى تغيير تصرفات الدول والمجتمعات العربية إزاء الموارد ومعالجة المسألة الاقتصادية بما يفرضه ذلك من ترشيد وإذكاء روح العمل والابتكار.

٢) العنصر الثاني الذي نعتبر أنه كان من الضروري الاعتناء بتحليل مفاعيله يخص الاختلالات المالية ونتائج سياسة التقويم (التصحيح) الهيكلي التي خضعت لها مجموعة من البلدان العربية منذ ١٩٨٣ مثل المغرب ومصر وتونس وفي حدود أقل الأردن وموريتانيا والتي تستعد الجزائر الآن للانخراط فيها بعد مقاومة دامت ست سنوات.

لقد دشنت هذه السياسات بإيعاز من المؤسسات التمويلية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بعد أن تجلى عمق الاختلالات المالية الداخلية والخارجية بسبب سوء تسيير الموارد والانحسار الناتج عن ارتقاء مستلزمات المديونية الخارجية. واستهدفت هذه السياسات النقص من عجوز المالية العامة وميزان الاداءات الجارية إلى أقل من ٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كانت قد تجاوزت ١٣ بالمائة من قبل كما استهدفت تطويق التضخم وتحجيم الفجوة بين الطلب والعرض.

وواكبتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية للأقطار المعنية (نادي باريس ونادي لندن). وإذا كانت هذه السياسة قد ارتكزت من الناحية الكمية على تقليص الانفاق الحكومي في مجالات التسيير والتجهيز (الشيء الذي تجسم في الحد الأدنى من ارتفاع المرتبات والأجور ومن مساندة أسعار المواد الغذائية والنقص من إمدادات الدولة ومن استثماراتها في البنيات الارتكازية والقطاعات الاجتماعية)، فلقد كان لها تأثير نوعي على سير المركّبات الانتاجية من خلال الإجراءات النوعية المواكبة ذات الطابع البنيوي. ويتعلق الأمر بتحرير المبادلات الخارجية في ضوابط الغات، وتحرير العديد من التصرفات الاقتصادية: القروض، الاسعار وإصلاح النظام الضريبي والدفع بخوصصة (أو تخصيص) القطاع العام وإعطاء الأولوية إلى التصدير الخ...

ويمكن القول أن تقلص الموارد المالية في البلدان النفطية فرض عليها كذلك الانخراط في سياسات تصحيحية ولو بشكل جزئي.

ليس من المفيد اليوم أن نتابع السجال بين المدافعين عن سياسة التقويم والمناهضين لها. فهذا النقاش أصبح اليوم متجاوزاً لأن عمر هذه السياسة يزيد على عشر سنوات بعد أن ظهرت تحت تأثير توجهات دولية (الريغانية وصندوق النقد) ومستلزمات داخلية.

المهم اليوم هو تقييم مفعولها لاستخراج الدروس من ذلك وإبراز مكامن الإنجازات المتمثلة في تقليص الاختلالات المالية وإحداث نوع من التوازن بين القطاعين العام والخاص وبداية اعتماد ضوابط الترشيدية وإبراز كذلك نقط الضعف المتمثلة في أن تقليص الانفاق الحكومي كان بالأساس على حساب الاستثمارات الأساسية، وضرورة رعاية الحاجات الاجتماعية، وأن هذه السياسة (في غياب جو الحوار السياسي التوافقي) ساهمت في توسيع فجوة الفوارق الاجتماعية وشيوع الفقر والبطالة الشيء الذي يفرض اليوم «تقويم التقويم» أو «تصحيح التصحيح» بربط بعد التضامن الاجتماعي ببعد العمل التنموي.

ثانياً: التنمية العربية وهاجس المستقبل

إذا كانت ورقة الدكتور يوسف صايغ قد خصصت أربعاً وثلاثين صفحة[*] لتوضيح معالم القصور في الماضي بكثير من الكفاءة والتركيز والدقة فإن نصيب هاجس المستقبل (أي الجزء الثاني من الموضوع) لم يتجاوز صفحات قليلة في خاتمة الورقة[*].

ولقد أكد الكاتب ـ وهذا شيء طبيعي ـ إن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد توقعات يحيط بها الكثير من الشك والاشتراطات منطلقاً بأن سجل

(*) في نصها الأصلي لا الحالي. (الناشر)

الماضي ليس «أسودكله أو أبيض كله بل رمادي يختلط فيه الإنجاز والقصور» ومعتمداً على مقترحات تضم ثمانية مجالات للعمل: ـ اعتماد منظور سليم للتنمية، الاصرار على إنعاش الخيار الديمقراطي، البحث على وضع أسس نسق «قومي تقدمي» ـ يأخذ من كل من الرأسمالية والاشتراكية مضامينها الايجابية مع اعتبار الهم القومي بالنسبة للقضايا المصيرية (السياسية والثقافية) والشأن القطري كذلك بمستلزماته، ـ العودة إلى الإنسان كمحور للتنمية، واعتبار دور المجتمع المدني ومكوناته في إطار خلق ظروف الاستقرار الخلاق، محورية والحاحية الاتساق بين المنظور القطري والمنظور القومي للتنمية، وأخيراً ضرورة توليد دينامية عربية جديدة تستطيع مواجهة دينامية المشروع الشرق أوسطي.

هنا كذلك لا يمكن إلا أن نعبر على اتفاقنا مع اقتراحات الدكتور صايغ كتوجهات عامة ومساهمتنا في التعليق عليها تستهدف تسطير إمدادات لها وإغناءها.

نرى أول الأمر أن الحديث عن المستقبل ورهاناته ومستلزماته يفرض أن نكون على وعي بأن العالم ولج منعرجاً جديداً يفرض على الاقتصاديين العرب التسلح بأدوات تحليل جديدة وتجاوز إعادة تكرار العديد من المقولات الجاهزة التي أصبح من الضروري تحديثها وتحيينها.

إن المنعرج الذي نتحدث عنه يعني أن الاقتصاد العالمي والعالم بصفة عامة دخل إلى مرحلة جديدة وقد تكون بدون شك تضم امتدادات لسابقتها ولكنها تختلف عنها كذلك نوعياً وسيكون من الخطأ التعامل معها اعتماداً على التصورات والمفاهيم التي ظهرت في الستينات والسبعينات مع العلم أن تصور العرب في مجال التنمية كما تجلى ذلك في ورقة الدكتور صايغ جعلتهم متخلفين على موعد التحولات الراهنة التي يعرفها العالم.

لذا نلح على إبراز خصائص هذه التحولات حتى نتمكن من تحيين مقترحات العمل التنموي مستقبلاً، ويتعلق الأمر بما يلي:

١) تجاوز الثنائية التي طبعت العالم منذ خمسين سنة والتي جعلت الصراع القائم بين المعسكرين الغربي والشرقي محور كل ما حدث في العالم وخاصة ما عرفه المجال العربي من مخاضات وتقلبات ومواجهات. وبالرغم من أن الصراع بين المعسكرين كان يستند على أسس استراتيجية وأيديولوجية فلقد خلف تناقضاً ذا طبيعة اقتصادية. فأصبح النظام السوفياتي مرجعاً لبناء اقتصاد اشتراكي بديل للنظام الرأسمالي المتجسم في الاقتصادات الأمريكية وغرب الأوروبية.

إن انقراض الاتحاد السوفياتي لا يعني نهاية الثنائية كقاعدة للتناقضات في العالم فحسب بل يعني كذلك انتقال معيار التناقض الأساسي من العنصرين الأيديولوجي والاستراتيجي إلى العنصر الاقتصادي، أي إن الصراع القائم الآن أصبح يعتمد بالأساس على المناعة الاقتصادية فيما حل تعدد الأقطاب محل الثنائية من خلال الدور الريادي الذي تقوم به الأقطاب الثلاثة: الشمال الأمريكي، الأوروبي، والهادي الأسيوي حول اليابان.

٢) أصبحت العولمة (Globalisme) تفرض نفسها كمعطى فاعل على مسار تصرفات كل الكليات والمجالات والمجتمعات. والعولمة ليست فقط امتداداً لمسلسل التدويل الذي عرف تطورات متلاحقة منذ بداية شيوع الظاهرة الامبريالية وبروز الشركات المتعددة الجنسيات بل تختلف عنها لأنها من الناحية الاقتصادية تجعل المنطق العالمي (منطق السوق الموحد بكل تناقضاته طبعاً) يفرض نفسه على التصرفات عوض منطق العلاقات الاقتصادية الدولية، إضافة أن العولمة لا تهم المسألة الاقتصادية وحدها بل تمس مجالات ثقافية ومجتمعية وتواصلية. فالقول اليوم بأن العالم قرية، ليس عبارة تلقى على عواهنها، بل إنها تعني أن كل الكيانات محلية، قطرية، إقليمية، جهوية تتأثر كلها بتفاعلات مكونات العالم بأسره.

في هذا المجال يمكن القول أن الاقتصاد العالمي بعد أن مر من

مرحلة النمو السريع والمستقر (الخمسينات والستينات) وعقد الهزات النقدية والطاقوية (السبعينات) وعقد التصحيح وتقويم الاختلالات (الثمانينات) وبعد أن مر من مراحل تحكمت فيها هواجس النمو والتوازن بتأثير من المؤسسات التمويلية الدولية (الصندوق والبنك) دخل الآن إلى وضعية جديدة تلعب فيها المبادلات التجارية دوراً متعاظماً كوسيط بين المركّبات الانتاجية. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى انتهاء جولة الأورغواي في غياب تام للحضور العربي بالرغم من أن العهد النهائي لآخر جولة من جولات الغات وقعت في مراكش.

إن هذه الاتفاقية تطرح رهانات أساسية على الاقتصادات العربية بالنسبة لمستقبلها ليس لأنها أقرت بتحرير مبادلات المواد الصناعية بكل أصنافها وأخضعت عملية الانتاج إلى مواصفات مدققة ولكن لأنها أدخلت ضوابط الانفتاح والمنافسة لتمس القطاع الفلاحي بدوره وقطاعات الخدمات (النقل، التأمين، البنوك، التواصل) والإنتاج الفكري بالرغم من الاتفاق حول استثنائيته في هذه المرحلة. ولا بد أن نعترف أن إنشاء منظمة عالمية للتجارة لمتابعة ضوابط المبادلات التجارية والخدماتية يفتح المجال أمام مرحلة جديدة في مسار الاقتصاد العالمي مرحلة تتحكم فيها الأقطاب الثلاثة وتمكنت بعض الاقتصادات الأسيوية من تحضير نفسها للتلاؤم معها على عكس الاقتصادات العربية.

٣) التطور التكنولوجي الذي يدخل بدوره في المنعرج الجديد، أي ينخرط في التحول النوعي المواكب لظاهرة العولمة. إذ لا يتعلق الأمر بتجاوز تقنيات قطاع إنتاج فقط وبروز تكنولوجيا وقطاعات رائدة لتحتل موقع قاطرة التطور كما كان الحال في بداية كل الدورات التكنولوجية. بل إن الطفرة التكنولوجية الجديدة تتسم بإحداث تواصل عضوي بين مختلف مسالك التطور التكنولوجي: الطاقوي، الالكتروني، التواصلي الشيء الذي يجعلها تتحكم باقتصاد الوقت (الزمان) واقتصاد المكان. وتساهم في تقليص مواقع المادة الأولية لصالح «المادة الرمادية» أي إنتاج العقول.

٤) إن هذه التحولات المتعلقة بترسيخ منطق العولمة وبالتطور التكنولوجي تدل على أن الكيانات الوطنية (القطرية) لم تبق قادرة وحدها على مواجهة مستلزمات المنافسة بالعالم. فالدولة الأمة ككيان لم يبق باستطاعتها بأن تبقى إطاراً للعمل الاقتصادي والتكنولوجي. وهكذا فقد أفرزت العولمة ما يمكن أن نسميه بالجهوية الممثلة في كيانات التجمعات الاقليمية التي أصبحت أداة فاعلة في تسيير الاقتصاد العالمي. ولقد تأكد ذلك من خلال التطور النوعي لعملية الاندماج الأوروبي التي أدت إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي وكذلك إلى تكوين منطقة تبادل حر في الشمال الأمريكي بالإضافة إلى ظاهرة التشابك الصناعي التي أحدثت منطقة تضامن مصلحي في المجال الأسيوي الهادي.

وهكذا سيكون على العالم العربي وهو يستشرف آفاق العمل التنموي المستقبلي أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات الأربع التي تطبع انخراط العالم في منعرج جديد في تطور البشرية.

هنا نرجع إلى مقولات الدكتور صايغ لنسعى إلى تحيينها آخذين بعين الاعتبار هذه المعطيات وهذا ما يقتضي:

من حيث نسق التنمية من الضروري تجاوز المواجهة والاصطدام على مستوى المفاهيم بين ما يسمى بالنظام الرأسمالي وبالنظام الاشتراكي. فالنظام الاقتصادي القائم حالياً هو نظام اقتصاد السوق بما يفرضه من وجود بواعث لصالح التطور المادي والمعنوي ومن وجود روح المنافسة والبحث عن جدوى ترشيد العمل الإنتاجي، غير أن التعامل مع ضوابط اقتصاد السوق أي ضوابط المنطق الاقتصادي تفرز بالضرورة مقاربتين:

* مقاربة ليبرالية تقتصر على التركيز على دور آليات الاقتصادات كمحور للتطور دون اعتبار تأثير مفعولها على المكونات المجتمعية. فهي بالتالي مقاربة محافظة يتمسك بها كل من يسعى للحفاظ على توازن القوى السائدة داخل الكيانات القطرية أو على المستوى الدولي.

* مقاربة اشتراكية لاقتصاد السوق لا تستهدف قط القضاء على أسس النظام السائد بل تسعى انطلاقاً من توجهها التقدمي إلى إصلاحه وتهذيبه والحد من مظاهر الغلو والظلم والاستبداد الاجتماعي الذي تفرزه آلية السوق.

هذه المقاربة تحث بالضرورة على ربط فعالية اقتصاد السوق بمستلزمات التضامن الاجتماعي. ونعتقد أن تصور نمط التنمية العربية يقتضي توظيف المجهود الفكري والسياسي للتبشير باقتصاد الفعالية والتضامن: الفعالية التي تفرض الحد من تبذير الموارد والعمل من أجل ترشيدها وإعطاء قيمة للاجتهاد حتى تتمكن الاقتصادات العربية من تجاوز اختلالاتها وتحسين موقعها التفاوضي إزاء مكونات الاقتصاد العالمي، والتضامن على المستوى العالمي بهدف الحد من الفجوة القائمة بين الجنوب والشمال وعلى المستوى العربي من أجل تقليص التفاوت بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة وعلى المستوى القطري من أجل إعطاء البعد الاجتماعي مكانة في العمل التنموي ومحو معالم التهميش والتفقير.

إن العمل التنموي يقتضي بالضرورة إحداث إطار لاستشراف المستقبل ووضع استراتيجية متوسطة المدى قادرة على تحديد موقع الاقتصادات العربية داخل العالم وعلى وضع أسس برامج العمل التنموي في شموليته وعلى مستوى القطاعات. أن تجاوز التخطيط البيروقراطي الذي اتضح عقمه من خلال التجربة لا يعني التخلي عن استعمال أدوات الاستشراف من أجل تحضير المستقبل. فالتوجه الليبرالي أظهر بدوره محدوديته وعدم استطاعته التغلب على الدولية والجهوية والقطرية.

لذا نرى من الضروري العمل من أجل إعادة الاعتبار للدولة كأداة للعمل التنموي داخل المجال العربي وتحديد وظائف جديدة لها على أساس أن تتحكم في الحفاظ على التوازنات الكلية الداخلية والخارجية وأن تسعى في ذات الوقت إلى هندسة العملية التنموية. وهذا يقتضي التحكم في

ذات الوقت فيما تفرضه الظرفية (الأمد القصير) وما يستلزمه العمل في المدى المتوسط. ويقتضي أن تربط إدارة العمل الاقتصادي بين التوجه «الميكرو اقتصادي» والتوجه الكلي «الماكرو اقتصادي» بين معالجة الاختلالات واعتبار ضرورة النمو.

ومن الواجب السعي لأن تكون الدولة قادرة على إحداث قنوات التشابك بين مستلزمات توسيع السوق الداخلية والدفع من أجل غزو الأسواق الخارجية. دولة ساعية إلى إعادة هيكلة المقاولات في إطار تعاقد مع القطاع الخاص من أجل تحسين فعاليته وإلى ترشيد القطاع العام وتطويره.

دولة في خدمة التضامن تسعى للحد من التفاوت داخل الجسم المجتمعي العربي ولربط القضية الاجتماعية بكل أبعادها بالعمل التنموي.

دولة قابلة بأن تكون مرفقاً عاماً في خدمة المجتمع وخاضعة لمراقبته الواعية عبر ترسيخ الخيار الديمقراطي.

بقي في الأخير أن نناقش مسألة العمل العربي المشترك بالرجوع طبعاً لخلاصات الدكتور صايغ في هذا الموضوع. واضح أن انغلاق العمل التنموي في إطار قطري ضيق كان من أسباب قصوره.

لكن من المؤكد كذلك أن تقييم القصور العربي لا بد أن يعترف أن التوجه القومي فشل بدوره من خلال بعض التجارب الاندماجية التي استندت على أولوية الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات التنموية. كما أن فشل كل التجارب الوحدوية وكذا آليات العمل المشترك يفرض البحث عن سبل جديدة للتضامن العربي.

وإذا كان صحيحاً أن العمل التنموي العربي مطالب بأن يعتمد أرضية التضامن العربي لحماية الأسس الحضارية العربية، فإن نجاعة العمل المشترك تقتضي احترام ضوابط الاندماج الجهوي التي تفرض بالأساس

وجود تضامن مصلحي. إن ذلك يفرض بالضرورة إعطاء الأولوية إلى تكوين مجموعات عربية متعددة على أساس الجوار الجغرافي الذي يعتبر مصدر التضامن المصلحي ويساعد على اعتماد مقاربة موحدة إزاء باقي العالم، وخاصة إزاء التجمعات الجهوية الكبرى كالاتحاد الأوروبي.

كما أن اعتبار الإنسان محور العمل التنموي والانفتاح على مكونات المجتمعات المدنية يقتضي بالضرورة قبول الاختلاف داخل هذه المجتمعات ورد الاعتبار لكل المكونات الثقافية التي يزخر بها العالم العربي وتوظيفها في خدمة تطوره المادي والمعنوي والحضاري.

وهذا يعني أن الارتكاز على العروبة كمعيار للتضامن بين مكونات المجال العربي لا يعني إلغاء الخصوصيات الثقافية التي تشملها هذه المكونات وكذا الخصوصيات الناتجة عن المواقع الجغرافية لهذه المكونات وما يمكن أن تساهم به في إثراء هذا التضامن.

التنمية العربية: من قصور الماضي
إلى هاجس المستقبل

بقلم

د. يوسف صايغ

رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تعقيب

د. طاهر كنعان

وزير التخطيط في الأردن سابقاً، مستشار اقتصادي

على ورقة العمل حول

«التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل»

لا عجب أن يعطينا الأستاذ الدكتور يوسف صايغ ورقة عن التنمية العربية بهذا الشمول والإحاطة، فلقد بقيت التنمية العربية هماً وهاجساً له، بل أحد أكبر همومه وهواجسه منذ مطلع حياته العلمية، حيث طلع علينا ونحن بعد على مقاعد الدرس بكتابه «**الخبز مع الكرامة**»، فبقي هذا الربط بين المعاش المادي وإنسانية الإنسان رسالة يوسف صايغ عبر كتاباته وإسهاماته العديدة في التفكير الإقتصادي العربي.

وفي الوقت القصير المحدد لي للتعليق على هذه الورقة الغنية، لا أظن أنه من المفيد أن استنفد هذا الوقت في تعداد الإيجابيات والحسنات وما اتفق معه فيها، وهو كثير. إذن، سأحاول أن أركز على الملاحظات والأفكار النقدية والمخالفة، وعلى الملاحظات والأفكار التي تكمل وتضيف، وأن ابتعد ما أمكن عن تكرار ما هو مقبول ومسلم به.

إن أول ما اختلف فيه عن الأستاذ يوسف هو منهجه التجميعي في تقييم الأداء الماضي للتنمية العربية، حيث أجمل الأقطار العربية في مجموعة واحدة معتذراً بأن الفسحة المتاحة للورقة لا تسمح بتفحص مؤشرات القصور من جهة، والأسباب المؤدية إليه قطراً فقطراً من جهة أخرى، وأنه لو تم التعامل مع البلد المنفردة داخل المجموعات، بدل التعامل مع المعدل الحسابي الوسطي، لأصبح التعامل مع المؤشرات متعذراً ولاضطر

الباحث إلى اللجوء لقدر مفرط من الإطالة ولأصبحت قراءة هذا القسم من الورقة مملة إلى حد غير مقبول.

إن الحرص على عدم إملال القارئ هو عذر مقبول إذا كان الموضوع هو أسلوب العرض. أما إذا كان الموضوع موضوع تقييم التطور في التنمية العربية وتحليل أسبابه، فإن جمع حصيلة التنمية بين أقطار مختلفة في الحجم والمساحة والثروة الطبيعية والسكان ـ كما تختلف السعودية عن مصر عن لبنان عن السودان عن العراق ـ سوف لا يقودنا إلى استنتاجات مفيدة إلا إذا كانت هذه الإستنتاجات معروفة ومقررة لدينا سلفاً.

وأنا لا أدعو بالضرورة إلى تحليل قطر فقطر لتحري موضوع الورقة، ولكنني أدعو إلى فرز الأقطار العربية التي كان أداؤها فوق المتوسط للأقطار النامية عند كل مؤشر من المؤشرات عن تلك التي كان أداؤها دون المتوسط، ثم تقييم أسباب الأداء الجيد نسبياً وأسباب الأداء السيء نسبياً، حتى نتبين الأرجحية بين ما هو حاسم من العوامل وبين ما هو ثانوي.

ولعل أبرز ما يؤدي إليه التجميع والمؤشرات الوسطية في مجموعة الأقطار العربية بالذات، فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الإنسانية التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي اعتمدها الأستاذ يوسف في دراسته، هو أن عدداً مهماً منها يتعلق بالإنفاق العام على الصحة والتعليم، المرتبط بدوره بمستوى الإيرادات الحكومية. وفي جميع الأقطار العربية، التي يشكل فيها النفط المورد الأساسي للدخل الوطني والإيرادات الحكومية، نستطيع أن نعتبر أن السجل الجيد في كل تلك المؤشرات هو نتيجة الوضع المالي الإستثنائي لتلك الأقطار، وليس معبراً دقيقاً عن إنجازها لمستويات متكافئة من التنمية الإقتصادية الحقيقية.

إذن، كان من الواجب على الأقل فرز الأقطار التي حققت مستويات عالية من الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم) من خلال

تسييل الأصول النفطية، عن تلك التي حققت مثل هذه الخدمات بفضل تقدمها في بناء القدرات الإنتاجية الذاتية.

ولعله من الجوهري في حالة الأقطار العربية بالذات أن نفصل في معايير الأداء التنموي بين بناء القدرات الإنتاجية الذاتية في الصناعة والزراعة والخدمات، وبين استعمال وتخصيص الدخل المتولد عن الإنتاج في الإرتقاء بنوعية الحياة لأوسع جماهير الشعب.

ففي مؤشرات بنا القدرات الإنتاجية الذاتية نحتاج إلى التركيز على:

١ ـ حجم القوة العاملة المنتجة (أي باستثناء البطالة المقنعة، لا سيما في البيروقراطية الحكومية).

٢ ـ مشاركة المرأة في قوة العمل.

٣ ـ إنتاجية العامل في كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع الخدمات غير الحكومية.

٤ ـ درجة التصنيع، مع اعتبار صناعة الخدمات المهنية جزءاً من الصناعة.

٥ ـ درجة الإكتفاء الذاتي الغذائي، مع عدم المبالغة في خطورة هذا الإكتفاء في حالة النجاح في تطوير قطاع تصديري ناجح في الصناعة أو الخدمات.

إن تحديد هذه المؤشرات وفحص أداء الأقطار العربية بالقياس إليها لا يعطي بالضرورة نتائج مختلفة عما استنتجه الأستاذ صايغ من ظاهرة قصور التنمية العربية بصورة عامة، ولكنه قد يتيح تحليلاً أدق لأسباب وعوامل هذا القصور، وخاصة إبراز دور الدخل الريعي، أي الدخل غير المتولد عن العمل المنتج في تضخيم مؤشرات التنمية البشرية بصورة مفتعلة، من جهة، وفي إعاقة التنمية الحقيقية من جهة أخرى.

ودور الدخول الريعية في الأقطار العربية والثقافة والقيم المتصلة

بهذه الدخول، لا يقتصر أبداً على الأقطار المنتجة للنفط، بل يمتد إلى الأقطار المتاخمة للنفط والتي صدرت قطاعات كبيرة من العمالة إلى أقطار النفط، فولدت دخولاً أنتجت في الوطن الأم دخولاً ريعية أحدثت آثاراً ثقافية وقيمية مماثلة لتلك السائدة في أقطار النفط.

ويزيد من أهمية التركيز على المسألة الإجتماعية والقيمية ودورها في التنمية، اعتقادنا بأن القصور في التنمية لا يقتصر على الأقطار العربية، بل هو قصور شامل شائع في العالم الثالث بصورة عامة، ومكانة الأقطار العربية في هذا القصور مكانة نسبية، ونسبيتها هي لصالح عدد منها غير قليل.

ففي التقرير الدولي للتنمية البشرية هناك جدولان يقارنان أداء أقطار الجنوب أو العالم الثالث بالمستوى المتوسط للأقطار الصناعية المتقدمة (أقطار الشمال) وأحد الجدولين ـ يبين المؤشرات التي تتسع بمقياسها هذه الفجوة بين أقطار الشمال والجنوب والمؤشرات التي تضيق بمقياسها هذه الفجوة. ففي الجدول الخاص باتساع الفجوة بين الشمال وغالبية الجنوب، نجد أن عدداً من الأقطار العربية يسجل استثناء ملحوظاً فيما يتعلق بنمو الناتج الوطني الحقيقي خلال ٣٠ عاماً بين ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠، وهذه الأقطار هي سوريا وتونس ومصر والمغرب (وليس السعودية) كذلك يسجل استثناء ملحوظاً بالنسبة لمؤشر آخر هو النمو في متوسط سنوات الدراسة المتاح للسكان (Meam years of shcooling) حيث أداء الأقطار العربية جميعها هو فوق المتوسط للعالم الثالث (الجنوب).

لكن إذا تحرينا وجه القصور الذي تتميز به الأقطار العربية بصورة جماعية عن أقطار الجنوب الأخرى كافة، فنجده في نسبة العمالة إلى مجموع السكان، ونجده بصورة أشد في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل وفي نسبة التعليم عند البالغين وبصورة أشد في نسبة المرأة المتعلمة من التعليم عند البالغين.

وهذا يعيدنا إلى الموضوع الإجتماعي/الثقافي/القيمي وإلى الاقتصاديين والعلماء فيه، وهو الوصفة السحرية التي تطلق عملية التنمية من عقالها. وكما أن في كل آلة شيء من الألوهية، فإن في كل من العوامل التي عددها الأستاذ صايغ في علاج أسباب القصور ما يلمس الصواب وإن كان لا يهدينا إليه بصورة حاسمة.

ولكن إذا كان لي أبرز العوامل التي يمكن اعتبارها مفاتيح الهداية إلى تلك الوصفة السحرية، فإني أجدها التالية:

١ ـ إستعادة الربط المباشر أو إحداث الربط المباشر بين العمل المنتج والدخل، أو بين الدخل والعمل المنتج بحيث أن من لا يعمل وينتج، لا يأكل. ولا يقتصر هذا على التخلص بطريقة ما من الشرائح الطفيلية الغنية التي تعيش على الدخل الريعي، وإنما يشمل الشرائح الفقيرة التي وصلت إلى الإستمتاع بالخدمات الإجتماعية الشعبية قبل أن تتكون لديها أخلاق العمل والإجتهاد.

٢ ـ إصلاح محتوى التربية والتعليم ما قبل الإبتدائي والإبتدائي والثانوي والجامعي، والمهني بصورة خاصة، إصلاحاً جذرياً، ولي في هذا الموضوع إجتهادات لا يسمح المجال بتعدادها.

٣ ـ إستعادة النظرة العلمية المتوازنة في السياسات الإقتصادية ولا سيما فيما يتعلق بدور الحكم والحكومة ودور المنافسة وآلية الأسعار ودور الإستثمار الأجنبي ونسق العلاقات الإقتصادية الخارجية.

٤ ـ وأخيراً، لا آخراً، إرتباط كل ذلك باستعادة قوى النهوض الفكري والإجتماعي والسياسي، هذه القوى التي شهدت أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن بواكيرها ثم لحق بها الإجهاض والإنقطاع. ولعل رسالة هذا المنتدى هي دون غيرها إعادة الصلة فيما انقطع، وبذر بذور الحمل النهضوي من جديد.

مطبوعات منتدى الفكر العربي

١ ـ سلسلة الحوارات العربية ـ العالمية

- *Europe and the Arab World* (بالانجليزية والفرنسية). تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، عام ١٩٨٢. ٢٣ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- *America and the Middle East* تقرير الحوار العربي ـ الأمريكي ـ الكندي، عام ١٩٨٣. ١٩ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*. تقرير الحوار مع الأحرار الدوليين، عام ١٩٨٤. ٧١ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- *Europe and the Security of the ME*. تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، عام ١٩٨٥. ١١٠ صفحات. السعر ٢,٥ دينار (٤ دولارات).
- العرب والصين، مداولات الحوار العربي ـ الصيني حول الحاضر والمستقبل، عام ١٩٨٦. ١٧٥ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، عام ١٩٨٦. ١٦٨ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

ـ *Arab Nonviolent Political Struggle in the Middle East*. المحـــررون: رالف كرو وآخرون. ١٢٩ صفحة. السعر ٨ دنانير (١٢ دولاراً).

ـ **ديجول والعرب**، مداولات ندوة شارل ديجول في ذكرى ميلاده المائة، عام ١٩٨٩. ٢٠٨ صفحات. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

ـ **العرب واليابان**، مداولات الحوار العربي ـ الياباني الأول، عام ١٩٨٩. ٢٠٨ صفحات. السعر ٧,٥ دينار (١٢ دولاراً).

ـ *Arab-German Relations in the Nineties*. مـداولات الحـوار الـعـربي ـ الألماني، عام ١٩٩١. ٨٠ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

ـ *Arab-Japanese Dialogue II*. مداولات الحوار العربي ـ الياباني الثاني، عام ١٩٩١. ٢٠٤ صفحات. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

ـ *Arab-Japanese Dialogue III*. مــداولات الحــوار الــعــربي ـ اليابــاني الثالث، عام ١٩٩٢. ١٩٦ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

٢ ـ سلسلة الحوارات العربية

ـ **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم، ١١٣ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

ـ **تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، تـأليف: أ. عـبـد الله بشـارة. ٢٨١ صـفـحـة. الـسـعـر ٣ دنـانـير (٥ دولارات).

ـ **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها**، مداولات ندوة التكنولوجيا، عام ١٩٨٦. ٢٥٠ صفحة. السعر ٣,٥ دينار (٥,٥ دولار).

ـ **العائدون من حول النفط**، مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، عام ١٩٨٦. ١٥٠ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

ـ **الأمن الغذائي العربي**، مداولات ندوة الأمن الغذائي، عام ١٩٨٦. ٣٣٠ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).

- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانيات الفضاء**، مداولات ندوة القمر الصناعي العربي، عام ١٩٨٦. ١٦٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **امكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**، تأليف: د. محمد المقوسي. ٩٤ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، تأليف: د. علي الدين هلال، ٩٦ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- **التعلم عن بعد**، مداولات ندوة التعلم عن بعد والجامعة المفتوحة، عام ١٩٨٦. ٣٨٩ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**، مداولات ندوة السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية، عام ١٩٨٧. ٣٤٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **العنف والسياسة في الوطن العربي**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٧. ١٦٧ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**، مداولات ندوة في عام ١٩٨٧. ٤١٠ صفحات. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **الانتلجنسيا العربية**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٨٨. ٥٩٣ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية**، مداولات ندوة بهذا العنوان عام ١٩٨٨. ٣٧٣ صفحة. السعر ٤ دنانير (٩ دولارات).
- **التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي**، مداولات ندوة بهذا العنوان عام ١٩٨٩. ٣٦٠ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **النظام الانساني العالمي وحقوق الانسان في الوطن العربي**، مداولات ندوة بهذا العنواند عام ١٩٨٩. ٣١٠ صفحات. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**، مداولات ندوة بهذا العنوان عام ١٩٩١. ٣٢٠ صفحة. السعر ١٠ دنانير (١٥ دولار).
- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**، مداولات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩٢. ٣٠٤ صفحات. السعر ١٠ دنانير (١٥ دولاراً).
- **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات ندوة بهذا العنوان، عام ١٩٩٣. ٢٥٩ صفحة، السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **اتفاقية غزة ـ أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**. مداولات ورشة عمل بهذا العنوان، عام ١٩٩٣. (٩١ صفحة بالعربية، ٩٩ صفحة بالانجليزية). السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).

٣ ـ سلسلة المترجمات العالمية

- **التصحر** (مترجم بالعربية). تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية. ١٦٠ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات). (نفد).
- **المجاعة** (مترجم بالعربية). تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية. ١٦٧ صفحة. السعر ديناران (٣ دولار). (نفد).
- **ثورة حفاة الأقدام**، تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما. ترجمة: منتدى الفكر العربي. ١٣٩ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **أطفال الشوارع**. تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية. ترجمة: منتدى الفكر العربي. ١٣٩ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).

٤ ـ سلسلة دراسات الوطن العربي

- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**، تحرير: د. فهد الفانك. ١٥٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**، ٥٥ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).

- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**، ٧١ صفحة. السعر ١,٥ دينار (٢,٥ دولار).
- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم، ٤٥٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **المأزق العربي**، تحرير: د. لطفي الخولي. ٦٠٨ صفحات. السعر ٦ دنانير (٩,٥ دولار). (نفد).
- **كراس اتفاقية مجلس التعاون العربي** (بالانجليزية)، ٣٢ صفحة. السعر دينار واحد (١,٥ دولار).
- **مصر والوطن العربي**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم. ٢٤٥ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **العقل السياسي العربي**، تأليف: د. محمد عابد الجابري. ٤١٤ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات). (نفد).
- **التسوية: الشروط، المضمون، الآثار**، تأليف: د. غسان سلامة. ٤٦ صفحة. السعر ديناران (٣ دولارات).
- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**، تأليف: د. يوسف صايغ، . ١٦٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

٥ ـ سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ (مشروع التعليم للقرن الحادي والعشرين):

- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**، تأليف: د. سعد الدين ابراهيم وآخرون. ٢٤٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **الأمية في الوطن العربي**، تأليف: أ. هاشم أبو زيد. ٣١٦ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).
- **التعليم العالي في الوطن العربي**، تأليف: د. صبحي القاسم. ٢٢٢ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦ دولارات).

- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**، تأليف: د. محمد عابد الجابري. ١٧٥ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**، تأليف: د. محمد جواد رضا. ١٩١ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**، تأليف: د. أماني قنديل. ٢٣٤ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**، تأليف: د. سعاد اسماعيل. ٢٣٢ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**، تأليف: د. ناثر سارة. ٤٤٨ صفحة. السعر ٦ دنانير (٩ دولارات).
- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**، تأليف: د. انطوان زحلان. ١١٣ صفحة. السعر ٣ دنانير (٥ دولارات).
- كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل، تأليف: د. ضياء الدين زاهر. ٣٨٢ صفحة. السعر ٥ دنانير (٨ دولارات).
- **تعليم الأمة العربية في القرن ٢١ (التقرير التلخيصي للمشروع)**، تحرير: د. سعد الدين ابراهيم ١٦٠ صفحة. السعر ٤ دنانير (٦,٥ دولار).

منتدى الفكر العربي

تأسس منتدى الفكر العربي بواسطة نخبة من المفكرين وصناع القرار العرب، عام ١٩٨١، في أعقاب مؤتمر القمة الحادي عشر. وهو يهدف إلى بحث وتشخيص الحالة الراهنة في الوطن العربي واستشراف مستقبله، وذلك بصياغة الحلول العملية والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربي معاصر ونظرة عربية نحو قضايا الوحدة والتنمية والأمن القومي والتحرر والتقدم. وقد اتخذ عمان ـ الأردن مقراً لأمانته العامة.

هذا الكتاب

يأتي نشر هذه الدراسة للدكتور يوسف صايغ بعنوان **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل** ضمن سلسلة الدراسات العربية. وكانت قد قدمت أصلاً كورقة عمل للاجتماع السنوي الثامن للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي في الرباط في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٤، ثم جرى توسيعها وتحديثها لاحقاً. وإلى جانب الدراسة يتضمن الكتاب تعليقات خطية قدمها كل من د. الشاذلي العياري ود. فتح الله ولعلو ود. طاهر كنعان على الدراسة.

يسعى الدكتور صايغ في دراسته إلى التدليل على قصور الاداء التنموي العربي مقارناً بنظيره في مجموعات البلدان النامية الأخرى (عدا افريقيا جنوب الصحراء)، بالرغم مما وجه للتنمية العربية من جهود وموارد منذ الستينات، ثم إلى التعرف إلى الأسباب الكامنة وراء ذلك القصور. وأخيراً يحاول الكاتب استشرافه ما يراه «هاجس المستقبل» بالنسبة للتنمية خلال العقد المقبل على الأقل، ما لم يشهد كل من المجتمع والجسم السياسي والاقتصاد العربي تحولات عميقة.

